الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة حمة لخضر بالوادي

كليـة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسـم العلوم المالية والمحاسبة

تقرير تربص لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
الشعبة: علوم مالية ومحاسبة
تخصص: محاسبة

دور الحوكمة في تفعيل جودة ونزاهة القوائم المالية

–دراسة ميدانية: شركة TRUST للتأمينات –

إعـداد الطلبـة :
– جعفري أنفال
– سعداني رياض
–ليفة مصطفى
– هالم ثابت

تحت إشراف الأستاذ:
محمد العيد التجاني

لجنة المناقشة

اللجنة	الرتبة	الجامعة	الصفة
ليلى خضير	محاضر أ	جامعة الشهيد حمة لخضر	رئيسا
محمد العيد التجاني	محاضر ب	جامعة الشهيد حمة لخضر	مشرفا ومقررا
أحمد فوزي الحاج	محاضر ب	جامعة الشهيد حمة لخضر	ممتحنا

السنـة الجامعيـة: 2023/2022

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة حمة لخضر بالوادي

كليـة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسـم العلوم المالية والمحاسبة

تقرير تربص لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
الشعبة: علوم مالية ومحاسبة
تخصص: محاسبة

دور الحوكمة في تفعيل جودة ونزاهة القوائم المالية

–دراسة ميدانية: شركة TRUST للتأمينات –

إعـداد الطلبـة :
– جعفري أنفال
– سعداني رياض
–ليفة مصطفى
– هالم ثابت

تحت إشراف الأستاذ:
محمد العيد التجاني

لجنة المناقشة

اللجنة	الرتبة	الجامعة	الصفة
ليلى خضير	محاضر أ	جامعة الشهيد حمة لخضر	رئيسا
محمد العيد التجاني	محاضر ب	جامعة الشهيد حمة لخضر	مشرفا ومقررا
أحمد فوزي الحاج	محاضر ب	جامعة الشهيد حمة لخضر	ممتحنا

السنـة الجامعيـة: 2023/2022

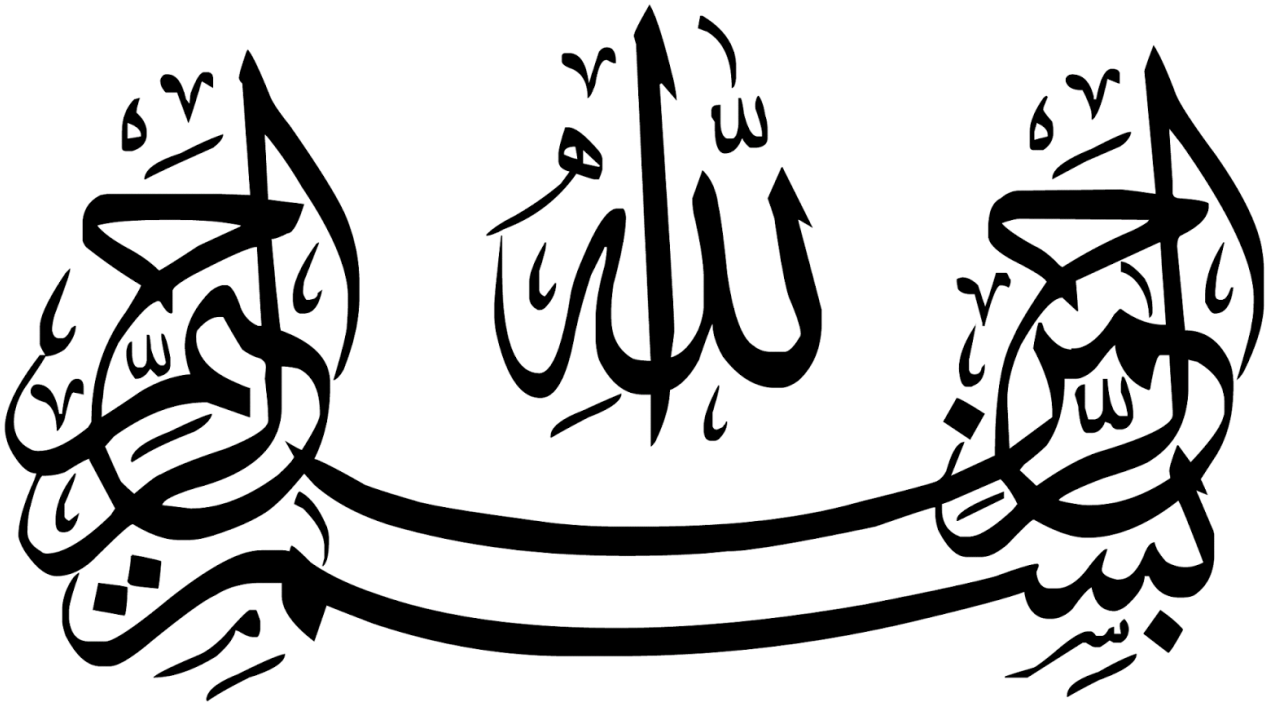
بسم الله الرحمن الرحيم

أشكر الله العلي القدير الذي أنعم علي بنعمة العقل والدين ،

القائل في محكم التنزيل < وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ >سورة يوسف

إلى من علمني العطاء وإلى من أحمل اسمه بكل افتخار وأرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثمارها قد حان قطافها بعد طول انتظار<والدي العزيز>

وإلى ملاكي في حياة وإلى معنى الحب والحنان وإلى بسمة الحياة وسر وجودي <أمي الحبيبة >

وإلي من لهم فضل كبير في تشجيعي وتحفيزي ومن منهم تعلمت المثابرة والاجتهاد وإلى من عرفت معهم معنى الحياة إخوتي <نور الهدى ،ريحانة ،عبد الوهاب ،محمد الأمين، فاطمة الزهراء ،لجين> وإلى من تحلت بالإخاء وتميزت بالوفاء والعطاء ورفيقة دربي ومسيرتي والأخت التي كافأتني بها الدنيا صديقتي <كاميليا>

وإلى جميع أصدقائي ومن وقفوا بجواري وساعدني بكل ما يملكون وفي أصعدة كثيرة ولا أنسى أن أتقدم بجزيل الشكر الذي قام بتوجيهنا طيلة سنوات الدراسية وإلى من كان لهم أثر في حياتي من قريب أو بعيد

" أنفال "

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى أما بعد:

الحمد لله الذي وفقنا لتتميم هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا هذه ثمرة الجهد والنجاح بفضله تعالى مهداة إلى الوالدين حفظهما الله وأدامهما نورا لدربي.

لكل العائلة الكريمة التي ساندتني ولا تزال من إخوة وأخوات إلى رفقاء المشوار الذين قاسموني لحظاتهم رعاهم الله ووفقهم

إلى كل قسم مالية ومحاسبة وجميع دفعة 2023، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي.

إلى كل من كان لهم اثر على حياتي والى كل من كان معنا البارحة واليوم تحت التراب اللهم ارحمهم واغفر لهم

وإلى كل من أحبهم قلبي ونسيهم قلمي .

" رياض "

اللهم لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضا

بمناسبه تخرجي اهدي هذا التخرج الى أبي الغالي أطال الله في عمره الذي كافح وناضل لإسعادنا ولازال

أهديه أيضا الى أمي الغالية من تعبت وسهرت على راحتي وكانت سببا في ما انا عليه الآن

أهدي هذا التخرج الى عائلتي وأصدقائي وأقاربي كافة بدون إستثناء ولا يسعني في هذه اللحظات سوى

تقديم الشكر الى الهيئة التدريسيه

الى من جدّو في إعطائنا العلم بحذافيره بدون إستثناء سنوات مضت بمرها وحلوها وكانت مرحلة لا

تتجزئ من مراحل حياتي الرائعه الحمد لله على ما أنا عليه الآن

وأخيرا وليس أخيرا أهدي هذا التخرج الى نفسي وأيضا الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

" مصطفى"

شكر الله العلي القدير الذي وفقنا في إنجاز هذا العمل الذي كان نجاحنا بيده وأهدي ثمرة جهدي هذا

إلى:

من خلد الله ذكرها في القرآن إلى يوم الدين وجعل الجنة تحت قدميها أمي ثم أمي ثم أمي إلى والدتي

حفظها الله لي وأطال في عمرها.

إلى الذي لم يبخل عليا يوما بالنصيحة وشجعني ماديا ومعنويا وفكريا والدي العزيز.

إلى سندي في الحياة أخي واختي وأساتذتي الكرام مع تمنياتي لهم بالنجاح والتوفيق في حياتهم.

إلى كل الأصدقاء والزملاء الذين عرفتهم منذ وطأة قدماي عتبة الجامعة دفعة ماستر محاسبة

إلى كل من ساعدني في إتمام هذا العمل ولو بكلمة طيبة.

إلى كل من سكن قلبي ولم يذكره قلمي.

إلى كل من حملتهم الذكرى ولم تحمله مذكرتي.

" ثابت "

لك الحمد ربنا يا من مننت علينا بنعمة العلم، ويسرت لنا سبله، وأعنتنا على تحصيله، وعلمتنا ما لم نعلم، الصلاة والسلام على خير المعلمين محمد سيد الخلق وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:

نتوجه بالشكر الجزيل والإمتنان الكبير لأستاذنا الفاضل " محمد العيد التجاني " لتتويجه لعملنا بإكليل من النصح والإرشادات فكان لنا خير معين وسند في إنجاز هذا البحث رغم إنشغاله.

وأيضا نتوجه لكل ما ساعدنا في إتمام هذا العمل من قريب وبعيد.

" وشكرا "

الملخص

تهدف هذه الدراســة الى معرفة دور الحوكمة في تفعيل جودة ونزاهة القوائم المالية، ولتحقيق ذلك فقد تم اعتمدنا على المنهج الوصفي لتوضيح الإطار النظري لكل من الحوكمة وجودة ونزاهة القوائم المالية وما يتضمنهما، أما الجانب التطبيقي فقد اعتمدنا على منهج دراســة ميدانية من خلال تصــميم اســتبيان تم توزيعه على موظفي شركة Trust للتأمينات بالوادي، وقد تضمنت الجوانب الرئيسية لمحاور البحث بالإضافة إلى المقابلات الشخصية مع المسؤولين للحصول على معلومات يمكن الاستعانة بها في هذه الدراسة.

ولقد توصــلت الدراســة الى مجموعة من النتائج أهمها ان الحوكمة تلعب دور كبير في تفعيل جودة ونزاهة القوائم المالية.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة، القوائم المالية، جودة القوائم المالية، نزاهة القوائم المالية.

Summary

This study aims to know the role of governance in activating the quality and integrity of the financial statements, and to achieve this, we have relied on the descriptive approach to clarify the theoretical framework for each of the governance and the quality and integrity of the financial statements and what they contain. On the employees of the Insurance Company Trust in El-Oued, and included the main aspects of the research axes in addition to personal interviews with officials to obtain information that can be used in this study.

The study reached a set of results, the most important of which is that governance plays a major role in activating the quality and integrity of the financial statements.

Keywords: governance, financial statements, quality of financial statements, integrity of financial statements.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتـوى	الصفحة
الاهداء	-
الشكر	-
فهرس المحتويات	I
فهرس الجداول	III
فهرس الاشكال	IV
مقدمة	أ-ج
الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة	
تمهيـد	02
المبحث الأول: ماهية الحوكمة	03
المطلب الأول: مفهوم الحوكمة	03
المطلب الثاني : خصائص حوكمة وعوامل ظهورها	05
المطلب الثالث: آليات ومبادئ الحوكمة	07
المطلب الرابع: أهداف واهمية الحوكمة	10
المبحث الثاني: ماهية نزاهة وجودة القوائم المالية	14
المطلب الأول: مفهوم القوائم المالية	14
المطلب الثاني: ماهية النزاهة وجودة القوائم المالية	19
المطلب الثالث: أهمية ومتطلبات جودة القوائم المالية والعوامل المؤثرة عليها	21
المطلب الرابع: علاقة الحوكمة بجودة ونزاهة القوائم المالية	29
المبحث الثالث: الدراسات السابقة	32
المطلب الأول: الدراسات المتعلقة بالحوكمة	32
المطلب الثاني: الدراسات المتعلقة بالقوائم المالية	37
المطلب الثالث: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة	41
خـلاصـة الفصـل	43
الفصل الثاني: الدراسة الميدانية	

تمهيد	45
المبحث الأول: واقع نشاط شركة Trust للتأمين	46
المطلب الأول: تعريف شركة Trust للتأمين	46
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لشركة Trust للتأمين	47
المطلب الثالث: المؤشرات المالية لشركة Trust للتأمين	48
المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية	51
المطلب الاول: الطريقة والادوات	51
المطلب الثاني: النتائج والمناقشة	56
المطلب الثالث: تفسير وتحليل اتجاهات أفراد العينة نحو متغيرات الدراسة	60
المطلب الرابع: اختبار الفرضيات	63
خلاصة الفصل	66
خاتمة	68
قائمة المصادر والمراجع	72
قائمة الملاحق	79

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجداول	الصفحة
01-01	ملخص تاريخي للحوكمة	03
02-01	وجه التشابه بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية	41
03-01	أوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية	42
01-02	انتاج عقود التأمين لشركة Trust للتأمين 2015-2021	48
03-02	تأمين الكوارث الطبيعية لشركة Trust للتأمين 2015-2021	49
04-02	قيمة إعادة التأمين من شركة Trust للتأمين 2015-2021	49
05-02	يوضح عدد الإستمارات الموزعة والمسترجعة والغير مسترجعة والمستبعدة والمدروسة	52
06-02	معامل الثبات لفقرات الاستمارة (ألفا كرونباخ).	54
07-02	يبين درجات مقياس ليكرت	54
08-02	توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي	56
09-02	توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة	57
10-02	توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية	58
11-02	تفسير وتحليل اتجاهات الأفراد نحو المحور الأول	60
12-02	يبين تكرارات ونسب ومتوسطات واتجاه فقرات المحور الثاني	62
13-02	اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات	64
14-02	اختبار الفرضية الرئيسية	64
15-02	اختبار الفرضية الفرعية الاولى	65
16-02	اختبار الفرضية الفرعية الثانية	65

فهرس الاشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01-01	خصائص نظام الحوكمة	06
02-01	العوامل المؤثرة على جودة القوائم المالية	25
03-01	العلاقة بين حوكمة وجودة القوائم والتقارير المالية	30
01-02	الهيكل التنظيمي لشركة Trust للتأمين	48
02-02	هيكل انتاج شركة التأمين لسنة 2018	49
03-02	قيمة إعادة التأمين من شركة Trust للتأمين 2015-2021	50
04-02	توزيع العينة حسب المستوى التعليمي.	57
05-02	توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة	58
06-02	توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية	59

فهرس الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	الاستمارة	79
02	مخرجات Spss	82

مقدمة

حدثت خلال السنوات الأخيرة سلسلة من الاختلالات المالية المحاسبة المختلفة في كثير من الشركات وذلك بسبب افتقار ادارتها الى الممارسة السليمة في الرقابة والاشراف بالإضافة الى بعض الشفافية وعدم الاهتمام بتطبيق المبادئ المحاسبية التي تحقق الإفصاح والشفافية بجانب عدم اظهار المعلومات المحاسبية الحقيقة للأوضاع المالية للشركة، وقد تتم عن هذه الانهيارات افتقاد الثقة في الأسواق المالية المختلفة وانصراف المستثمرين عنها وكذلك افتقاد الثقة في المكاتب المحاسبة والمراجعة نتيجة افتقاد الثقة في المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية للشركات المختلفة.

لذلك ادت كل هذه المشاكل الى المطالبة بضرورة وجود مجموعة من الضوابط والأعراف والمبادئ الأخلاقية والمهنية لتدقيق الثقة والمصداقية في المعلومات الواردة في القوائم المالية للشركات المختلفة التي يعتمد عليها كل من له علاقة بالمؤسسة.

وتمثل الحوكمة أحد اهم القضايا التي استحوذت على اهتمام الأكاديميين والممارسين والجهات ذات الصلة حيث يمكن للحوكمة زيادة ثقة المستخدمين من القوائم المالية من خلال الالتزام بتطبيق مبادئها والذي يعتبر الإفصاح المحاسبي أحد اهم اعمدتها الأساسية بحيث يقضي هذا الأخير بان تحتوي تلك التقارير على معلومات صحيحة وعادلة لكي تحقق العرض الذي اعدت من اجله.

1-الإشكالية

انطلاقا مما سبق يمكن طرح الاشكالية التالية:

-ما هو دور الحوكمة في تفعيل جودة ونزاهة القوائم المالية بمؤسسة TRUST للتأمينات؟

2-الاسئلة الفرعية

وللإلمام بحيثيات بحثنا قمنا بتجزئة التساؤل الرئيسي إلى أسئلة فرعية:

-هل تلتزم المؤسسات بتطبيق قواعد الحوكمة؟

-هل تلتزم المؤسسات بعض القوائم المالية ذات نزاهة وجودة؟

3-فرضيات الدراسة

- تلتزم المؤسسات بتطبيق قواعد الحوكمة.
- تلتزم المؤسسات بعرض القوائم المالية ذات نزاهة وجودة.

4-أهمية الدراسة

يكتسب هذا البحث أهميته من أهمية الموضوع الذي يتناوله باعتباره من الموضوعات الحديثة والمهمة، التي تؤدي الى تحسين جودة القوائم المالية عن طريق الحوكمة، بالإضافة الى أهمية الدراسة عمليا لحاجة الشركات لتطبيق الحوكمة وتعزيز الثقة اللازمة في المعلومات المعلن عنها ومن ثم يمكن اتخاذ القرارات السليمة

5-اهداف الدراسة

يسعى هذا البحث بشكل أساسي الى تقديم المعلومات المتعلقة بموضوع الحوكمة عموما وكذلك التعريف بجودة القوائم المالية وإبراز تأثير الحوكمة على جودة ونزاهة القوائم المالية.

6-أسباب إختيار الموضوع

تم إختيار هذا الموضوع لعدة اسباب، نذكر اهمها:

-حاجة ومتطلبات البيئة الاقتصادية لمثل هذه الدراسات؛

-الرغبة في دراسة هذا الموضوع؛

-طبيعة التخصص.

7-حدود الدراسة

من أجل دراسة الموضوع وبلوغ الأهداف المرجوة، تم رسم حدود لهذه الدراسة، يأتي ذكرها كما يلي:

-الحدود المكانية: إقتصرت الدراسة الميدانية على شركة Trust للتأمين بالوادي؛

-الحدود الزمنية: اقتصرت الحدود الزمنية للدراسة من مارس 2023 الى ماي 2023.

8-منهج الدراسة

لمعالجة هذه الدراسة اعتمدنا على المنهج الوصفي لتوضيح الإطار النظري لكل من الحوكمة وجودة ونزاهة القوائم المالية وما يتضمنهما، أما الجانب التطبيقي فقد اعتمدنا على منهج دراسة ميدانية من خلال تصميم استبيان تضمنت الجوانب الرئيسية لمحاور البحث بالإضافة إلى المقابلات الشخصية مع المسؤولين للحصول على معلومات يمكن الاستعانة بها في هذه الدراسة.

9-صعوبات البحث

من أهم الصعوبات التي واجهتنا في إتمام هذا البحث هي:

-قلة أصحاب القرار في الإجابة عن الاحصائيات.

-واجهتنا صعوبة في استخدام برنامج Spss لانه لم يسبق لنا العمل به ولا دراسته خلال كامل مسيرتنا الدراسية.

10-هيكل الدراسة

يشمل موضوع الدراسة فصلي عرض بطريقة تخدم الموضوع وتعمل على توضيح الإطار النظري لكل من العنصرين الاساسين للموضوع وهما الحوكمة وجودة القوائم المالية.

فقد تناولنا في الفصل الأول الإطار النظري لمساهمة الحوكمة في جودة ونزاهة القوائم المالية، وعرضنا من خلال في المبحث الأول ماهية الحوكمة وفي المبحث الثاني ماهية نزاهة وجودة القوائم المالية اما المبحث الثالث فعرضنا الدراسات السابقة للموضوع قد بينا فيه أوجه الاختلاف والتشابه بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية.

اما الفصل الثاني كان عبار عن دراسة ميدانية في شركة Trust للتأمين حيث تطرقنا في المبحث الأول الى التعريف بالشركة محل الدراسة، اما المبحث الثاني فخصصنا للدراسة التطبيقية.

الفصل الأول:

الإطار النـظري للـدراسة

تمهيد الفصل

لقد ازداد الاهتمام بموضوع حوكمة واصبح يحظى بأهمية كبيرة على المستوى المحلي والعالمي وهذا في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة خاصة في ظل التحول الى النظام الاقتصادي الراسمالي وكذلك في اعقاب انهيارات الاقتصادية وسلسلة الازمات المالية التي حدثت في الكثير من الشركات، هذا ما جعل المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية تتعامل مع عدة اطراف مختلفة وهيئات لها مصالح بشكل مباشرة أو غير مباشر مما اوجب عليها الالتزام بمبادئ الحوكمة وتبني المعايير من خلال اعداد القوائم المالية ذات جودة لإفادة المتعاملين بكل التطورات داخل الشركة وكل النشاطات التي تقوم بها.

وفي هذا الفصل سنتطرق لكل من الحوكمة وجودة القوائم المالية، وقد تقسيمه الى ثلاثة مباحث:

-المبحث الأول: ماهية الحوكمة

-المبحث الثاني: ماهية جودة القوائم المالية

-المبحث الثالث: الدراسات السابقة

المبحث الأول: ماهية الحكومة

تعاظم الاهتمام بمفهوم وآليات الحوكمة في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والنامية، حيث أصبحت من الموضوعات الهامة على كافة المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية خلال العقود القليلة الماضية، خاصة في اعقاب الانهيارات المالية والأزمات الاقتصادية، والتي جاءت مباشرة للقصور في آليات الشفافية والحوكمة ببعض من المؤسسات المالية العالمية.

المطلب الأول: مفهوم الحوكمة

سنتطرق فيما يلي الى مفهوم الحوكمة من خلال نشأتها وتعريفها وخصائصها.

أولا: نشأة الحوكمة

إن نشأة حوكمة تعود بدايته إلى الفصل بين الملكية والإدارة في الشركات المساهمة الكبرى في الولايات المتحدة والذي يعرف بمفهوم الوكالة، وهو ما أدى إلى تداخل المشروع في الولايات المتحدة لحماية صغار المساهمين عن طريق إنشاء لجنة الأوراق المالية ثم الجنة عمليات البورصة فيما بعد، كما أن بداية النقاش حول حوكمة الشركات سببه، منع مدراء الشركات من الاستيلاء على الأرباح وذلك عن طريق حساب المساهمين وأصحاب المصالح الآخرين في الشركة[1]. والجدول رقم (01-01) يستعرض ملخصا تاريخيا للجهود الدولية الرامية للحوكمة:

الجدول رقم (01-01): ملخص تاريخي لحوكمة

السنة	الحدث	البلد
1932	بيرل ومينز ينشران عملهم الشهري (المؤسسة الحديثة والملكية الخاصة)	الولايات المتحدة الامريكية
1933	صدور اول تشريع لتنظيم سوق الأوراق المالية.	الولايات المتحدة الامريكية
1934	صدور قانون تفويض المسؤولية من اجل إنقاذ لجنة مراقبة البورصات	الولايات المتحدة الامريكية
1968	الاتحاد الأوروبي يتبني أول قانون توجيهي للمؤسسات	الاتحاد الاوروبي
1967	صدور تقرير للجنة (Treadway) بشأن الاحتيال في التقارير المالية والتأكيد على دور لجان المراجعة ووضع اطار للرقابة الداخلية.	الولايات المتحدة الامريكية
بداية التسعينات	انهيار عدد من الامبراطوريات التجارية، مثل (Max Well وPolly Peck) مما دعا الى تحسين ممارسات حوكمة المؤسسات	المملكة المتحدة
1992	لجنة كادبوري تنشر اول تقرير بعنوان (الجوانب المالية في حوكمة المؤسسات)	المملكة المتحدة
1994	صدر تقرير عن بورصة تورنتو عنوانه: (أين كان المديرون؟) يحث المؤسسات الكندية على تضمين تقاريرهم السنوية مزيدا من المعلومات المتصلة بأساليب ممارسة حوكمة المؤسسات.	كندا

[1] بن عيشي بشير، يزيد تقرات، حوكمة الشركات من منظور محاسبي، المكتب الجامعي للحديث، الإسكندرية، 2017، ص 12.

1995	نشر تقرير (Rutteman) الرقابة الداخلية في التقارير المالية، (Greenbury) مكافآت التنفيذيين، وتقرير (Hample) حوكمة المؤسسات	المملكة المتحدة
1995	اعتماد قانون المؤسسات المساهمة الروسي	روسيا
1995	نشر تقرير فينو (Vienot) بشأن مسؤوليات المجالس واستقلاليتها	فرنسا
1995	إصدار الاتحاد الأسترالي لمديري الاستثمار بيانا يتضمن معايير لمجالس الإدارة فيما يتصل بالافصاح عن عملية اختيار كبار المديرين بالمؤسسات	استراليا
	تشكيل الشبكة العالمية لاساليب حوكمة الشركات (International Corporate Governance)	المملكة المتحدة
1996	نشر تقرير (Jeep Peter) بشأن أفضل ممارسات حوكمة الشركات	هولندا
1996	اعتماد قانون سوق الأوراق المالية الروسي	روسيا
1998	نشر القواعد الموحدة لحوكمة المؤسسات	المملكة المتحدة
1999	(OCED) تنشر اول معايير دولية لمبادئ حوكمة المؤسسات	مجموعة دول
1999	نشر توجيهات (Trumbull) في الرقابة الداخلية	المملكة المتحدة
2002	أدى انهيار (Enron) وغيرها من فضائح المؤسسات الى قانون (Saebanes-Oxley) في الولايات المتحدة الامريكية ونشر التقارير بشان اصلاح قانون المؤسسات في أوروبا	الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الأوروبي
2003	نشر تقرير (Higgs) عن الأعضاء غير التنفيذيين	المملكة المتحدة

المصدر: عبد العظيم بن محسن الحمدي، حوكمة الشركات، ط 1، دار الكتب الوطنية، صنعاء، 2020، ص 11.

أدى توسع الشركات وزيادة حجم نشاطها الى ظهور اهتمام كبير بالمعاملات المتعلقة بها، والتي أصبحت تشكل العديد من النقاشات خاصة لدى متخذي القرار وبذلك تتالت النظريات والتشريعات والاتفاقيات الرامية الى تطوير الشركات ورفع مستوى ثقة المساهمين وأصحاب المصالح بتلك الشركات[1].

ثانيا: مفهوم حوكمة

يعد مصطلح حوكمة هو الترجمة المختصرة التي راجت للمصطلح (Corporate Governance)، أما الترجمة العلمية لهذا المصطلح والتي اتفق عليها فهي "أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة"[2].

ولقد بحث مجمع اللغة العربية في عدة ترجمات لهذا المصطلح منها الحاكمية والضوابط المؤسسية الحاكمة، الا ان المجتمع ورئيسه استقرا على استخدام لفظ الحوكمة، وذلك في دورته المنعقدة بالقاهرة في عام 2002[3].

[1] عبد العظيم بن محسن الحمدي، حوكمة الشركات، ط 1، دار الكتب الوطنية، صنعاء، 2020، ص 11.

[2] محمد ياسين غادر، مداخلة بعنوان محددات الحوكمة ومعاييرها، الملتقى العلمي الدولي: عولمة الإدارة في عصر المعرفة، 15-17 ديسمبر 2012، جامعة جنان، لبنان، ص 12.

[3] ناصر عبد الحميد، حوكمة الشركات في الأسواق الناشئة، ط 1، مركز الخبرات المهنية للإدارة "بميك"، الجيزة، 2014، ص 44.

وللحوكمة عدة صـــياغات لمفهومها، وان اختلفت في الفاظها، فان دلالتها متقاربة، وفيما يلي بعض من هذه التعريفات[1]:

التعريف الأول: حيث عرفت حوكمة بأنها: "مجموعة الضوابط والمعايير والإجراءات التي تحقق الانضباط المؤسسي في إدارة الشـركة وفقا للمعايير والأسـاليب العالمية، من خلال تحديد مسـؤوليات وواجبات أعضـاء مجلس الادرة وكذلك الإدارة التنفيذية للشركة بهدف حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح الآخرين".

التعريف الثاني: تعريف منظمة التعاون الاقتصـادي والتنمية OECD على أنها: "مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من المساهمين".

التعريف الثالث: تعريف مؤسسة التمويل الدولية IFC: "النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في اعمالها".

التعريف الرابع: حيث يعرفها معهد المدققين الداخليين في مجلة Tone At The Top الصـادرة عنه بأنها: "العمليات التي تتم من خلال الإجراءات المستخدمة من ممثلي أصحاب المصالح من أجل توفير اشراف على إدارة المخاطر ومراقبة مخاطر الشـركات والتأكيد على كفاية الضـوابط لإنجاز الأهداف والمحافظة على قيمة الشـركة من خلال أداء الحوكمة فيها"[2].

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف حوكمة الشركات بانها: " مجموعة من القواعد التي تستخدمها المنظمة أو المنشأة لتوجيه اعمالها ومراقبتها على اعلى مستوى من اجل تحقيق أهدافها والوفاء بالمعايير اللازمة"

المطلب الثاني: خصائص حوكمة وعوامل ظهورها

أولا: خصائص حوكمة

تتسم حوكمة بمجموعة من الخصائص من أهمها الآتي[3]:

–الانضباطية: ويقصد بها إتباع مختلف الأطراف في الشركة للسلوك الأخلاقي في أداء مهامهم.

–الاستقلالية ويقصد بها استقلالية مجلس الإدارة واللجان التابعة له، وأنه لا توجد ضغوط عليها.

–المساءلة للمساهمين الحق في مساءلة ومحاسبة أعضاء مجلس الإدارة، واللجان التابعة له، الإدارة العليا التدقيق الداخلي والخارجي، والإدارة التنفيذية عن قراراتهم وإمكانية تقييم أعمالهم.

---

[1] هيئة الأوراق المالية والسلع، مقدمة في الحوكمة، برنامج التوعية الاستثمارية الخليجي، الامارات العربية المتحدة، 2021، ص 03.

[2] ماهر جابر محمد، حوكمة الجامعات العالمية والعربية، دار الكتب المصرية، الجيزة، 2023، ص 17.

[3] ريان قاسمي، نريمان بوقرزي، دور آليات الحوكمة في تحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة لعينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمدينة شلغوم العيد – ميلة، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، 2018، ص 05.

–المسؤولية: وتعني تحمل المسؤولية أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة في الشركة.

–العدالة والأمانة: ويقصد بها احترام حقوق مختلف أصحاب المصالح في الشركة والعدل في المعاملة بينهم، وذلك بكل أمانة.

–الشفافية: وتعني تقديم صورة حقيقية واضحة لكل ما يحدث داخل كيان الشركة، مثل الإفصاح عن أهدافها المالية، نشر القوائم المالية والتقارير السنوية في الوقت المناسب، وتقديم الحسابات طبقا لمبادئ المحاسبة العامة، المقبولة دوليا.

وفيما يلي شكل يوضح خصائص اخرى للحوكمة:

الشكل رقم (01–01): خصائص نظام الحوكمة

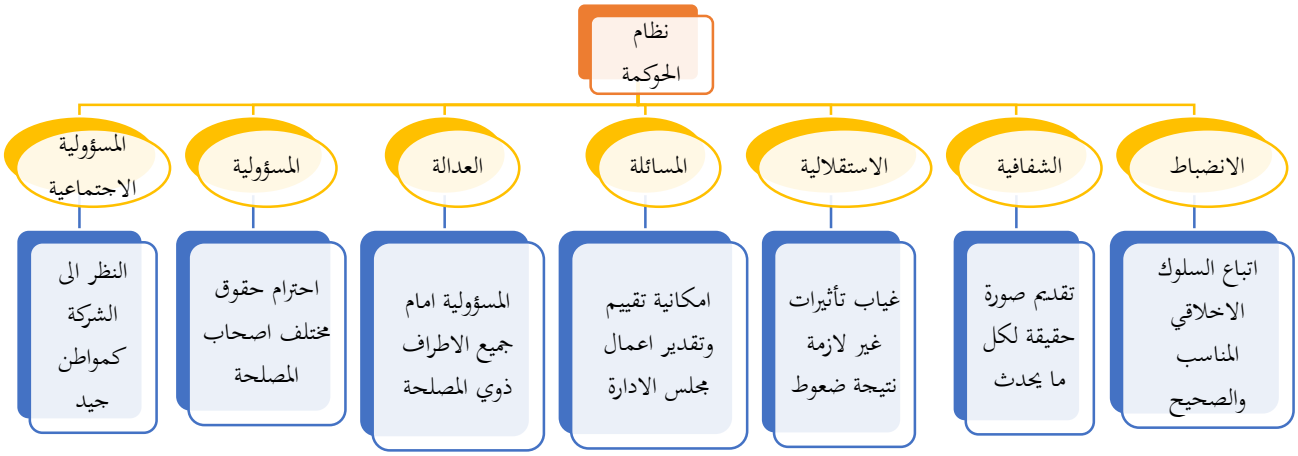

المصدر: طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات، المفاهيم المبادئ، التجارب، تطبيقات الحوكمة في المصارف، ط 1، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص 23.

ثانيا: عوامل ظهور حوكمة الشركات

هناك عدد من العوامل ارتبطت بالمناخ الاقتصادي في الدول الغربية وساهمت في الخروج بمفهوم حوكمة الشركات منها:

منع انفجار الأزمة المالية الآسيوية في عام 1997م وأخذ العالم ينظر بنظرة جديدة إلى حوكمة الشركات والأزمة المالية المشار إليها وقد يمكن وصفها بأنها كانت أزمة ثقة في المؤسسات والتشريعات التي تنظم نشاط الأعمال والعلاقات فيما بين منشآت الأعمال والحوكمة وقد كانت المشاكل العديدة التي برزت إلى المقدمة في أثناء الأزمة تتضمن عمليات ومعاملات الموظفين والأقارب والأصدقاء بين منشآت الأعمال والحكومة وحصول

الشـركات على مبالغ هائلة من الديون في نفس الوقت الذي حرصـت فيه على عدم معرفة المسـاهمين لهذه الأمور وإخفاء هذه الديون من خلال طرق ونظم محاسبية مبتكرة[1].

مع تصـاعد قضـايا الفسـاد الشـهيرة في كبرى الشـركات الأمريكية مثل "إيرون" وغيرها بدأ الحديث عن حوكمة الشـركات حيث أن القوائم المالية لهذه الشـركات كانت لا تعبر عن الواقع الفعلي لها وذلك بالتواطؤ مع كبرى الشـركات العالمية الخاص بالمراجعة والمحاسـبة وهو ما جعل منظمة التعاون الاقتصـادية تصـدر مجموعة من الإرشادات في شأن حوكمة الشركات بشكل عام.

زادت حدة الدعوة إلى حوكمة الشركات وممارسات الشركات متعددة الجنسية في اقتصاديات العولمة حيث تقوم بالاندماج بين الشـركات من اجل السـيطرة على الأسـواق العالمية فرغم وجود الآلاف من الشـركات متعددة الجنسـية فهناك 100 شـركة فقط هي التي تسـيطر مقدرات التجارة على مسـتوى العالم من خلال ممارسـتها الاحتكارية[2].

تتلخص أهم مبررات ظهور حوكمة الشـركات في عدم الإفصـاح الكامل والشـفافية فيما يتعلق بالمعلومات المالية والمحاسبية للعديد من الشركات والوحدات الاقتصادية خاصة في أسواق رأس المال وحرص الإدارة في كثير من الأحيان على عدم معرفة المسـاهمين بكثير من أنشـطتها وإخفاء الديون من خلال طرق ونظم محاسـبية مبتكرة واكتشـاف تلاعب الشـركات في قوائمها المالية واكتشـاف أخطاء في إعلانات الأرباح وأزمة الثقة في المؤسـسـات والتشريعات التي تنظم نشاط الأعمال وضبط العلاقات فيما بين منشآت الأعمال والحكومة وعدم الثقة في بعض أعضاء مجالس الإدارات والمسئولين التنفيذيين لبعض الشركات.

المطلب الثالث: آليات ومبادئ الحوكمة

الفرع الأول: آليات الحوكمة

يتطلب تطبيق مبادئ الحوكمة توافر مجموعة من الآليات التي تسـتمد أهميتها من الدور الذي تلعبه داخل وخارج الشركة، وتعرف هذه الآليات بأنها "مجموعه الممارسات التي تسهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة في التطبيق

[1] جمال حلاوة، نداء دار طه، واقع الحوكمة في جامعة القدس، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 02، 2012، ص 84.

[2] عمر شريف، بن زروق زكية، مداخلة بعنوان: علاقة الحوكمة بعملية الإفصاح والشفافية في ظل المعايير الدولية للمحاسبة، الملتقى الدولي الأول: حوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع، رهانات وآفاق، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، يومي 07-08 ديسمبر 2010، ص 10.

السليم لقواعد الحوكمة التي تحدد طبيعة العالقة بين حملة الاسهم وأصحاب المصالح كافة، والتي تضمن للوحدة إدارة سليمة ومستقرة"، والآتي عرض لكل آلية من آليات الحوكمة[1]:

أولا: آليات الحوكمة الداخلية

تعبر هذه الآليات عن مجموعة القواعد والوسائل والأساليب التي تتم داخل المنشأة للرقابة والإشراف على الأفعال والممارسات التي تتخذها الإدارة لزيادة جودة التقرير المالي، ولضمان الإلزام بمتطلبات التقارير الإلزامية، والحفاظ على مصداقية القوائم المالية، هذه الآليات كما يلي:

1-مجلس الإدارة

يعتبر مجلس الإدارة من أهم آليات حوكمة المؤسسات، فهو يمثل الآلية الأكثر أهمية لتشكيل قمة إطار حوكمة المؤسسات، فتفويض حملة الأسهم لمجلس الإدارة ومسؤوليات الرقابة والمتابعة على تسيير وأداء المنشأة يجعله على رأس السلطة الحاكمة في قرارات المنشأة وعلى الرغم من أن مجلس الإدارة يفوض معظم وظائف إدارة القرارات والعديد من وظائف التحكم بالقرارات إلى الإدارة العليا، وذلك من خلال حقه في المصادقة والإشراف على القرارات المهمة ووضع نظام الرقابة الملائم خلال المنشأة، والإشراف على مدى التزام الإدارة العليا بهذا النظام. ولكي يتم تفعيل هذه الآلية في مجال تطبيق نظام الحوكمة، فلا بد من توافر محددات رئيسية يجب توافرها في مجلس الإدارة، ومن أهم هذه المحددات:

أ-وظائف ودور مجلس الإدارة: يجب أن تكون وظائف ودور مجلس الإدارة محددة بشكل واضح ويتم تعبئة الجهود كافة التحقيق هذه الوظائف ومن أهم هذه الوظائف:

-تحديد الأهداف، ووضع الخطط الاستراتيجية للمنشأة.

-ممارسة دور القيادة للمنشأة في التأثير والإشراف على الإدارة.

التقرير لحماية الأسهم عن نتائج ملكيتهم.

ب استقلالية مجلس الإدارة: تعتبر هذه الآلية أهم محددات الدور الحكومي لمجلس الإدارة، وتركز هذه الآلية على تشكيل مجلس الإدارة، فكلما كان المجلس مكوناً من أعضاء ليسوا من المديرين التنفيذين كأعضاء لمجلس الإدارة، كلما كان المجلس فعالا في تطبيق نظام الحوكمة.

[1] رنا مصطفى دياب، واقع تطبيق معايير الحوكمة المؤسسية في المصارف الإسلامية في فلسطين: دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية العاملة في قطاع غزة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القيادة والإدارة، جامعة الأقصى، فلسطين، 2014، ص 29-30.

2-لجنة المراجعة: هي أحد اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة يتحدد دورها كأحد آليات حوكمة المؤسسات في ضوء الصلاحيات الممنوحة لها، والمسؤوليات الملقاة على عاتقها، وتتوقف فعالية هذه الآلية على تركيبة اللجنة واستقلاليتها ودورها في اقتراح تعيين ومسائلة المراجع الخارجي وعلاقتها بالمراجعة الداخلية.

ثانيا: الآليات الخارجية لحوكمة:

وتعبر عن القواعد والإجرات التي تنتمي إلى مجالات مختلفة وتتضافر معاً لضبط ومتابعة أداء إدارة المنشأة في عملية اتخاذ القرارات المختلفة، والتقرير المالي والإفصاح للأطراف الخارجية ذات المصلحة مثل المستثمرين الحاليين والمرتقبين والدائنين والعملاء والموردين وغيرها من أصحاب المصلحة بالمنشأة وتتضمن هذه الآليات القوانين والأنظمة التي تصدرها الجهات التنظيمية مثل الهيئات القائمة على تنظيم تداول الأوراق المالية لحماية المستثمرين أو المحددة من جانب قطاعات مالية أو صناعية معينة، ودور المراجعة الخارجية، والإشراف التنظيمي لحملة الأسهم على أداء المنظمة.

الفرع الثاني: مبادئ الحوكمة

ظهرت نظرية الحوكمة نتاج تطوير العديد من نظريات الإدارة الحديثة مثل نظرية حقوق الملكية ونظرية التكاليف والمعاملات ونظرية الإشارة وعلى وجه الخصوص نظرية الوكالة، كما ترتكز هذه النظرية أساساً على فرضية تعارض المصالح بين المساهمين والإدارة والأطراف الأخرى ذات المصالح.

ويقصد بمبادئ حوكمة الشركات مجموع القواعد والنظم والإجراءات التي تحقق أفضل حماية وتوازن بين مصالح مسيري الشركة والمساهمين فيها، وأصحاب المصالح الأخرى المرتبطة بها ، وبالتالي تحقيق أهداف الحوكمة ككل، حيث اقترحت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD في اجتماعها الوزاري لدول المنظمة بتاريخ 26-27 ماي عام 1999م مجموعة من المبادئ والقواعد والإجراءات، تعد بمثابة نقاط مرجعية بالإمكان استخدامها من قبل صانعي السياسة في غمار إعدادهم الأطر القانونية والتنظيمية لأساليب حوكمة الشركات، والتي تعكس ظروفهم الاقتصادية و الاجتماعية، وكذا الأطراف المختلفة بالسوق وذلك عند قيامهم بإعداد الممارسات الخاصة بهم . وتهدف هذه المبادئ إلى ضمان حقوق كل الأطراف ذات المصلحة ومن ثم الدفع من كفاءة أداء المنشأة. ويمكن تلخيص أهم هذه المبادئ في النقاط التالية[1]:

[1] خيرة الداوي، ربيعة بن زيد، مداخلة بعنوان: الحوكمة في البنوك الإسلامية، الملتقى العلمي الدولي حول: آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، يومي 25-26 نوفمبر 2013، جامعة ورقلة، ورقلة، ص ص 407-408.

– توفير الحماية لكافة المساهمين حيث يضمن إطار حوكمة المنشآت تحقيق المساواة في معاملة كافة المساهمين بمن فيهم الأقلية والمساهمين الأجانب.

– يجب أن تعتمد سلطات الإدارة بالمنشآت على سياسة تأكيد احترام حقوق أصحاب المصالح والحفاظ عليها، ووجود آليات لمشاركة أصحاب المصالح، وأن تكفل تلك الأولويات عنصر تحسين مستويات الأداء، وذلك من خلال الإفصاح السليم عن القوائم المالية.

– يجب أن يضمن إطار حوكمة الشركات تحقيق الإفصاح والشفافية في كافة الأمور الأساسية المتعلقة بالمنشأة بما فيها وضعها المالي وأدائها وملكيتها وإدارتها كما ينبغي إعداد ومراجعة المعلومات وكذلك الإفصاح عنها بأسلوب يتفق والمعايير المحاسبية والمالية بما يؤدي إلى ضمان التوجيه والرقابة الفعالة على إدارة المنشأة.

– يجب أن يضمن إطار حوكمة المنشآت وضع تخطيط إستراتيجي للشركة والمراقبة الفعالة لأداء الإدارة والتأكيد على مسؤولية مجلس الإدارة تجاه المنشأة والمساهمين، بما يؤدي إلى إدراك المنشآت للمصالح البيئية والاجتماعية للمجتمعات.

ويتضح من مبادئ حوكمة الشركات أن هذه الأخيرة ترتكز على ركائز أساسية وهي: السلوك الأخلاقي بما يتضمن من عدالة ومسؤولية وشفافية والرقابة والمساءلة وإدارة المخاطر.

المطلب الرابع: أهداف وأهمية الحوكمة

الفرع الأول: أهداف الحوكمة

هناك مجموعة من الأهداف الحوكمة الشركات التي تضمن التناسق ما بين الأطراف المختلفة داخل المؤسسة ومن بين هذه الأهداف ما يلي[1]:

1–حماية المساهمين

يعتبر المساهمون حجر الزاوية في المؤسسة بشكل عام، إذ أن حماية مصالحهم من ناحية وطمأنتهم على أموالهم المستثمرة في المؤسسة من ناحية أخرى يعتبر من أولويات العمل الناجح الذي تقوده إدارة أي مؤسسة، والعلاقة جدلية بين اطمئنان المساهمين إلى إدارة المؤسسة وسير عملها ونجاحها في تحقيق أهدافها، حيث أن الأرباح وتصاعدها من أهم أولويات أية مؤسسة، بالإضافة إلى أهداف أخرى تصب في المحصلة النهائية إلى حماية حقوق

[1] دنيا ولطاش، اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح والقوائم المالية: دراسة حالة بنك BADR عين فكرون، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة ام البواقي، 2014/2013، ص ص 22-23.

المساهمين الذين سيجدون أنفسهم متجاوبين مع مطالب المؤسسة في التطور والتقدم والتوسع بعد أن تحتل المؤسسة مكانتها في السوق بشكل عام.

2-العدالة

العدالة في معاملة المساهمين سواء أكانوا في موقع المسؤولية المباشرة بالإدارة أو كانوا خارجها، وسواء كانوا مواطنين يحملون جنسية المؤسسة، أو كانوا من حملة جنسية أخرى، سمح القانون لهم بالمساهمة والاستثمار في هذه المؤسسة.

وإن العدالة في توزيع المكاسب سواء كانت وظيفية أو أرباح مادية أو غيرها من معطيات عمل المؤسسة، سيعزز كثيرا من سيادة القانون والأنظمة، وسيجعل من سريان حوكمة الشركات للشركة حقيقة قائمة، وإن الشركات تعد صغار المساهمين بأن رعايتهم والاهتمام بهم يتساوى مع كبار المساهمين، في مؤسسة يحكمها القانون والنظام والإجراءات السليمة التي تصب بالمحطة النهائية في صحة سريان حوكمة الشركات .

3-حماية حقوق أصحاب المصالح المختلفة

ضمان مصالح الأطراف المختلفة ذات العلاقة بعمل المؤسسة من خلال غرس روح الانتماء لهؤلاء المتعاملين معها، وعلى رأسهم العاملون بها، الذين يصدق انتماؤهم ويتنامى شعورهم بأن هذه المؤسسة هي مؤسستهم وهي الضمان لمستقبلهم ومستقبل أبنائهم، والذين سيضاعفون من خلال هذا الشعور من إنتاجهم ومن استغلال كل ما يمكن أن يساهم في تقدمها ورفعتها، وهذا يسحب على الأطراف الأخرى مثل الموردين أو الدائنين الآخرين الذين يجعلون من تعاونهم وحرصهم على سير التعامل مع المؤسسة عنوان الاستمرار تدفق المنافع من هذه المؤسسة[1].

4-توفير المعلومات وسلامة قنوات الاتصال

إن توفير المعلومات الخاصة بالمؤسسة أو المؤسسة ودقتها وسرعة الإجابة على استفسارات المعنيين المتعاملين معها، يجعل من الثقة بهذه المؤسسة وسيلة لاستمرارية التعامل معها من كافة الأطراف، وهذه الميزة التي تتمتع بها أية مؤسسة يعكس صحة الحوكمة بها، كما يدل على وجود نظام سليم في الإجراءات المتبعة لتحقيق أهداف الأقسام المختلفة، ويدل ذلك على وجود أنظمة وتعليمات منسجمة مع القوانين المتعلقة بالمؤسسات أو الأخرى ذات العلاقة بطبيعة نشاط المؤسسة. حيث إن الكشف عن الأوضاع المالية في الأوقات المناسبة، يتطلب

[1] دنيا ولطاش، مرجع سبق ذكره، ص 22.

وجود محاسبين أكفاء وأنظمة محاسبية مناسبة مستندة إلى أنظمة مالية وإدارية تغطي متطلبات الشراء والبيع وأية أمور أخرى ذات علاقة بسير عمل المؤسسة.

5-إستراتيجية المؤسسة :

إن وضع الاستراتيجية مرتبطة أساسا بأهداف المؤسسة، وإن الخطة الموضوعة من قبل المؤسسين في بداية عمل المؤسسة وتقييمها خلال عمر المؤسسة، سيجعل من الإدارة الاستراتيجية للمؤسسة حقيقة، وهذا لن يتم إلا بربط أهداف المؤسسة بمجمل الخطط والإجراءات التي تضعها الإدارة.

إن مراجعة الخطط أول بأول ومعالجة الثغرات أثناء التطبيق في عمر المؤسسة سينمي من الإدارة الاستراتيجية ونظرتها نحو المستقبل، وسيجعل من آراء المعنيين وملاحظتهم المختلفة وسيلة دائمة للتطوير والتعديل والتغيير، وهذا سيعكس نفسه على الإنتاج في المؤسسة وسلامته مما يعني الحوكمة مظلة تفرض نفسها على أداء المؤسسة وكافة المتعاملين معها والعاملين فيها.

الفرع الثاني: أهمية الحوكمة

يتفق الكثير من الباحثين والمهتمين على أهمية حوكمة الشركات وما تمثله من دفع لعجلة التنمية ورفع مستوى الأداء وتخفيض درجة المخاطرة المتعلقة بالفساد الإداري والمالي على مستوى الشركات والدول على حد سواء، ويمكن التمييز بين أهمية الحوكمة بالنسبة للشركة وبالنسبة للمساهمين من خلال ما يلي[1]:

1-أهمية الحوكمة بالنسبة للمنشأة

-وضع أسس للعلاقة بين مديري الشركة ومجلس الإدارة والمساهمين مما يؤدي إلى وضوح حقوق وواجبات كل طرف يسمح باستغلال الإمكانات المتاحة أحسن استغلال مما يرفع الكفاءة الاقتصادية للشركة.

-العمل على وضع إطار تنظيمي يمكن من خلاله تحديد أهداف الشركة وسبل تحقيقها عبر توفير الحوافز المناسبة لأعضاء مجلس الإدارة التنفيذية لكي يعملوا على تحقيق تلك الأهداف التي تراعي مصلحة المساهمين.

-تؤدي إلى الانفتاح على أسواق المال العالمية وجذب قاعدة عريضة من المستثمرين لتمويل المشاريع التوسعية.

-تطبيق قواعد الحوكمة يزيد من ثقة المستثمرين لأن تلك القواعد تضمن حماية حقوقهم.

[1] شوي عاشور بورقبة، عبد الحليم عمار غربي، أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات في أداء المصارف الإسلامية: حالة دول منطقة الخليج، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، مجلد 38، العدد 03، 2015، ص 134-135.

2-أهمية الحوكمة بالنسبة للمساهمين

- تساعد في ضمان الحقوق لكافة المساهمين مثل حق التصويت، وحق المشاركة في القرارات الخاصة بأي تغيرات جوهرية قد تؤثر على أداء الشركة في المستقبل.

-الإفصاح الكامل عن أداء الشركة والوضع المالي والقرارات الجوهرية المتخذة من قبل الإدارة العليا يساعد المساهمين على تحديد المخاطر المترتبة على الاستثمار في هذه الشركات.

3-أهمية الحوكمة في توليد القيمة

تهدف الحوكمة حسب التعاريف السابقة أساسا لضمان اتباع المديرين أهداف توليد الثروة المحددة من طرف المساهمين، كما أن المديرين يتلقون أجورا بقدر ما يقدمونه، بمعنى القيمة الفعلية للخدمات المقدمة، وتهتم الحوكمة بدرجة كبيرة بعلاقة المديرين والمساهمين، لأن هؤلاء فقط الذين لا تتوفر لديهم عقود تسمح لهم بضمان مصالحهم، وتعارض المصالح بين الطرفين يمكن أن يتقلص بربط أجور المديرين بأدائهم، لتصبح بعد ذلك مشكلة التضارب في المصالح بين المساهمين والمديرين محلولة جزئيا، وبالنسبة لبعض الكتاب فإن امتلاك لجزء من رأس المال في الشركة يعتبر مؤشر ثقة وإشارة جيدة على الأداء المستقبلي لباقي الأطراف الأخرى[1].

[1] شوي عاشور بورقبة، عبد الحليم عمار غربي، مرجع سبق ذكره، ص 135.

المبحث الثاني: ماهية نزاهة وجودة القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية أساس التقارير المالية، فهي توفر المعلومات بخصوص المركز المالي للمؤسسة وادائها والتغيرات التي حدثت في وضعيتها المالية وذلك لقطاع عريض من المستخدمين مما يمكنهم من اخاذ قرارات اقتصادية رشيدة وعقلانية.

المطلب الأول: مفهوم القوائم المالية

سنتطرق فيما يلي الى مفهوم القوائم المالية وخصائصها.

أولا: مفهوم القوائم المالية

هناك عدة تعاريف مختلفة للقوائم المالية، لكنها تشترك جميعا في العناصر الاساسية لها وتختلف فقط من حيث الالفاظ المستخدمة أو من حيث التركيز على عنصر معني دون الآخر.

التعريف الأول: عرفت القوائم المالية بانها: "مجموعة كاملة من الحسابات تتضمن: الميزانية، قائمة حساب النتيجة، قائمة تدفقات الخزينة، قائمة تغير الأموال الخاصة والملاحق، والهدف من هذه القوائم تقديم المعلومات عن الوضعية والأداء المالي من اجل اتخاذ القرارات الاقتصادية"[1].

التعريف الثاني: وعرفت كذلك بانها: "هي السجلات الرسمية للأنشطة المالية للوحدة الاقتصادية، تعطي ملخصا عن نتيجة اعمال الوحدة ومركزها المالي على المدى القريب والبعيد، فهي الاجراء النهائي والاساسي في العمل المحاسبي، وتنشأ من خلال القيام بمجموعة من الإجراءات والمعالجات المحاسبية على البيانات المرتبطة بالأحداث والأنشطة الاقتصادية ليتم تقديمها بشكل اجمالي، وملخص الى جميع الأطراف المستخدمة لها لأجل اتخاذ القرارات المختلفة"[2].

التعريف الثالث: وعرفت أيضا بانها: "مجموعة من البيانات المالية الخاصة لوحدة اقتصادية ما، وتحتوي عموما على معلومات عن الدخل، المركز المالي، الأرباح والتدفقات النقدية، وتعد هذه القوائم من الأنشطة التي تقوم بتطبيقها كافة الوحدات الاقتصادية، وذلك من خلال الاعتماد على استخدام مبادئ المحاسبة"[3].

---

[1] طالب عبد العزيز، بلمداني محمد، مساهمة حوكمة الشركات في تحسين جودة القوائم المالية، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة، المجلد 04، العدد 02، 2020، ص 101.

[2] سامي حاتم مطر، عماد غفوري عبود، الآثار المحاسبية لتطبيق محاسبة التضخم على القوائم المالية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 18، العدد 2، 2022، ص 982.

[3] حيدر علوان الشمري، شمران عبيد خليف الأمير، أهمية اعداد القوائم المالية لمرحلة التحول النهائي في ظل متطلبات المعيار IFRS 1 في الكليات الأهلية، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 01، العدد 34، 2019، ص 51.

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف القوائم المالية بأنها: "مجموعة من البيانات المالية أو التقارير المالية التي تعطي بيانات رسمية للأنشطة المالية لشركة معينة وفق مبادئ المحاسبة وهي تعطي الملخص عن الوضع المالي وربحية هذه الشركة على المدى القصير والمدى البعيد ".

ثانيا: خصائص القوائم المالية

تتلخص الخصائص النوعية للقوائم المالية في أربع خصائص أساسية وهي: القابلية للفهم، الملائمة، الموثوقية والقابلية للمقارنة[1]:

1-القابلية للفهم: وتعني هذه الخاصية أن المعلومات المالية يجب عرضها بطريقة تمكن المستخدمين من فهمها، فمن جهة يجب ان تكون واضحة خالية من التعقيد ومن جهة أخرى يجب أن يكون للمستخدمين مستوى معقول من المعرفة يمكنهم من فهم هذه المعلومات؛

2- الملائمة: حتى تكون المعلومات ملائمة لحاجيات المستخدمين وتكون مؤثرة على قرارات المستخدمين بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو تصحيح ما تم تقييمه سابقا واتخاذ القرارات بناءا على ذلك يجب أن تكتسب خاصية الأهمية النسبية؛

ويقصد بالأهمية النسبية هي تلك المعلومات التي يؤثر حذفها أو تحريفها على قرارات المستثمر الاقتصادية وبالتالي يجب الافصاح على المعلومات المهمة في القوائم المالية ولهذا يجب توفر خاصية الأهمية النسبية في المعلومات لتكون نافعة.

3-الموثوقية: وتعني هذه الخاصية أن تكون المعلومات صادقة بعيدة عن أي تحيز ولا تتأثر بالأحكام الشخصية للقائمين على إعدادها وتتفرع من خاصية الموثوقية الصفات الفرعية التالية: التمثيل الصادق، الجوهر فوق الشكل، عدم التحيز، الحيطة والحذر وتكاملية المعلومات.

-التمثيل الصادق: أي أن تكون المعلومات المالية تمثل بصدق الأحداث والعمليات المالية التي حدثت والتي تم التعبير عنها بالقوائم المالية في المؤسسة.

-عدم التحيز: أي أن تكون المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية معدة للاستخدام العام وليس بغرض تحقيق اهتمامات جهة معينة من المستخدمين، أي أن يكون بعيدا عن التحيز الشخصي.

[1] بكاري جليلة، القوائم المالية البنكية في ظل النظام المحاسبي المالي: دراسة حالة بنك سوسييتي جنرال الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية، تخصص دراسات محاسبية جبائية معمقة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012/2011، ص 8-9.

-الحيطة والحذر: أي يجب تبني درجة من الحذر في وضع التقديرات المطلوبة في ظل عدم التأكد، بحيث لا ينتج عنها تضخيم الأصول والإيرادات أو التقليل المتعمد للخصوم والمصاريف.

-الجوهر فوق الشكل: أي أن تكون المعلومات تعبر عن المحتوى الاقتصادي للأحداث لا أن تقتصر على عرض الشكل القانوني لهذه الأحداث والوقائع حتى تكون المعلومات ملائمة لاتخاذ القرارات.

-تكاملية المعلومات: أي لا يجب عرض المعلومات في القوائم المالية ناقصة أو محذوف منها أو إلغاء أي جزء منها يخل بمصداقيتها.

4-القابلية للمقارنة: أي إمكانية مقارنة القوائم المالية لفترة معينة أو لفترات أخرى سابقة لنفس المؤسسة، أو مقارنة القوائم المالية لمؤسسة بقوائم مالية لمؤسسات أخرى، وهذا ما يساعد مستخدمو القوائم المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية أو التمويلية.

ثالثا: أنواع القوائم المالية

الخطوة الأخيرة في العملية المحاسبية هي توصيل المعلومات المحاسبية إلى مستخدميها وذلك من خلال القوائم المالية، وتعرض القوائم المالية المعلومات المحاسبية عن المنشاة مثل نتائج التشغيل، الوضع المالي التدفقات النقدية في نهاية كل فترة مالية بغرض مساعدة المستخدمين على اتخاذ القرارات المتعلقة بمعاملاتهم مع المنشاة، وتقوم منشآت الأعمال بإعداد أربع قوائم أساسية هي[1]:

-قائمة المركز المالي (الميزانية)؛

-جدول حسابات النتائج؛

-قائمة الدخل؛

-قائمة التغيرات في حقوق الملكية؛

-قائمة الأرباح المحتجزة؛

-ملحقات القوائم المالية.

1-قائمة المركز المالي (الميزانية): قائمة المركز المالي هي عبارة عن قائمة أو تقرير توضح مصادر الأموال التي حصلت عليها المنشأة، وكيفية استثمارها في المجالات المختلفة لأنشطة المنشأة، ويتطلب إعداد قائمة المركز المالي في المنشآت التجارية إجراء التسويات الجردية لحسابات الإيرادات والمصروفات (حسابات نتيجة الأعمال)، وكذا

[1] طارق عبد العال حماد، تحليل القوائم المالية: لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان: نظرة حالية ومستقبلية، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص 65.

إجراء التسويات الجردية لعناصر المركز المالي من أصول وخصوم. ثم يُعد بعد ذلك ميزان مراجعة نهائية متضمناً كل الآثار التي نتجت عن الجرد والتسويات التي نشأت عنه، ومن ثم فإن قائمة المركز المالي أو الميزانية تعد من واقع ميزان المراجعة النهائي، حيث ظهر الأرصدة المدينة في جانب الأصول والأرصدة الدائنة في جانب الخصوم، ويتطلب العرض السليم لهذه العناصر في الميزانية ضرورة تبويبها بشكل يساعد القارئ على تفهم الغرض من إعداد الميزانية والتعرف على رأس المال الذي استثمره صاحب أو أصحاب المنشأة، وما طرأ عليه من زيادة أو نقص، وكذا التعرف على الالتزامات الأخرى التي على المنشأة للغير، ممثلة في الخصوم المتداولة (قصير الأجل) والخصوم الثابتة (طويلة الأجل). وأيضاً عن الأصول المختلفة في مجموعات توضح الغرض من اقتناء كل نوع من أنواع الأصول[1].

2-جدول حسابات النتائج: وهي المخرج رقم اثنان لنظام المعلومات المحاسبية لاي مؤسسة وتعرف وفق النظام المالي ووفق المادة 1 من القانون 07-11 بانها بيان ملخص الأعباء والنواتج المنجزة من الكيان خلال السنة المالية ولا تأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب وتبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية الربح الكسب أو الخسارة[2].

3-قائمة الدخل: وهي أكثر القوائم المالية أهمية، ويتم فيها التقرير عن نتائج الاعمال للمشروع وتبيان قدرته الكسبية عن فترة زمنية معينة، وتدمج بموجبها حسابات التشغيل والمتاجرة والارباح والخسائر في القائمة اذا كانت المنشأة صناعية بينما يدمج حسابي المتاجرة والارباح والخسائر في القائمة اذا كانت المنشأة تجارية. وتعرض الإيرادات والمصروفات بشكل منظم ويتم المقابلة بينهما للوصول في نهاية المطاف لنتائج المشروع[3].

تكتسب قائمة الدخل أهميتها بسبب أنها توفر للمستثمرين والدائنين المعلومات التي تساعدهم على التنبؤ بمقدار وتوقيت ودرجة عدم التأكد المصاحبة للتدفقات النقدية في المستقبل. وتساعد التنبؤات الدقيقة بالتدفقات النقدية في المستقبل المستثمرين على تقدير القيمة الاقتصادية للمنشأة، كما تساعد الدائنين على تحديد احتمال استرداد حقوقهم بالمنشأة. وتساعد قائمة الدخل مستخدمي القوائم المالية مستخدمي القوائم المالية على التنبؤ بالتدفقات النقدية في المستقبل بعدد من الطرق المختلفة. حيث يمكن للمستثمرين والدائنين استخدام معلومات قائمة الدخل في تقييم الأداء السابق للمنشأة. ورغم أن النجاح في الماضي لا يعني النجاح في المستقبل، فإنه يمكن

[1] محمد الصيرفي، التحليل المالي: وجهة نظر إدارية محاسبية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2014، ص 108.

[2] الجريدة الرسمية، العدد 19، المجلد 19، 2009، ص 24.

[3] مؤيد راضي خضر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية: مدخل نظري وتطبيقي، ط 2، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2009 ص 29

تحديد بعض الاتجاهات الهامة منه. وعند افتراض وجود علاقة ارتباط معقولة بين الأداء في الماضي والمستقبل، فانه يمكن عمل تنبؤات بالتدفقات النقدية في المستقبل بقدر مناسب من الثقة[1].

4-قائمة التغيرات في حقوق الملكية: توضح هذه القائمة قيمة حقوق المساهمين التراكمية وتفصيلات ذلك من رأس مال وأرباح محتجزة وغيرها، كلما زادت حقوق المساهمين عن رأس المال بمعنى انه كلما زادت القيمة التراكمية للأرباح المحتجزة كلما كان ذلك أفضل للمساهمين لأنه يعني ان حقوقهم تزيد بمعنى ان استثماراتهم تزيد[2].

وللتغيرات في حقوق الملكية مصدران رئيسيان هما[3]:

-صافي الربح الشامل (صافي الخسارة الشاملة): يتضمن الدخل الشامل ناتج مقابلة الايرادات بالمصروفات الخاصة بالنشاط الطبيعي للمؤسسة، ويراعى بعد ذلك النشاط غير الطبيعي في صورة مكاسب وخسائر كمكاسب وخسائر الحيازة، العمليات الرأسمالية، الظروف الطارئة كالتقادم التكنولوجي، تغيرات الاسعار واعادة التقييم؛

المعاملات مع أصحاب رأس المال بصفتهم مالكا للمؤسسة، ويمكن التمييز بين نوعين:

-استثمارات من الملاك: تمثل الزيادة في صافي الاصول أو حقوق الملكية، وهي معاملات في اتجاه واحد بين المؤسسة وبين مالكها أي أنها ليست عمليات تبادلية، لان العمليات التبادلية تتم بين المؤسسة من جهة وبين الغير من جهة ثانية؛

-التوزيعات إلى الملاك: عبارة عن استثمار سالب يخفض من حقوق الملكية أو صافي الاصول، وتعد تلك التوزيعات أيضا معاملات في اتجاه واحد أي أنها ليست عمليات تبادلية.

5-قائمة الأرباح المحتجزة:

وهي قائمة مالية موجزة للغاية، له غرض واحد فقط والذي كما تتوقع هو تفصيل التغيرات في الأرباح المحتجزة للشركة خلال فترة زمنية.

وهي مجموع كل أرباح الشركة غير الموزعة على مدى عمر الشركة بالكامل، نقول "غير موزعة" للتمييز عن الأرباح التي تم توزيعها على مساهمي الشركة في شكل توزيعات أرباح[4].

---

[1] أمين السيد أحمد لطفي، اعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص ص 123-124.

[2] مايكل جريفين، كيفية قراءة وتفسير القوائم المالية: دليل لفهم ما تعنيه الأرقام حقا، تر. أحمد عبده الصباغ، دار حميثرا للنشر والترجمة، مصر، 2023، ص 188.

[3] قسوم حنان، اثر الإفصاح المحاسبي على جودة القوائم المالية في ظل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية: دراسة تطبيقية حول بعض المؤسسات الاقتصادية بولاية سطيف، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، مالية وتدقيق، جامعة فرحات عباس، سطيف 01، 2016/2015، ص ص 99-100

[4] مايك بايير، المحاسبة بمنتهى البساطة، دار حميثرا للنشر والترجمة، مصر، 2023، ص 23.

6-ملحقات القوائم المالية: يشتمل ملحق الكشوف المالية على التفسيرات والتعاليق الضرورية لفهم أفضل للكشوف المالية ويتمم كلما اقتضت الحاجة المعلومات المفيدة لمستعملي هذه الكشوفات حيث تشمل معلومات ذات طابع بالغ الأهمية ومفيدة لفهم العمليات الواردة في الكشوف المالية وتتضمن ما يلي[1]:

- القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد الكشوف المالية؛
- مكملات المعلومات الضرورية للفهم الجيد للكشوف المالية؛
- المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة والمعاملات التي تمت مع هذه الكيانات أو مسيريها؛
- المعلومات ذات الطابع العام أو التي تخص بعض العمليات الخاصة.

المطلب الثاني: مفهوم النزاهة وجودة القوائم المالية

أولا: مفهوم النزاهة

لغة النزاهة هي الاستقامة والعفة، والبعد عن السوء وترك الشبهات، والترفع والعلو والسمو عن صغائر الأمور وعن الاخلاق السيئة والقيم السيئة، والموضوعية وعدم الذاتية، والنظر الى الأمور بموضوعية وعدم التحيز، والتزام الشخص بالامانة، واحترام الشخص لنفسه وتقديره لها، بما يجبر الآخرين على احترامه وتقديره[2].

اما اصطلاحا فالنزاهة يتم تعريفها بانها مفهوم اتساق الإجراءات والقيم الأساسية والتدابير والمبادئ والتوقعات والنتائج مع الاخلاق، والنزاهة تعني الصدق[3]،

ثانيا: مفهوم الجودة

على الرغم من كثرة تداول مصطلح الجودة في العقد الأخير من القرن العشرين والقرن الحادي والعشرين نتيجة للتغيرات العالمية المعاصرة التي جعلت منه مطلباً ضرورياً في كل شيء[4]، إلا أنها تعددت وتباينت مفاهيم الجودة وهي كثيرة وقد يختلف مفهومها من شخص لآخر وليس بالضرورة أن تعني الأفضل أو الأحسن، فالجودة بالنسبة للمصمم تتعلق بالتوصل إلى المواصفات الفنية التي تمكنه من تصنيع المنتج على نحو يؤدي معه الغرض المنشود منه وبأقل كلفة ممكنة. أما بالنسبة لمهندس الإنتاج فإن الجودة تعني عدد الوحدات غير المطابقة وحجم الشكاوي من العملاء، وبالنسبة للمفتش فإن الجودة تعني مقارنة الجودة الفعلية للمنتج مع المواصفات المحددة

[1] بكاري جليلة، مرجع سابق، ص 38.
[2] مدحت محمد أبو النصر، الحوكمة الرشيدة: فن إدارة المؤسسات عالية الجودة، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، 2015، ص 108.
[3] مهدي صالح مهدي السامرائي، الفكر الاداري والقيادي الحديث، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2021، ص116.
[4] أبو بكر محمود الهوش، إدارة الجودة الشاملة في المجالين التعليمي والخدمي، دار حميثرا للنشر والترجمة، مصر، 2018، ص 19.

وتحديد مدى المطابقة، وأما بالنسبة للمستهلك فإن الجودة تعني الشكل النهائي للمنتج وسعره ومدى الثقة به أو المعولية (Reliability)[1].

ثالثا: مفهوم جودة القوائم المالية

تعددت مفاهيم جودة القوائم المالية في الكثير من المراجع، سنذكر فيما يلي أهمها:

التعريف الأول: حيث عرفت جودة القوائم المالية بأنها: "تعبر بصورة حقيقة ووافية لواقع الشركة كونها خالية من الأخطاء والتحريف والتزوير والغش ومعده دون تضخيم وبواقعية صادقة لبنود حسابات بهذه القوائم، إذ تعتبر جودة القوائم المالية الضوء الأخضر لمتخذي القرار لما لها من تأثير في تحديد نتائج الإجراءات أو القرارات المتخذة"[2].

التعريف الثاني: وعرفت أيضا بانها: "مصداقية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية وما تحققه من منفعة للمستخدمين ولتحقيق ذلك يجب ان تخلو من التحريف والتضليل وان تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية بما يحقق الهدف من استخدامها"[3].

التعريف الثالث: وعرفت كذلك بانها: "الخصائص الرئيسية التي تجعل من المعلومات المحاسبية التي توفرها القوائم المالية سلعة مرغوب بها من قبل كافة الأطراف التي تستخدم تلك المعلومات، وتهدف الى مساعدة الإدارة في اعداد القوائم المالية والافصاح عن مكوناتها بطريقة تحقق رغبات مستخدمي تلك القوائم"[4].

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف جودة القوائم المالية بأنها: "مصداقية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية وما تحققه من منفعة للمستخدمين ولتدقيق ذلك يجب ان تخلو من التحريف.".

رابعا: معايير جودة القوائم المالية

تتمثل معايير جودة القوائم المالية في[5]:

1-الدقة: تمثيل المعلومة لكل من الماضي والحاضر والمستقبل، فكلما زادت دقة المعلومات زادت جودتها وقيمتها في التعبير عن الحقائق التاريخية أو التوقعات المستقبلية؛

---

[1] فتحي أحمد يحي العالم، نظام إدارة الجودة الشاملة والمواصفات العالمية: دارسة علمية وتطبيقية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 27.

[2] عدي صفاء الدين، فيحاء عبد الخالق، قياس مستوى تأثير بعض العوامل المؤثرة علة جودة القوائم المالية، مجلة دراسات إدارية، المجلد 07، العدد 14، 2015، سنوص 14.

[3] طالب عبد العزيز، بلمداني محمد، مساهمة حوكمة الشركات في تحسين جودة القوائم المالية، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة، المجلد 04، العدد 02، 2020، ص 103.

[4] علي سايح جبور، التدقيق الخارجي كآلية لحوكمة الشركات وتحسين جودة القوائم المالية: دراسة استطلاعية لآراء عينة من محافظي الحسابات، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 05، العدد 01، ماي 2022، ص 57.

[5] شيخة سلمة، رياض مريم، التدقيق الداخلي كأداة لتحسين جودة القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية: دراسة حالة الشركة ذات المسؤولية المحدودة "س س"، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 06، العدد 01، 2021، ص 74.

2-المنفعة: تتمثل في عنصرين هما: صحة المعلومات وسهولة استخدامها ويمكن للمنفعة أن تأخذ الصور التالية:

-منفعة شكلية: تطابق شكل المعلومات مع متطلبات اتخاذ القرار؛

-منفعة زمنية: توفر المعلومة لمتخذ القرار في الوقت المناسب؛

منفعة مكانية: الحصول عليها بسهولة؛

-منفعة تقييمية أو تصحيحية: أي قدرة المعلومة على تقييم وتصحيح نتائج تنفيذ القران.

3-الفاعلية: تعبر على مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها من خلال الموارد المحددة. أي مدى تحقيق المعلومات لأهداف المؤسسة أو متخذ القرار في مدة محددة؛

4-التنبؤ: يقصد بالتنبؤ الوسيلة التي يمكن بها استعمال معلومات الماضي والحاضر في توقع أحداث ونتائج المستقبل، واستخدامها في التخطيط واتخاذ القرارات، وتخفيض حالة عدم التأكد.

المطلب الثالث: أهمية ومتطلبات جودة القوائم المالية والعوامل المؤثرة عليها

سنتطرق فيما يلي الى أهمية متطلبات جودة القوائم المالية والعوامل المؤثرة عليها.

أولا: أهمية جودة القوائم المالية

ان أهمية جودة القوائم المالية هي انعكاس لطبيعة المعلومات التي يود المستثمرين الحصول عليها لاتخاذ القرارات وبالنتيجة فهي تتمتع بالآتي[1]:

-المعلومات الواردة ودقتها وموثوقيتها تعكس أهمية القرارات المتخذة من قبل المستثمرين فيما يتعلق بتقييم المركز المالي؛

-تعكس مدى أعدادها على وفق المعايير المحاسبية الدولية وتوحي بالثقة لدى مستعمليها؛

-تصور النشاط الاقتصادي والاداري داخل الشركة كالأرباح المعلنة أو المتوقعة؛

- غالباً ما يرغب المستثمرين بالحصول على معلومات ذات جودة عالية لكي يبنوا على أساسها تقييم القرارات المتخذة؛

-تمكن متخذي القرار الاستثماري من الوصول الى تقديرات قريبة من الحقيقة لصافي الدخل الحقيقي والذي يعكس النشاط التشغيلي للشركة.

[1] علي خلف كاطع، سحر ناجي خلف، دور إجراءات الرقابة الداخلية في تعزيز جودة القوائم المالية وتأثيرها في اتخاذ القرارات الاستثمارية، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 13، العدد 01، 2021، ص 149.

ثانيا: متطلبات جودة القوائم المالية

إن المعلومة المحاسبية أصبحت الأساس الذي يعتمد عليه في اتخاذ مختلف القرارات، ولكي يتم استخدام هذه المعلومات بشكل سليم يجب أن تتوفر مجموعة من المتطلبات، وهي كالآتي[1]:

1- متطلبات متعلقة بالعملية المحاسبية (جودة نظام المعلومات): تعتبر المعلومة المحاسبية المنتج الأساسي للدورة المحاسبية التي تؤثر وفق نظام محاسبي منظم داخل المؤسسة هذا النظام وكغيره من الأنظمة يتشكل من مراحل أساسية تشمل عمليات المدخلات والتشغيل والمخرجات إن ارتباط جودة المعلومة المحاسبية بجودة نظام المعلومات المحاسبي يعود إلى جملة من الأسباب نذكر منها :

-الارتكاز المفاهيمي للمحاسبة على أنها نظام للمعلومات؛

-إن نظام المعلومات المحاسبي من خلال مراحله يقوم بعملية ترجمة للأحداث الاقتصادية الحاصلة داخل المؤسسة؛

-إن عملية ترجمة الأحداث لها أهمية قصوى فيما يخص الرقابة على استخدام أصول المؤسسة؛

-إن الحكم على وضعية المؤسسة المالية يمر عبر تحليل المعلومات المحاسبية المنتجة من طرف أنظمة المعلومات؛

-إن السياسة الاستثمارية والتسييرية المستقبلية مبنية على الوضعية المالية الآلية المترجمة في بنود القوائم المالية التي تعتبر منطلقا يترجم السياسات المستقبلية المختلفة؛

-التزامات المؤسسة مع الأطراف الخارجية زبائن، وموردون ومصالح الضرائب، المقرضون وغيرهم من الأطراف ذات العلاقة؛

-إن عملية تقييم المؤسسة بمختلف الطرق تمر عبر المعلومات المحاسبية المفصح عنها وبالتالي فإنه في ظل الضغوط الخارجية الممارسة على المؤسسة أصبح من الضروري تقديم معلومات محاسبية صادقة تمتاز بجودة عالية من خلال تعبيرها الحقيقي عن الوضعية المالية للمؤسسة والتي تكون ترجمة فعلية تتحقق ضمن مستويات مختلفة سواء تعلق الأمر مراحل نظام المعلومات أو بعناصره في حد ذاتها.

2- الجودة في عملية إنتاج المعلومة خلال مراحل عمل نظام المعلومات: توضيح متطلبات إنتاج معلومات جيدة خلال مراحل عمل نظام المعلومات فيما يلي[2]:

[1] مراد بودياب، دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة القوائم المالية: دراسة لعينة من الخبراء المحاسبيين ومحافظي الحسابات، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص محاسبة وإدارة مالية، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2015/2014، ص 59.

[2] مراد بودياب، مرجع سبق ذكره، ص 60.

-مرحلة المدخلات: تعتبر مرحلة المدخلات المرحلة الأولى في عمل نظام المعلومات حيث تجتمع فيها كل مؤشرات الأحداث الاقتصادية التي تخضع لعملية القياس اللازم من خلال وجود أدلة إثبات واقعية تؤثر على الأحداث، حيث تعتبر عملية القياس المحاسبي من أهم الأعمال الواجب التحكم فيها داخل هذه المرحلة لكونها منطلقا أساسيا وعاملا مؤثرا في الجودة، أي أن جودة القياس المحاسبي وفعالية عملية معالجة البيانات تعتبر منطلقا جيدا من اجل إنتاج المعلومات المحاسبية الجيدة.

-مرحلة التشغيل: وهي المرحلة الثانية من مراحل عمل نظام المعلومات المحاسبي، التي تهتم بعملية تنظيم وترحيل التسجيل المحاسبي والقيام بعمليات التقدير وعمليات إعادة التقدير وغيرها من عمليات التسوية المتعلقة بإعداد التقارير المالية في نهاية السنة المالية، وعلى قدر فعالية وجودة العملية التشغيلية، يتم تنفيذ العمليات بمصداقية عالية من دون تلاعب ولا أخطاء ولا اختلاسات.

-مرحلة المخرجات: وهي المرحلة الأخيرة في عمل النظام والتي من خلال عملها يتم التحكم في جودة ما تم إنتاجه، حيث تعتبر القوائم المالية لما تحتويه من معلومات ترجمة فعلية لجودة عملية المدخلات والتشغيل والمخرجات ويقتصر دور هذه العملية في الإفصاح بأنواعه حول الوضعية المالية للمؤسسة.

3- الجودة من خلال العناصر المشكلة للنظام: ويمكن إبراز متطلبات إنتاج المعلومات الجيدة خلال العناصر المشكلة للنظام فيما يلي:

-العنصر البشري: ويقصد به مختلف الإطارات من ماسكي الحسابات والمحاسبين والمسؤولين على العملية المحاسبية، فيقدر الكفاءة التي يتميزون بها يمكن تأدية العمل المحاسبي بجودة ومن تم الحصول على المعلومات جيدة، فكفاءة العنصر البشري مرتبطة بالمستوى العلمي والعملي لكل المكلفين، حيث يلعب المستوى العلمي والعملي دورا فعالا في تنفيذ العملية وفق المبادئ والمعايير المتعارف عليها .

-العناصر المادية: ويقصد بها مجمل العناصر المادية المشكلة للنظام سواء مستندات أو معدات تقنية حيث أن توفر المؤسسة على نظام مستندي جيد مضبوط من حيث الإجراءات العملية والتنظيمية يساهم في شفافية العملية المحاسبية، كما أن اعتماد العملية المحاسبية على معدات تكنولوجية من أمثلة البرمجيات وغيرها من المنتجات العملية تساهم في زيادة فعالية عمل النظام من خلال مختلف مراحل عمل النظام كما تساهم في تقلق تكلفة العملية وسرعة الأداء وعملية الرقابة الذاتية؛

-فعالية وجودة الإجراءات: إن عمل نظام المعلومات المحاسبي يتم وفق إجراءات غالبا ما تكون مكتوبة أو على قدر فعالية وكفاءة المجال الإجرائي الخاص بالعملية المحاسبية وقدرتها الإلزامية والرقابية، التي يمكن من خلالها ضبط

العملية المحاسبية وفق إجراءات جيدة تساهم في فعالية وجودة الأداء المحاسبي، ومن ثم جودة المخرجات، كما أن جودة نظام المعلومات المحاسبي ليس مرتبط بعنصر محدد ولكنها تكون نتيجة ترابط مستويات عمل هذا النظام سواء من خلال العناصر المشكلة له أو من خلال مراحله.

بالإضافة إلى أن عملية ضبط جودة نظام المعلومات المحاسبي في جوانبه الإجرائية العملية تؤدي فيما بعد إلى إظهار الوجه الحقيقي للوضعية المالية للمؤسسة.

4- متطلبات متعلقة بجودة المراجعة: يتضح من مظاهر الحياة الاقتصادية اليومية أن المعلومة المحاسبية قد أصبحت الأساس الذي يعتمد عليه في اتخاذ مختلف القرارات المتعلقة بالنشاطات الاقتصادية، ونتيجة لذلك أصبحت الحاجة إلى تأكيد كافي حول مصداقية هذه المعلومات أمرا ضروريا، ولذلك فإن عملية المراجعة للمعلومات المحاسبية أصبحت ذات أهمية قصوى بالنسبة لمختلف الجهات المستفيدة[1].

-المراجعة الداخلية: يعتبر المراجعون الداخليون كحلقة اتصال بين الإدارة العليا والمستويات التقليدية الأخرى، فيمكن أن تبرز أهميته من خلال قيام المراجعين بنقل رسائل خاصة أو بواسطة تقارير مختلفة تحمل وجهات نظر عن مختلف المستويات حول الأنشطة والعمليات الواجب القيام بها والسياسات والطرق والإجراءات التي يرغبون في تعديلها لتصبح أكثر واقعية وأكثر قابلية للتطبيق، وكذا من طرف العمال عن التحسينات التي ادخلوها على أساليب عملهم، وحيث تزايد الحاجة إلى المعلومات الدقيقة والمعتمدة في حالة اتخاذ القرارات حيث يسعى المراجع إلى الحصول على اكبر قدر ممكن من هذه المعلومات لتدعيم موقفه ويقوم بتفسير المعلومات المقدمة له من طرفهم على نفس المستوى السابق له لإيصالها إلى القسم الأعلى، وعليه أن يكون ملم باحتياجات الجانب الذي يرأسه، فعليه أن يسعى بين مختلف المصالح للحصول على المعلومات أو الوصول إلى تسليمها إلى من هو أعلى منه مرتبة عن طريق التقارير، لهذا فعلى كل فرد من نفس الطبقة أن يكون له ذهنية العمل الجماعي الذي من شانه دفع وتيرة الحصول على المعلومات التي من شانها المساهمة في اتخاذ القرارات الصائبة وذلك بأقل تكلفة وأقصى سرعة؛

-المراجعة الخارجية: إن عملية المراجعة للمعلومات المحاسبية أصبحت ذات أهمية قصوى بالنسبة لمختلف الجهات المستفيدة من هذه المعلومات حيث يقوم عادة مراجع الحسابات بتقديم ما توصل إليه من معلومات ونتائج عن طريق تقرير رسمي يعتمد في محتواه على مجموعة الأعمال المنفذة بطريقة صارمة من قبل مجموعة من

[1] مراد بودياب، مرجع سبق ذكره، ص 61.

العاملين الحاصلين على تقرير مهني معين في هذا المجال، وهذا على اعتبار أن مراجع الحسابات هو طرف خارجي مستقل عن المؤسسة المعينة يقوم بإعطاء رأيه الفني المحايد حول المركز المالي للمؤسسة.

ثالثا: العوامل المؤثرة في جودة القوائم المالية

يمكن تلخيص اهم العوامل المؤثرة في جودة القوائم المالية في الشكل التالي:

الشكل رقم (01-02): العوامل المؤثرة على جودة القوائم المالية

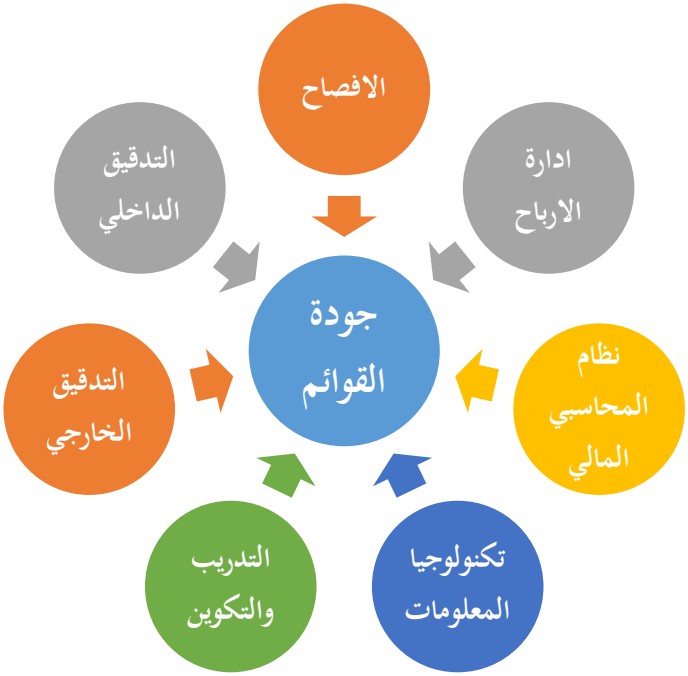

المصدر: خنافيس نسرين، نموذج بنائي لتحديد العوامل المؤثرة على جودة القوائم المالية: عينة من خبراء محاسبين، محافظي الحسابات، مدققين داخليين ومحاسبين العاملين في ام البواقي، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم المحاسبية والمالية، تخصص محاسبة، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، 2018/2017، ص 18.

فيما يلي تلخيص لاهم العوامل المؤثرة في الجودة القوائم المالية[1]:

1-التدقيق الداخلي: يشرف على عملية التدقيق الداخلي لجنة تعرف بلجنة التدقيق وقد عرفها المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين بانها الأداة التي يتم من خلالها كبح جميع التصرفات غير الشرعية من قبل الإدارة للشركات، والهدف من لجان التدقيق القيام بالإشراف والمتابعة على كافة أنشطة المؤسسة واستخلاص النتائج وتقديم تقاريرها وتوصياتها الى مجلس الإدارة، ويمكن القول ان الهدف الرئيسي من تكوين لجان التدقيق هو تأكيد وزيادة موثوقية ومصداقية القوائم المالية، وقد تم تحديد العديد من المهام للجنة التدقيق اتجاه القوائم المالية ومن ابرزها:

[1] خنافيس نسرين، نموذج بنائي لتحديد العوامل المؤثرة على جودة القوائم المالية: عينة من خبراء محاسبين، محافظي الحسابات، مدققين داخليين ومحاسبين العاملين في ام البواقي، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم المحاسبية والمالية، تخصص محاسبة، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، 2018/2017، ص 19-26.

-دراسة التقارير الدورية قبل عرضها على مجلس الإدارة وتقديم التوصيات بشأنها مع التركيز على النظر إلى أي تغير في السياسات المحاسبية المعتمدة، أو أي تغير يطرأ على حسابات المؤسسة جراء عمليات التدقيق أو نتيجة المقترحات مدققي الحسابات؛

-متابعة القضايا جميعها التي أثارها مدققو الحسابات الداخليين والخارجيين لضمان معالجتها بشكل سليم؛

-استعراض القوائم المالية السنوية قبل عرضها على مجلس الإدارة، والنظر في مدى توفير المعلومات التي يحتاجها مستخدموها؛

-فهم نوعية الايرادات التي تظهر في قائمة الدخل وتقييمه.

2-الإفصاح: أن الافصاح هو عملية تقديم المعلومات بمختلف الأساليب وفي الوقت المناسب وهذا لإعطاء صورة واضحة وصحيحة عن الكيان لمختلف المستخدمين الذين يفتقرون إلى سلطة الاطلاع قصد تمكينهم . من اتخاذ قراراتهم كما ترجع أهمية الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في الدور الذي يؤديه في توفير المعلومات اللازمة لمتخذي القرارات من خلال عدة نقاط أهمها[1]:

-توفير المعلومات التي تفيد المستثمرين الحاليين والمرتقبين والدائنين الحاليين والمرتقبين وغيرهم من مستخدمي المعلومات لترشيد القرارات الاستثمارية والائتمانية وغيرها من القرارات الاقتصادية؛

-يؤدي الى توفير قوائم وتقارير مالية اضافية معدلة للتقلبات في المستوى العام للأسعار، بالإضافة إلى القوائم التاريخية غير المعدلة؛

-تقديم المعلومات الحقيقية والواضحة حول العمليات والأحداث المالية التي تساهم في تحسين وظيفة التنبؤ؛

-زيادة الثقة في القوائم المالية من خلال مراجعتها بواسطة مراجع خارجي محايد وهو ما ساهم في ظهور الإفصاح المحاسبي وزيادة أهميتها؛

-ازدادت أهمية الافصاح بازدياد حاجة شركات المساهمة في تمويل عن طريق الاسواق المالية، فأصبح الإفصاح المحاسبي يعد شرطا أساسيا لتأسيس وإدارة الاداء المالي الكفؤ

3-إدارة الأرباح: حيث ظهرت عدة تعاريف لإدارة الأرباح فقد عرفت إدارة الأرباح بأنها أي سلوك تقوم به الإدارة ويؤثر في الدخل الذي يظهر في القوائم المالية ولا يحقق مزايا اقتصادية حقيقية، وقد يؤدي في الواقع إلى أضرار بالشركة على المدى الطويل، كما عرفت بأنها اجتهاد المديرين في إعداد التقارير المالية بغرض إما حجب

[1] خنافيس نسرين، مرجع سبق ذكره، ص 20.

القيمة الأساسية للشركة، أو التأثير على تخصيص الموارد يتمثل الهدف الرئيس لإدارة الأرباح في خلق انطباع مختلف عن الحقيقة لدى مستخدمي القوائم المالية، ومن أهم الدوافع لإدارة الأرباح ما يلي:

-رغبة الإدارة في زيادة صافي الدخل وتحقيق سلسلة مستقرة من الأرباح على مدار عدة سنوات، بهدف زيادة حوافزها ودعم مراكزها الوظيفية وزيادة قيمة المؤسسة في الأجل الطويل؛

- استيفاء الشروط الموضوعة من قبل الدائنين والمقرضين في عقود الدين؛

- رغبة الإدارة في تقديم القوائم المالية بصورة أقوى من الحقيقة للحصول على قروض من البنوك أو كقناع لمشكلة الأداء.

4-النظام المحاسبي المالي: يشكل الإطار المحاسبي للمحاسبة المالية دليلا لإعداد المعايير المحاسبية وتأويلها واختيار الطريقة المحاسبية الملائمة عندما تكون هناك بعض المعالجات غير معالجة بموجب تأويل أو معيار كما يتضمن الإطار المحاسبي للمحاسبة المالية مفاهيم لكل من الأصول، الخصوم المنتجات والأعباء ومجال التطبيق والمبادئ والاتفاقيات المحاسبية، بالإضافة إلى أنواع الكشوف المحاسبية أو القوائم المالية وكيفية عرضها، وتكمن أهمية النظام المحاسبي المالي فيما يلي:

-يسمح بتوفير معلومة مالية مفصلة ودقيقة تعكس الصورة الصادقة للوضعية المالية للمؤسسة؛

-توضيح المبادئ المحاسبية الواجب مراعاتها عند التسجيل المحاسبي والتقييم وعند إعداد القوائم المالية، مما يقلص من حالات التلاعبات العمل على ترقية سير المعاملات المالية المحاسبية وفق المعايير الدولية مما يسمح للمؤسسات الجزائرية من الاستفادة من مزايا هذا النظام؛

-تسهيل المعاملات المالية والمحاسبية بين المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ونظيراتها الأجنبية؛

5-تكنولوجيا المعلومات: كما أصبحت تكنولوجيا المعلومات جزء مهما في عمليات الأعمال، فأصبح الاعتماد على هذه التقنية شيء أساسي في الادارة والأعمال، مما أدى إلى استخدامها بكثرة وذلك بسبب الخصائص التي تتمتع بها هذه التقنية ومنها[1]:

-الوقتية، أي توفير المعلومات في الوقت المناسب؛

-تحسين وتسهيل فهم وتحليل المعلومات؛ تخفيض الخطر الذي يحيط بإجراءات الرقابة؛

[1] خنافيس نسرين، مرجع سبق ذكره، ص 21.

-إمكانية الفصل المناسب بين المهام، أي تحديد مهام كل مستخدم وكل حسب صلاحياته وتتميز هذه التقنية بسرعة إنجاز المهام التي من الممكن أن تستغرق سنين لإنجازها يدويا، بالإضافة إلى الدقة العالية فالعمليات الحسابية تتم بدقة متناهية.

رغم المزايا التي تتمتع بها هذه التقنية والتي تم ذكرها آنفا إلا أن هناك مآخذ عليها، فاستخدامها يقلل من فرص العمل عندما يحل محل الأشخاص، كما أن استخدامها أيضا يحتاج إلى تعليم وتدريب من نوع خاص، وأيضا مشكلة العطل الذي يحصل بهذه التقنية بشكل مستمر مما يوقف إجراءات العمل ويحتاج ذلك إلى أن يقوم بصيانتها موظفون مدربون وذو كفاءة.

6-التدقيق الخارجي: يكتسي التدقيق الخارجي أهمية بالغة لكبر حجم المؤسسات الاقتصادية في العصر الحديث وتعدد أنشطتها وتوسع عملياتها أدى بالضرورة إلى أهمية القيام بعملية التدقيق الخارجية، وكذلك ازدياد عدد مستخدمي القوائم المالية من إدارة وعاملين ودائنين وغيرهم أدى إلى ضرورة وجود شخص محايد يقوم بإضفاء الثقة على هذه القوائم، كما أنها تؤدي إلى التحقيق من صحة العمليات المحاسبية من حيث الدقة المحاسبية والمستندية وجمع الأدلة والقوائم التي تساعد على القيام بعملية التدقيق، ويؤخذ على المدقق الداخلي في كثير من المؤسسات تبعيته وظيفيا إلى إدارة المؤسسة وبالتالي التزامه بتوجيهاتها مما قد يعقه من أداء وظيفته بطريقة مستقلة، مما يزيد من أهمية وظيفة المدقق الخارجي المستقل للقيام بالتدقيق الخارجي، كذلك تأتي أهمية التدقيق الخارجي من التأكد من مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها المختلفة التي . حددتها مسبقا، حيث يجب أن يتميز أداء التدقيق الخارجي مسبقا بالحياد والاستقلال حتى يأتي رأيه وتقريره الذي يعكسه بما يحقق تطلعات جميع مستخدمي القوائم[1].

7-التكوين والتدريب: تبرز أهمية التدريب بالنسبة للفرد والمؤسسة في العديد من العناصر من أهمها أن التدريب يعمل على تنمية مهارات الأفراد وقدراتهم ويساهم في بناء الكفاءات، ويساعد على تكيف الأفراد العاملين مع متغيرات العمل، كما يسعى إلى تحقيق الفعالية في الأداء لجميع العاملين وذلك من خلال الاستعمال الجيد للآلات، وتحسين عمل الجماعات وتخفيض حوادث العمل، وتحسين الكفاءة الانتاجية للأفراد، ويعتبر وسيلة تساعد العامل على تحقيق أهدافه كالحوافز والترقية في العمل، كما يساعد في تحديد المعلومات وتحديثها بما يتوافق مع المتغيرات البيئية، ويساهم في بناء قاعدة فعالة في مجال الاتصالات والاستشارات الداخلية وبذلك يؤدي الى تطوير أساليب التفاعل بين الأفراد العاملين بينهم والادارة التدريب ذو أهمية كبيرة بالنسبة للفرد القديم أو الحديث

[1] خنافيس نسرين، مرجع سبق ذكره، ص 22.

في المؤسسة، فالموظف الجديد يمكن أن يتزود بمهارات ومعارف تمكنه من أداء واجبات عمله بالكفاءة المطلوبة كما ينعكس التدريب بنتائج إيجابية على الفرد العامل القديم حتى يتمكن من خلاله من مواكبة التطورات والتعرف على المهارات الجديدة، كما يمكنه من تحسين وتطور سلوكيات تتناسب وطبيعة الأعمال التي يؤديها والعلاقات التي تطلبها هذه الأعمال.

المطلب الرابع: علاقة الحوكمة بجودة ونزاهة القوائم المالية

سنتطرق فيما يلي الى علاقة الحوكمة بجودة ونزاهة القوائم المالية.

أولا: علاقة قواعد الحوكمة بجودة التقارير المالية

إن التطبيق السليم لحوكمة يشكل المدخل الفعال لتحقيق جودة التقارير المالية والمعلومات الناتجة عنها، على أنه يعتبر أحد المعايير الأساسية للحوكمة من خلال إبراز دقة وموضوعية التقارير المالية بجانب الالتزام بالقوانين والتشريعات، وبالتالي هناك علاقة وثيقة الصلة بين تطبيق قواعد الحوكمة والمعلومات المحاسبية في التقارير المالية، وأن تطبيق هذه القواعد يؤثر على درجة ومستوى الإفصاح المحاسبي مما يؤكد على أن الإفصاح والشفافية وظاهرة حوكمة الشركات وجهان لعملة واحدة يؤثر كل منهما بالآخر ويتأثر به، فإذا كان الإفصاح هو أحد وأهم مبادئ الحوكمة فإن إطار الإجراءات الحاكمة يجب أن يحقق الإفصاح بأسلوب يتفق ومعايير الجودة المالية والمحاسبية، كذلك فإن الأثر المباشر من تطبيق قواعد الحوكمة هو إعادة الثقة في المعلومات المحاسبية نتيجة تحقيق المفهوم الشامل لهذه المعلومات باعتبار أن المعلومات التي تنتجها التقارير المالية هي من أهم الركائز التي يمكن الاعتماد عليها لقياس حجم المخاطر بأنواعها المختلفة مثل[1]:

-مخاطر السوق ومخاطر السيولة ومعدل الفائدة ومخاطر الأعمال والإدارة وأسعار الصرف، فضلاً عن دورها في عملية التنبؤ، باعتبارها مدخلاً أيضا وتعتبر لتحليل القرار الاستثماري في سوق الأوراق المالية الذي يعتمد على فرض رئيسي مؤداه أن كل ورقة مالية لها قيمة حقيقية يمكن الوصول إليها من خلال المعلومات المحاسبية بدراسة العائد المحاسبي، ومعدل التوزيعات، ومعدل النمو وبعض النسب المحاسبية، كما أن التقارير المالية تؤثر في قرارات المستثمرين بإمدادهم بالمعلومات عن الشركات التي تطرح أسهمها في السوق المالي قبل اتخاذ قرار الشراء أو بيع بهدف دعم وترشيد ذلك القرار.

[1] بن معمر يمينة، أثر حوكمة الشركات في جودة القوائم المالية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم المالية والمحاسبة، التخصص التدقيق المحاسبي ومراقبة التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2015/2014، ص ص 80-81.

-ان أهم دوافع تطبيق قواعد الحوكمة بالنسبة للشركات والأسواق المالية هو اعادة ثقة المتعاملين من مستثمرين ومساهمين وإدارة الشركات في تلك الأسواق تجنبا لتعرضها الى انهيارات أو حالات فشل بسبب عدم دقة البيانات والمعلومات المحاسبية وقلة الشفافية وعدم دقة البيانات والمعلومات المحاسبية وقلة الشفافية وعدم مساءلة في التقارير المالية، لذلك فان الدقة والموضوعية في التقارير المالية بجانب الالتزام بالقوانين والتشريعات التي تصدرها الدولة والجمعيات المهنية المتخصصة لها الأثر الواضح في تنشيط حركة سوق الأوراق المالية وزيادة حركة التداول وأسعار الأسهم، فضلا عن أهمية التوقيت الملائم في الإفصاح عن كافة المعلومات اللازمة لذلك[1].

الشكل رقم (01-03): العلاقة بين حوكمة وجودة القوائم والتقارير المالية

المصدر: بن معمر يمينة، اثر حوكمة الشركات في جودة القوائم المالية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم المالية والمحاسبة، التخصص التدقيق المحاسبي ومراقبة التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2015/2014، ص 81.

ثانيا: انعكاسات قواعد الحوكمة على الإفصاح وجودة المعلومات في التقارير المالية

يشجع وجود نظام إفصاح قوي وجودة المعلومات المالية على وجود شفافية حقيقية للشركات والمؤسسات الاقتصادية، كما يعتبر كل من الإفصاح وجودة المعلومات أدلة قوية للتأكد على سلوك الشركات وحماية حقوق المستثمرين، حيث يمكن للنظام الإفصاح الكافي أن يفصح عن المعلومات في الوقت المناسب، كما يساهم في جذب رأس المال والحفاظ على الثقة في أسواق رأس المال، هذا وتظهر أهمية الإفصاح وجودة التقارير المالية أيضا من خلال ازدياد حاجة الشركات إلى التمويل، فالإفصاح يعد شرطا أساسيا لجذب رؤوس الأموال، وذلك حتى

[1] بن معمر يمينة، مرجع سبق ذكره، ص 81.

يكتسب الإفصاح والتقارير المالية المنشورة مصداقية لدى المستخدمين والملاك أو المساهمين، وبذلك تكون هذه المعلومات ذات قيمة وجودة ومنفعة لجميع مستخدميها، ولكن للاعتماد على هذه المعلومات والوثوق بها يجب أن تعبر بصدق عن الظواهر والأحداث، وأن تكون قابلة للإثبات وبالإمكان التحقق من سلامتها، وأن تكون حيادية، وغير متحيزة، وتعرض الحقائق كاملة غير منقوصة، وتكون قابلية للمقارنة، وما يتطلبه ذلك من الثبات في تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية وكذلك قابليتها للفهم[1].

ثالثا: مدى تأثير قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي

يمكن ان تؤثر الحوكمة على الإفصاح المحاسبي من خلال ثلاث جوانب أساسية وهي[2]:

1-الاهتمام بالمعلومات غير المالية: تعرف المعلومات غير المالية بأنها المعلومات كافة بخلاف تلك الواردة بالقوائم المالية ومعظم الملاحظات المرفقة بها، كما أنها تتضمن كلا من المعلومات الخبرية والمعلومات الكمية غير المالية وعلى وجه العموم فإن المعلومات غير المالية تشير إلى كافة المعلومات التي يمكن صياغتها في صورة غير مالية سواء كانت كمية مثل: عدد العمال الحصة التسويقية احصائيات التشغيل، أو وصفية مثل: مستوى المنافسة، الحالة الاقتصادية العامة، تقديم المنافسين لمنتجات جديدة، الكفاءة الإدارية.

2-تتميز المعلومات غير المالية: بأنها لا تتعرض لتأثير التحريفات الناتجة عن بعض الإجراءات المحاسبية كما انها أكثر سهولة وقابلية للفهم حتى بواسطة غير المتخصصين في مجال المحاسبة، وتعتبر المعلومات غير المالية مصدر ذو قيمة هائلة ليس فقط بالنسبة للمراجعين باعتبارها الأساس لتدعيم العديد من أحكام المراجعة بل أضحت تلعب دورا عظيم الأهمية في العديد من المجالات؛

3-التحول من الإفصاح الاختياري إلى الإفصاح الإجباري: تشير إحدى الدراسات إلى أن الفكر المحاسبي والواقع العلمي قد طرح مجموعة من الأفكار حول محتوى الإفصاح الاختياري ليشمل المعلومات الاستراتيجية والبيانات غير المالية، بالإضافة إلى البيانات المالية الإضافية التي لا تشملها القوائم المالية وحتى يمكن توسيع دائرة المعلومات المتاحة المجموعة المستثمرين، والحد من عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستثمرين وبين المستثمرين أنفسهم لا بد من أن يتحول الإفصاح الاختياري إلى إفصاح إلزامي؛

[1] رانية بوقندورة، حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومات المالية: دراسة حالة لعينة من الشركات ومحافظي الحسابات في ولاية أم البواقي، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية، تخصص محاسبة، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، 2021، ص 32.

[2] فتيحة أميرة وآخرون، انعكاس تطبيق قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية، مجلة دفاتر بوادكس، المجلد 10، العدد 02، 2020، ص ص 155-156.

4- تدعيم الإفصاح الإلكتروني : يساعد الإفصاح الإلكتروني على نشر المعلومات المالية وغير المالية في التوقيت المناسب والمتزامن باستمرار، فالإفصاح الإلكتروني يحقق العديد من المزايا ومنها:

-توفير معلومات في الوقت المناسب؛

-تحقيق التغذية العكسية؛

-تحقيق إمكانية التحديث الفوري؛

-تخفيض درجة عدم تماثل المعلومات.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

يشمل هذا المبحث بعض الدراسات السابقة والمنقسمة على مطلبين، المطلب الأول يخص الدراسات المتعلقة بالحوكمة، أما المطلب الثاني فيشمل الدراسات المتعلقة القوائم المالية التي تناولت نفس الموضوع أو جانب من جوانبه، أما المطلب الثالث فهو مخصص لإيجاد أوجه الاختلاف والتشابه بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية.

المطلب الأول: الدراسات المتعلقة بالحوكمة

يشمل هذا المطلب الدراسات المتعلقة بالحوكمة، حيث قسمناها الى الدراسات العربية والدراسات الأجنبية.

أولا: الدراسات العربية

الدراسة الأولى: طلال الكسار وآخرون، حوكمة الشركات وأثرها على سعر السهم في الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في بورصة عمان، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 01، العدد 02، 2014.

تناولت هذه الدراسة مبادئ حوكمة الشركات، والتعريف بها وأهميتها، ولتحقيق هدف هذه الدراسة تم تطوير استبانة مكونة من (70) فقرة، وتم توزيعها على عينة الدراسة، وتكون مجتمع الدراسة من الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في بورصة عمان، وعددها (70) شركة، وقد استخدم الباحثين في الدراسة مجموعة من الطرق الإحصائية، المتوفرة في برنامج (SPSS). ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أنه يوجد تطبيق لمبادئ حوكمة الشركات في الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في بورصة عمان، وأن زيادة وعي إدارات الشركات الصناعية المساهمة وإدارتها لمبادئ حوكمة الشركات سيسهم بشكل كبير في الارتقاء بسعر السهم في الشركات المذكورة والنهوض به. ومن أهم التوصيات، باستمرار الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان

بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات، واستمرار الشركات الصناعية المساهمة العامة في الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات وبخاصة، مبدأ دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات، ومبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة، ومبدأ الإفصاح والشفافية، لما لهما من تأثير كبير على سعر السهم في الشركة.

الدراسة الثانية: مسعودي زينب، صدوقي عقيلة، حوكمة الموارد البشرية كممارسة تنظيمية في إطار حوكمة المؤسسات: دراسة حالة مؤسسة جزائرية: "مجمع بلاط" نموذج، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 05، العدد 02، 2022.

يهدف هذا العمل الى دراسة حوكمة الموارد البشرية باعتبارها أحد المفاهيم الحديثة نسبيا في مجال التعامل مع المورد البشري مقاسا بأبعاده: (التوجه الإستراتيجي، المساءلة، الكفاءة، النزاهة، المشاركة أو صوت الموظف)، ودراسته كممارسة تنظيمية في إطار حوكمة المؤسسات. حيث خصت مختلف المفاهيم لإعطاء صورة أوضح عن حوكمة الموارد البشرية، ثم اختبارها تطبيقيا على "مجمع بلاط" من خلال الإستبيان، الذي شمل عينة من 116 مستجوب، ليتم تحليل البيانات بالإعتماد على مجموعة من الأدوات الإحصائية. وخلصت الدراسة إلى أن ممارسة حوكمة الموارد البشرية على مستوى المؤسسة المدروسة تعتبر إيجابية بتطبيق أبعادها، وكذا وجود علاقات قوية بين ممارستها وكل من العمر والخبرة المهنية، ووجود أثر غير مباشر على أداء المورد البشري وأداء المؤسسة بشكل عام، كما تم تقديم بعض الإقتراحات من أبرزها ضرورة رفع درجة وعي المسؤولين بالمؤسسات بأهمية ممارسة حوكمة الموارد البشرية في رفع أداء المورد البشري والمؤسسة عموما.

الدراسة الثالثة: منى إسماعيل تركي، سراب فاضل مخيبر، متطلبات تطبيق الحوكمة في الجامعات العراقية، مجلة العلوم النفسية، العراق، المجلد 33، العدد 04، 2022.

يستهدف البحث التعرف على واقع تطبيق متطلبات الحوكمة في الجامعات العراقية كمدخل اداري حديث وهدف ايضا الى التعرف على اهم متطلبات الحوكمة الجامعية. وكانت اداة البحث الاستبانة التي تم توزيعها على 102 تدريسي من الكليات اعلاه والتي اشتملت على (34) فقرة موزعة على اربع مجالات هي: الشفافية والمشاركة والمساءلة والاستقلالية وتم استخدام مجموعة من الوسائل الاحصائية للوصول الى نتائج البحث واستخدام الحقيبة الاحصائية (SPSS)، وقد توصل الباحثان الى مجموعة من النتائج ان مجموع المجالات الاربعة قد جاءت بأوساط مرجحة عالية للدلالة على ان استجابات عينة البحث كانت على مستوى عال من المعرفة بمتطلبات الحوكمة الجامعية. وقد أوصا الباحثان عدة توصيات منها: الاستفادة من التجارب العالمية الاقليمية الناجحة في تطبيق متطلبات الحوكمة الجامعية. والتأسيس لعمليات اتخاذ القرارات من خلال ايجاد قواعد حاكمة

تتبنى متطلبات الحوكمة في المسألة والشفافية والمشاركة والاستقلالية لضمان تقدم عمل الجامعات دون التدخلات من خارج هذه القواعد.

الدراسة الرابعة: طالب وسيلة، الحوكمة في المصارف الإسلامية – مع الإشارة لمصرف الراجحي –، مجلة الإبداع، المجلد 12، العدد 02، 2022.

تهدف هذه الدراسة إلى التطرق إلى مفهوم ومبادئ الحوكمة المصرفية من المنظور الإسلامي بغرض مقارنتها مع تلك المبادئ المعتمدة في البنوك التقليدية، وللتمكن من معرفة مدى قدرة البنوك الإسلامية على الامتثال للوائح الحوكمة، مع الإشارة لواقع تطبيق الحوكمة في مصرف الراجحي السعودي باعتباره أهم بنك إسلامي في العالم، ومدى امتثاله للوائح الحوكمة المعتمدة من طرف السلطات الرقابية من خلال التقارير الصادرة عن المصرف. وقد تم التوصل إلى أن مفهوم الحوكمة يدور حول وضع الضوابط التي تضمن حسن إدارة البنك بما يحافظ على مصالح الأطراف ذات العلاقة، وأن الشريعة الإسلامية تتضمن كل مبادئ الحوكمة ولا تتعارض معها، وإن كان هناك اختلافات بين الحوكمة المطبقة في البنوك الإسلامية وغيرها من البنوك التقليدية فهي اختلافات شكلية وليست جوهرية. كما يعتبر مصرف الراجحي من المؤسسات السباقة للالتزام بجميع قواعد ولوائح الحوكمة المعمول بها في المملكة ، فضلا عن التزامه بأفضل المعايير والممارسات العالمية.

الدراسة الخامسة: امال أيوب، مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات الجزائرية – دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات الجزائرية –، المجلد 01، العدد 01، 2017.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات الجزائرية، لغرض معرفة درجة توافق تطبيق مبادئ الحوكمة في هذه المؤسسات ومبادئ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، ومن ثم تقديم الاقتراحات اللازمة، ولتحقيق أهداف الدراسة واختبار الفرضيات تم إعداد استبيان وتحليله عن طريق البرنامج الإحصائي .SPSS وقد تم توزيع 110 استمارة، أما عدد الاستمارات التي استوفت شروط التحليل فكان 90 استمارة، حيث تم توزيع الاستبيان على الإطارات الإدارية المسيّرة في المؤسسات الجزائرية. وتم التوصل إلى نتيجة مفادها أنه يوجد تطبيق نسبي لمبادئ الحوكمة الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. ولعل أهم الاقتراحات المتوصل إليها هو تفعيل الاهتمام بتطبيق مبادئ الحوكمة لغرض زيادة استقطاب الاستثمارات الأجنبية، والقيام بدراسة ما يتوافق مع بيئة الأعمال الجزائرية وطبيعتها وظروف العمل فيها قبل وضع مبادئ حوكمة المؤسسات.

ثانيا: الدراسات الأجنبية

1- Chi-Kun Ho, Corporate Governance and Corporate Competitiveness: an international analysis, Corporate Governance: An international Review, Volume13, Issue2, 2005.

تهدف هذه الدراسة لتحليل حوكمة الشركات والقدرة التنافسية لها، حيث تستخدم هذه الدراسة استبيانا لمسح أوضاع الشركات على أساس شامل، مع عينة من الشركات العالمية. تقدم النتائج التي توصلت إليها دليلاً قوياً على أن معظم الشركات العالمية أولاً تتوافق مع ممارسات حوكمة الشركات الجيدة؛ ثانياً ، كلما كان هذا التوافق أعلى مع ممارسات حوكمة الشركات الجيدة ، زادت قوة تنافسية الشركة ؛ ثالثًا ، تكون العلاقة بين حوكمة الشركات والقدرة التنافسية للشركات أقوى بكثير عندما يتم تقييم حوكمة الشركات على أساس كلي منها على أساس بُعد أو سمة فردية ؛ وأخيرًا ، فإن سمات حوكمة الشركات مترابطة ومن الأنسب متابعتها أو دراستها على أساس جماعي.

2- Larcker, David F. and Richardson, Scott Anthony and Tuna, Ayse Irem, How Important is Corporate Governance? (May 2005). Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=595821 or http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.595821

تدرس هذا الدراسة العلاقة بين مجموعة واسعة من مؤشرات حوكمة الشركات ومختلف مقاييس اتخاذ القرارات الإدارية والأداء التنظيمي وذلك باستخدام عينة من 2106 شركة في بريطانيا، ولتحليل هذه الاستمارات تم استخدام برنامج EViews، وقد توصلت الدراسة الى العلاقة بين حوكمة الشركات والسلوك الإداري والأداء التنظيمي ذات أهمية أساسية للممارسين والأكاديميين وصانعي السياسات. الافتراضات والمعتقدات الراسخة حول أهمية الحوكمة تشكل المناخ التنظيمي الحالي لتصميم هياكل الحوكمة.

3-Humera Khan, A Literature Review of Corporate Governance, International Conference on E-business, Management and Economics, Singapore, Vol 25, 2011.

تستعرض هذه الورقة الأدبيات الواسعة لممارسات حوكمة الشركات لمعرفة مدى فاعلية آلية حوكمة الشركات في الشركات والمؤسسات. تركز الورقة أيضًا على تقليل مشكلة الوكيل الرئيسي بسبب آلية حوكمة الشركات الفعالة في المنظمات، تتضح أهمية الحوكمة الفعالة للشركات في الهدف من المراجعة هو التحقق من فعالية حوكمة الشركات وآليتها الفعالة في تشغيل وإدارة العمليات التجارية. تمثل قضية الملكية والرقابة ومشكلة الوكيل-الوكيل وتأثيرها على حوكمة الشركات المجال الرئيسي للبحث في هذه المراجعة. تظهر نتائج معظم الدراسات أن الحوكمة الفعالة للشركات تقلل من مشاكل الملكية والسيطرة وترسم خطاً واضحاً بين المساهم والمدير.

4- Boufateh Belkacem, Fellag Nourredine, Evaluation Of Corporate Governance Practices In Algerian Small And Medium Sized Enterprises: Case Of An Industry Sme In Chlef, Journal of Excellence for Economics and Management Research, Vol 02, No 03, 2018.

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد مستوى الحوكمة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية من خلال القيام بدراسة نظرية وتطبيقية في هذا المجال. استعملنا من خلال هذه الدراسة أسلوب المقابلة للحصول على المعطيات والمعلومات اللازمة من أجل القيام بتحديد وتشخيص واقعي لمستوى حوكمة المؤسسات، من خلال المقابلة التي أجريناها مع كل من المدير التنفيذي للمؤسسة، الأمين العام، المحاسب، رئيس مصلحة الموظفين ورئيس مصلحة المالية والمحاسبة توصلنا إلى مجموعة من النتائج مفادها أن مستوى حوكمة المؤسسات جيد نوعا ما، لكن من جانب تبقى آليات الحوكمة غير مفعلة كما يجب، كما أن المؤسسة لا تولي اهتمام كبير لأصحاب المصلحة الخارجيين. كما توصلت هذه الدراسة من خلال الجانب النظري إلى أن مستوى حوكمة المؤسسات لازال ضعيف ولم يرتقي إلى المستوى المنشود وهذا ما يستلزم بذل جهود أكثر من جميع الأطراف الفاعلة، كما أن تطبيق حوكمة المؤسسات غير مرتبط فقط بالقوانين التنظيمية والتشريعية المرتبطة بحوكمة المؤسسات.

5- Tolossa Fufa Guluma, The impact of corporate governance measures on firm performance: the influences of managerial overconfidence, Future Business Journal, No 50, 2021.

تهدف الدراسة إلى التحقيق في تأثير تدابير حوكمة الشركات (CG) على أداء الشركة ودور السلوك الإداري في العلاقة بين آليات حوكمة الشركات وأداء الشركة باستخدام شركة صينية مدرجة. استخدمت هذه الدراسة آليات حوكمة الشركات التي تقيس حوكمة الشركات الداخلية والخارجية، والتي تتمثل في مجلس إدارة مستقل، وقيادة مجلس إدارة مزدوج، وتركيز الملكية كمقياس للحوكمة الداخلية وتمويل الديون والمنافسة في سوق المنتجات كتدابير حوكمة خارجية. تم قياس الثقة الإدارية المفرطة من خلال توقعات أرباح الشركات. يتم قياس أداء الشركة من خلال العائد على الأصول والجودة. لمعالجة هدف الدراسة، استخدم الباحث بيانات من 11634 عينة من الشركات الصينية المدرجة في الفترة من 2010 إلى 2018. ولتحليل الفرضيات المقترحة، استخدمت الدراسة نظام الطريقة العامة لنموذج تقدير اللحظات. أظهرت نتائج الدراسة أن تركيز الملكية والمنافسة في سوق المنتجات لهما علاقة معنوية إيجابية مع أداء الشركة المقاس بالعائد على الأصول والجودة. وأظهرت النتائج التجريبية أيضًا أن الثقة المفرطة الإدارية تؤثر سلبًا على العلاقة بين استقلالية مجلس الإدارة والقيادة المزدوجة وتركيز الملكية مع

أداء الشـركة. ومع ذلك، فإن الثقة الإدارية المفرطة تخفف بشـكل إيجابي من تأثير تمويل الديون على أداء الشـركة المقاس من قبل توبين Q والتأثير السلبي على تمويل الديون وعلاقة أداء الشركة التشغيلية.

المطلب الثاني: الدراسات المتعلقة بالقوائم المالية

يشـمل هذا المطلب الدراسـات المتعلقة بالقوائم المالية، حيث قسـمناها الى الدراسـات العربية والدراسـات الأجنبية.

أولا: الدراسات العربية

الدراسـة الأولى: محمد قريح حسـان، دور التدقيق الخارجي في الحد من تأثير المحاسـبة الابداعية على القوائم المالية، مجلة جامعة ذي قار العلمية، العراق، المجلد 11، العدد 03، 2016.

يهدف هذا البحث التعريف بمفهوم البيانات المالية ومسـتخدموها واهدافهم فضـلا عن التعريف بالمحاسـبة الابداعية التي تلجأ اليها بعض الادارات في الوحدات الاقتصـادية بهدف تحسـين صـورتها اما في مركزها المالي او في نتائج اعمالها مما يساهم في حصولها على بعض المكاسب واعطاء صورة غير واقعية عن حقيقة وضعها، استخدم الباحث الاسـلوب الوصـفي في الجانب النظري والتحليل الاحصـائي في الجانب التطبيقي، وطورت لهذا الغرض اسـتمارة اسـتبيان تناسـب طبيعة البحث واهدافه. وتوصـل البحث الى مجموعة من الاسـتنتاجات اهمها ان هناك جانب سـلبي للمحاسـبة الابداعية يتمثل باسـتغلال المرونة المتوفرة في القواعد والاعراف المحاسـبية بشـكل غير أخلاقي، وفي ذات الوقت هنا كجانب ايجابي للمحاسبة الإبداعية بشرط ان يقترن ذلك بإفصاح كاف.

الدراسـة الثانية: سـردوك فاتح، أسـاليب المحاسـبة الإبداعية وأثرها على مصـداقية القوائم المالية دراسـة تحليلية من وجهة نظر معدي القوائم المالية والمسـتفيدين منها، مجلة البحوث الاقتصـادية والمتقدمة، المجلد 06، العدد 02، 2021.

تهدف هذه الدراسـة إلى معرفة مدى تأثير أسـاليب المحاسـبة الإبداعية على صـحة ومصـداقية وموثوقية القوائم المالية (المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية)، وهذا من وجهة نظر كلا من معدي القوائم المالية والمستفيدين من خدماتهم، وللإجابة على إشكالية البحث فقد تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في الاطار النظري لموضـوع الدراسـة، ولدعم الجانب النظري فقد اعتمدنا في الجانب التطبيقي على المنهج التحليلي والإسـتقرائي بتوزيعنا إسـتبيان على عينتين (معدي القوائم المالية من جهة ، المسـتفيدين من القوائم المالية) وقد تم توزيع وحصـد 60 إسـتمارة قابلة للدراسـة لكل من العينتين، واعتمدنا في تحليل الإسـتبيان على برنامج الحزم الإحصـائية Spss ، ولاختبار فرضـيات الدراسـة اعتمدنا على اختبار فرق المتوسـطين اللامعلمي (مان-ويتني

Mann-Whitney) أو (U) ، وقد توصلت الدراسة بأنه وبنسبة كبيرة لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية حول تأثير أساليب المحاسبة الإبداعية وصحة مصداقية القوائم المالية من وجهة نظر معدي القوائم المالية والجهات المستفيدة من خدماتهم ويتفقون على أن المحاسبة الإبداعية لها تأثير كبير على صحة ومصداقية القوائم المالية.

الدراسة الثالثة: كسيرة الهام، أثر الإفصاح المحاسبي عن الضريبة المؤجلة في القوائم المالية للمؤسسة – دراسة حالة شركة توزيع الكهرباء والغاز للوسط سونلغاز البليدة–، مجلة دراسات جبائية، المجلد 11، العدد 01، 2022.

تهدف هذه الدراسة إلى البحث عن أثر الإفصاح المحاسبي عن الضريبة المؤجلة في القوائم المالية والميزة التي تضيفها. تم ذلك من خلال عرض مفهوم الإفصاح المحاسبي وأهميته بالنسبة للمستفيدين من هذه القوائم، والتطرق إلى مفهوم الضريبة المؤجلة وأنواعها والإفصاح عنها في القوائم المالية مع تقديم دراسة تطبيقية، بالاطلاع على القوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة وتبيان أثر الضرائب المؤجلة على هذه القوائم. توصلنا إلى أن الإفصاح المحاسبي عن الضريبة المؤجلة في القوائم المالية يضفي عليها الشفافية والمصداقية والجودة، وبالتالي يمكن مستخدمي هذه القوائم من اتخاذ قرارات رشيدة.

الدراسة الرابعة: أمينة حفاصة، أثر جودة القوائم المالية على تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية –دراسة حالة–، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم المالية والمحاسبة، تخصص محاسبة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2021.

هدفت الأطروحة إلى اختبار أثر جودة القوائم المالية على تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، معبرا عنه بمؤشري ربحية السهم والمردودية المالية نظرا لأهميتهما بالنسبة للمستثمر بالدرجة الأولى. تحقيقا لذلك ولاختبار فرضيات الدراسة تم تطبيق نموذج Feltham-Ohlson خلال فترة 2012-2018، ونموذج Jones Modified خلال فترة 2015-2018، على بيانات مؤسسات المساهمة المدرجة في بورصة الجزائر، وتحليلها من خلال النماذج الثلاثة (PRM, FEM, REM) للبرنامج الإحصائي EVIEWS 9 . توصلت الدراسة إلى عدم وجود أثر ايجابي ذو دلالة إحصائية لتطبيق النظام المحاسبي المالي على ملاءمة المعلومات المالية للمؤسسات محل الدراسة، مع عدم وجود مؤشرات ذات دلالة إحصائية على ممارسة المؤسسات لإدارة أرباحها ما يعكس جودة قوائمها المالية. كما اتضح من خلال تحليل نموذج الانحدار الخطي البسيط وجود أثر ايجابي ذو دلالة احصائية بين جودة القوائم المالية المعبر عنها بإدارة الارباح ومؤشر الربحية، مع عدم وجود أثر ذو دلالة احصائية بالنسبة لمؤشر المردودية المالية.

الدراسة الخامسة: محمد الصغير قريشي، محدادي لبنى، أثر التدقيق المحاسبي على جودة القوائم المالية دراسة حالة عينة من تقارير محافظي الحسابات بولاية ورقلة، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014.

تهدف الدراسة إلى إبراز أثر التدقيق المحاسبي على جودة القوائم المالية وذلك من خلال الدور المحوري والفعال الذي يلعبه في تلبية احتياجات مستخدمين القوائم المالية، وكذا توضيح أن التدقيق المحاسبي هو الركيزة الأساسية للتحقق من صحة البيانات والمعلومات المحاسبية والمالية والتأكد من دقة تعبير القوائم المالية عما تتضمنه من حقائق عن المؤسسة لتفادي مختلف الأخطاء المحاسبية وحالات الغش والتلاعب بأملاكها. وقد تم الاعتماد على أداتين هما تقارير محافظي الحسابات والمقابلة الشخصية، حيث تم تحليل 15 تقرير لخمس 5 مؤسسات جزائرية مختلفة النشاط والقطاع بغية تحليل وتفسير هذه التقارير للتوصل إلى فهم أوضح للإشكالية المطروحة، كما مكنت المقابلة الشخصية من آخذ آراء المهنيين والمتمثلين في محاسبين معتمدين، محافظي الحسابات وخبراء محاسبين. خلصت الدراسة إلى أن التدقيق المحاسبي يؤدي إلى تحسين جودة القوائم المالية وبالتالي إعطاء الضمان لمستخدمي هذه القوائم وذلك من خلال التزام المؤسسة بتطبيق إرشادات المدقق المحاسبي وتعزيز وتقوية نظام الرقابة الداخلية المعتمد في المؤسسة للحصول على دقة وسلامة ومصداقية القوائم المالية.

الفرع الثاني: الدراسات الأجنبية

1- GUS DE FRANCO, S.P. KOTHARI, RODRIGO S. VERDI, The Benefits of Financial Statement Comparability, Journal of Accounting Research, Volume49, Issue4, September 2011.

يؤكد المستثمرون والمنظمون والأكاديميون والباحثون جميعًا على أهمية إمكانية مقارنة البيانات المالية. ومع ذلك، لا يتم تحديد البنية التجريبية لقابلية المقارنة. بالإضافة إلى ذلك، يوجد القليل من الأدلة حول فوائد إمكانية المقارنة مع المستخدمين. تحاول هذه الدراسة سد هذه الفجوات من خلال تطوير مقياس لمقارنة البيانات المالية. من الناحية التجريبية، يرتبط هذا المقياس بشكل إيجابي بمتابعة المحللين ودقة التنبؤ، ويرتبط سلبًا بتشتت المحللين في توقعات الأرباح. تشير هذه النتائج إلى أن إمكانية مقارنة البيانات المالية تقلل من تكلفة الحصول على المعلومات، وتزيد من الكمية الإجمالية ونوعية المعلومات المتاحة للمحللين حول الشركة.

2- Bashaeer Khuthair Abbas Al-Khafaji, Effects of Application of IFRS on the Quality of Financial Statements in SMEs, Al-Qadisiyah Journal of Administrative and Economic Sciences, Iraq, Vol 20, N02, 2018.

تهدف الدراسة الحالية إلى تحديد أثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة على جودة بياناتها المالية من خلال إجراء مسح على أربعة بنوك عراقية (بنك الخليج التجاري، والبنك الإسلامي العراقي، ومصرف الاستثمار المتحد، وبنك الاستثمار). وقد أجريت الاختبارات باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS. أظهرت النتائج أن هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وجودة المعلومات المحاسبية. تم إثبات ثلاث فرضيات بديلة: الحد من ممارسات إدارة الأرباح، وزيادة سيولة السوق، وخفض تكاليف المعاملات للمستثمرين. وينعكس ذلك في جودة البيانات المالية عالية الجودة دوليًا وتعكس الواقع الاقتصادي للشركة، مما يتيح للمستثمرين اتخاذ قرارات ذكية وتؤدي إلى تجارة دولية سهلة.

3- Ibtihal Talib Abbas Ap. Ahmed Kazem Sandu al-Hasnawi, The role of the auditor in auditing the financial statements Analytical study in the office of financial supervision, Al-Qadisiyah Journal of Administrative and Economic Sciences, Iraq, Vol 24, N 03, 2022.

تهدف هذه الدراسة إلى أهمية دور المدقق في تدقيق وتحسين جودة البيانات المالية لأنها أداة رئيسية في اتخاذ القرارات من قبل المستفيدين منها والتي لها علاقة بجودة التقارير المالية الصادرة عن المدقق. والمسؤولية التي تقع على عاتقه، والإجراءات التحليلية المتبعة لتقييم نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة، وقد جاء هذا البحث بأهم الاستنتاجات، فإن كفاءة المراجع في المراجعة تساعد في تحسين جودة القوائم المالية، من خلال التوصيات التي قدمها البحث، من خلال العناية المهنية وتبني الموضوعية والاستقلالية والنزاهة في أداء مهنته واتخاذ جميع الإجراءات التحليلية اللازمة لتقويم وتقليل الانحرافات المادية.

4- Aksa Ahlem, Hallam Zouaouia, The Relationship Between Accounting Conservatism And Financial Statements Quality: Empirical Study Of An External Auditor's And Accountant Expert's Sample In Sidibel Abbes Province, Journal of Research in Finance and Accounting, Vol:06, N:01, 2021.

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف على العلاقة بين المحافظة المحاسبية وجودة البيانات المالية. لتحقيق أهداف الدراسة، تم القيام بإجراء دراسة تجريبية لعينة من خبراء المراجعين الخارجيين والمحاسبين في محافظة سيدي بلعباس. أظهرت النتائج أن بعض الشركات لا تعتمد على التحفظ غير المشروط، أظهر اختبار ارتباط بيرسون العلاقة المهمة عند المستوى 0.05 بين التحفظ المحاسبي وجودة البيانات المالية. خلصنا إلى أن نموذج الانحدار وجد تأثيرًا على جودة البيانات المالية بنسبة 0.259٪ للمحافظة المشروطة، و0.321٪ على الملاءمة والتمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية ، ونموذج الانحدار مقبول و R2 = 0.620 ودلالة عند المستوى 0.05.

5- Ade Indriani Dachi and Others, analysis of factors affecting the quality of financial statements using information technology as moderated variables in the government of the south nias regency, International Journal of Public Budgeting, Accounting & Finance, 1-13, 2019.

الهدف من هذه الدراسة هو تحليل وتحديد العوامل التي تؤثر على جودة القوائم المالية من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات كمتغير معتدل في الحكومة الإقليمية لجنوب نياس ريجنسي. المتغيرات المستقلة في هذه الدراسة هي كفاءات الموارد البشرية وأنظمة الرقابة الداخلية. عدد افراد العينة في هذه الدراسة 28 منظمة إقليمية موجودة في حكومة الوصاية في جنوب نياس. تم استخدام تقنية أخذ العينات عينات مشبعة بعينة إجمالية قوامها 105 عينة استبانة. وتمت معالجة البيانات باستخدام طريقة نمذجة المعادلة الهيكلية (SEM).

تشير نتائج هذه الدراسة إلى أن كفاءة الموارد البشرية لا تؤثر على جودة البيانات المالية بينما نظام الرقابة الداخلية له تأثير إيجابي كبير على جودة البيانات المالية. إن استخدام تكنولوجيا المعلومات غير قادر على تقوية أو إضعاف تأثير كفاءات الموارد البشرية على جودة البيانات المالية بينما استخدام تكنولوجيا المعلومات قادر على إضعاف تأثير نظام الرقابة الداخلية على جودة البيانات المالية في جنوب نياس. حكومة الوصاية.

المطلب الثالث: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

من خلال استعراضنا لهذه المجموعة من الدراسات يتبين أن هناك مجهودا معتبرا قد بذل في مجال البحث في الحوكمة وجودة القوائم المالية وكل الدراسات السابقة قدمت إضافة معتبرة فيهما، ويتبين من خلال الدراسات مدى تنوعها وذلك بسبب أهمية موضوع وأنه أصبح يشكل الهاجس الرئيسي لدى المؤسسات.

لذلك سنتناول في هذا المطلب أوجه التشابه والاختلاف بينها وبين الدراسة الحالية، بالإضافة إلى أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة:

أولا: أوجه التشابه

الجدول رقم (01-02): أوجه التشابه بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

البيان	أوجه التشابه بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية
أداة الدراسة	معظم الدراسات قد اعتمدت في دراسات على برنامج spss في جانبها التطبيقي
منهج الدراسة	استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والمنهج الكمي حيث كانت متفقة في ذلك مع معظم الدراسات السابقة.

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على معلومات الدراسات السابقة أعلاه

ثانيا: أوجه الاختلاف

الجدول رقم (01-03): أوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

البيان	أوجه الاختلاف	
	الدراسات السابقة	الدراسات الحالية
متغيرات الدراسة	تطرقت الدارسات السابقة الى الحوكمة أو القوائم المالية، لكن لم تم التطرق الى الحوكمة والقوائم المالية معا	تهدف دراستنا الى التعرف على دور الحوكمة في تفعيل جودة ونزاهة القوائم المالية
مكان الدراسة	معظم هذه الدراسات، قد تمت في العديد من دول العالم وتمثلت في: العراق، بريطانيا، الولايات المتحدة الامريكية . . .	فيما يمثل مكان دراستنا الحالية في الجزائر بالوادي

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على معلومات الدراسات السابقة أعلاه

ثالثا: التعقيب على الدراسات السابقة

-الاستفادة منها في اثراء الجانب النظري للدراسة؛

-التعرف على مختلف الاختلافات والتداخلات بين آراء الباحثين وتوارد أفكارهم؛

-الاستفادة من الدراسات السابقة في اختيار منهج الدراسة؛

-الربط والمقارنة وتحليل النتائج بين ما تم التوصل إليه من خلال هذه الدراسة مع نتائج الدراسات السابقة التي تناولت نفس الموضوع.

خلاصة الفصل

من خلال ما تناولناه في هذا الفصل والمتمثل في الإطار النظري للدراسة حيث تم التعريف بمتغيرات الدراسة الحوكمة وجودة ونزاهة القوائم المالية، فقد لاحظنا ان جودة المعلومة المحاسبية المفصح عنها من خلال القوائم المالية تساعد في زيادة الثقة بين الشركة ومستخدمي القوائم المالية والسماح لهم بممارسة حقوقهم على أكمل وجه وتحقيق متطلباتهم في الوصول الى معلومات منظمة وموثوقة تمكنهم من اتخاذ قرارات سليمة.

الفصل الثاني:

الدراسة الميدانية

تمهيـد

بغية الإلمام بموضـوع الدراسـة وتغطية الجوانب النظرية التي تم تناولها في الفصـل النظري، وبهدف الإجابة على إشكالية الدراسة وأسئلتها الفرعية، حاولنا من خلال هذا الفصل إجراء دراسة ميدانية، نسعى من خلالها إلى دور الحوكمة في تفعيل جودة ونزاهة القوائم المالية، ولتحقيق ذلك عمدنا إلى إعداد إسـتمارة احتوت على مجموعة من الأسئلة التي تشمل محاور الدراسة، وقد وزعت هذه الاستمارات على عينة الدراسة، وانطلاقا من إجابات أفراد العينة تم تحليل النتائج للتأكد من صحة الفرضيات، وعليه فقد تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين هي:

- **المبحث الأول**: واقع نشاط شركة Trust للتأمين.
- **المبحث الثاني**: الدراسة التطبيقية.

المبحث الأول: واقع نشاط شركة Trust للتأمين

سيتم التطرق إلى تقديم شركة ترست للتأمينات الجزائرية، التي تمت فيها الدراسة التطبيقية، وكذلك الى إبراز أهدافها المسطرة المتمثلة في ضمان استمراريتها.

المطلب الأول: تعريف شركة Trust للتأمين

"**ترست**" الجزائر هي شركة مساهمة تم إنشاؤها في عام 1997 في إطار المرسوم 95-07 المؤرخ 25 يناير 1995 والذي كرس افتتاح سوق التأمين الجزائري للاستثمار الخاص.

بدأت نشاطها في 28 فبراير 1998 كشركة جزائرية خاصة بعد الحصول على موافقتها بتاريخ 18 نوفمبر 1997 وتمارس كامل عمليات التأمين وإعادة التأمين. ترست للتأمينات الجزائر لديها حاليا مساهمين أجانب بنسبة ٪ 100 بعد شراء أسهم CAAR وCCT في عام 2007 يتم توزيعها على النحو التالي:

-ترست الدولية 77.5%؛

-التأمين العامة القطرية 22.5%.

في نهاية عام 2017 أغلقت شركة "ترست للتأمينات" ميزانيتها العمومية بأصول كبيرة تتجاوز 8 مليارات دج. بلغت أصول المجموعة أكثر من 5 مليارات دولار في نهاية عام 2016 يملك المساهم الرئيسي في الشركة شبكة فروع واسعة ومنتشرة عبر العالم وهذه الشبكة تستجيب حاليا لحاجيات الزبائن الدوليين وتتوزع محفظة الشركة على النحو التالي:

-38% تأمين السيارات؛

-35% تأمين الحوادث؛

-17% تأمين الحوادث؛

-10% الأخطار البسيطة.

وتميزت خدمات المؤسسة بالجودة والاستجابة لمتطلبات البيئة والمحيط، حيث تملك خبرة في ميدان الأخطار التكنولوجية وهذا ما سمح لها بتحقيق سنة 2000 رقم أعمال قدرها 822 مليار دينار جزائري وهذا بعد ثلاث سنوات فقط من إنشائها.

ومنذ تاريخ بداية نشاطها إلى يومنا هذا تمكنت من تحقيق نمو في رقم أعمالها حيث قدر ب 3.200.000.000 مليار دينار جزائري في سنة 2018 مما جعلها تستحوذ على حصة جيدة في سوق

التأمينات الجزائري، نسبة تعبر عن طموحات كبيرة وافاق نمو واعدة، حيث ترمي إلى انتشار واسع لوكالتها عبر كامل التراب الوطني.

توفر " ترست " للتأمينات طاقما محترفا من إطارات كفؤ تحرص على التزاماتها لتقديم نوعية تسيير متميز أفضل التحفيزات التي يحظى بها العاملون في شبكتها، الشيء الذي يجعل " ترست " للتأمينات واحدة من أكثر الشركات أداء وحركية في سوق التأمين الجزائري بغض النظر عن خدمة التأمين على السيارات التي تحقق 60% من رقم أعمالها إلا أن ذلك لم يمنع الشركة من اقتحام قطاعات أخرى كقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التأمين على الحوادث الجسمانية والمهنية.... الخ.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لشركة Trust للتأمين

لكل شركة تأمين هيكل تنظيمي يميزها عن الشركات الأخرى، كما انه يبرز لنا كيفية تمحور الشبكة التجارية عبر التراب الوطني والشكل التالي يوضح لنا الهيكل التنظيمي لشركة تراست الجزائر:

الشكل رقم (02-01): الهيكل التنظيمي لشركة Trust للتأمين

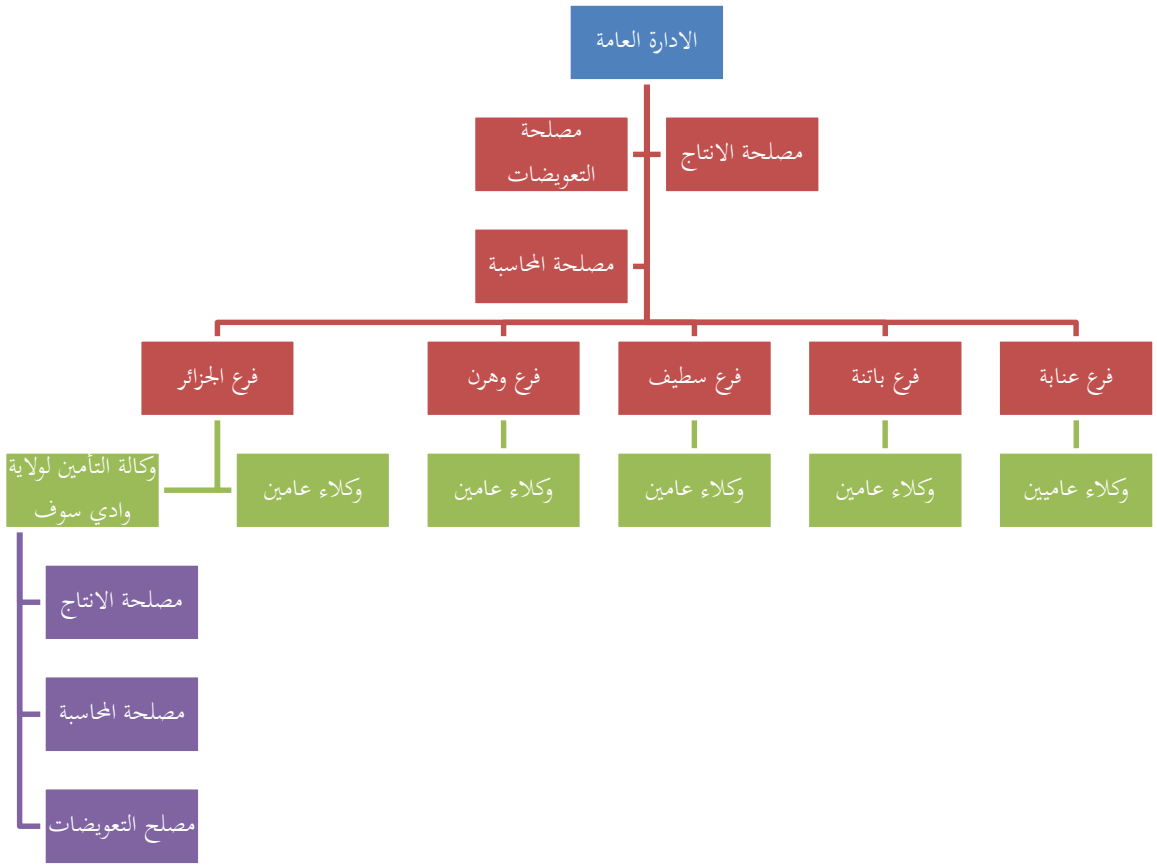

مصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على وثائق مقدمة من المؤسسة

المطلب الثالث: المؤشرات المالية لشركة Trust للتأمين

سنتطرق فيما يلي للمؤشرات المالية حول الشركة والتي تتمثل:

1-انتاج عقود التأمين لشركة Trust للتأمين

الجدول رقم (02-01): انتاج عقود التأمين لشركة Trust للتأمين 2015-2021

الوحدة: مليون دج

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
المبلغ	2152	2453	2746	3547	4040	4758	6060
نسبة من اجمالي الإنتاج	02	02	02	03	03	03	04

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على: Ministère des Finances, Activité des Assurances en Algérie, De 2015 à 2021

نلاحظ من خلال الجدول ان انتاج عقود التأمين لشركة Trust كان مرتفعا طوال فترة 2015-2021، وكذلك حصتها في السوق للإجمالي الإنتاج، ففي سنة 2015 انتجت ما قيمته 2152 مليون دينار جزائري لترتفع طيلة السنوات وتصل الى 6060 مليون دينار جزائري سنة، أي ارتفاع بنسبة 181.59%.

فيما هيكل انتاج جميع شركات التأمين لسنة 2018 وموقع شركة Trust فيه:

الشكل رقم (02-02): هيكل انتاج شركة التأمين لسنة 2018

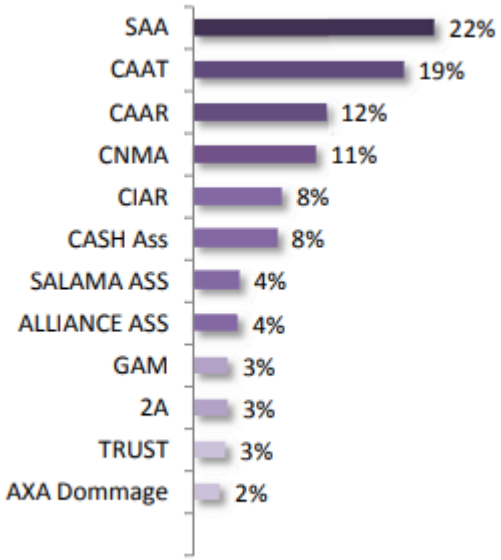

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على: Ministère des Finances, Activité des Assurances en Algérie, 2018, P 08

نلاحظ من خلال الشكل ان نسبة انتاج شركة Trust في سنة 2018 بلغ 3% أي في المرتبة ما قبل الأخيرة، وهي مرتبة ضعيفة مقارنة ببقية شركات التأمين.

3-التأمين على الكوارث الطبيعية

الجدول رقم (02-03): تأمين الكوارث الطبيعية لشركة Trust للتأمين 2015-2021

الوحدة: مليون دج

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
المبلغ	-	-	50	146	150	163	276

Source: Ministère des Finances, Activité des Assurances en Algérie, De 2015 à 2021

من خلال الجدول السابق يتضح لنا ان تأمين الكوارث الطبيعية لشركة Trust للتأمين شهد ارتفاع طوال السنوات 2017-2021، حيث كانت قيمتها سنة 2017 مقدرة بـ 50 مليون دينار جزائري لترتفع طوال الفترة 2017-2021 وتصل الى 276 مليون دينار جزائري سنة 2021، أي ارتفعت بنسبة 452%.

3-قيمة إعادة التأمين من شركة Trust للتأمين

الجدول رقم (02-04): قيمة إعادة التأمين من شركة Trust للتأمين 2015-2021

الوحدة: مليون دج

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
المبلغ	1022	1220	1048	1297	1184	930	1191

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على: Ministère des Finances, Activité des Assurances en Algérie, De 2015 à 2021

الشكل رقم (02-03): قيمة إعادة التأمين من شركة Trust للتأمين 2015-2021

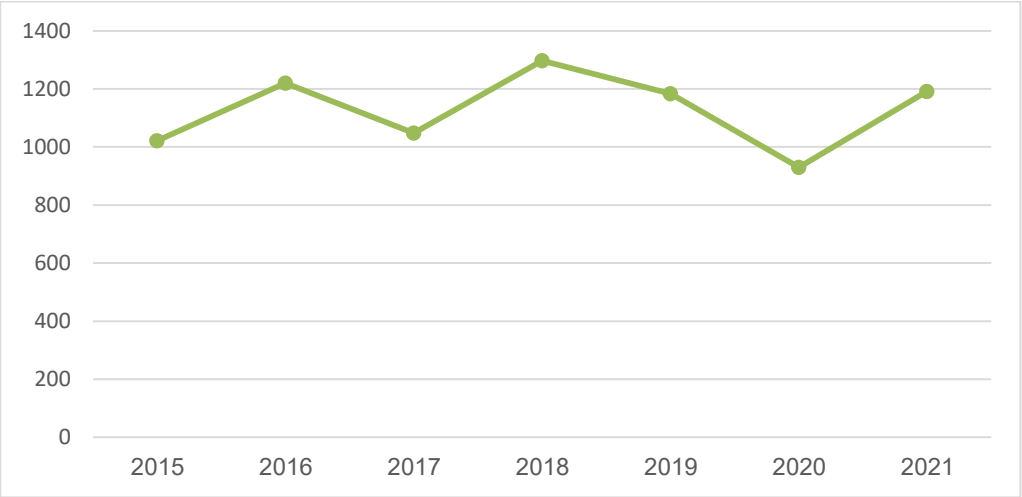

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على: Ministère des Finances, Activité des Assurances en Algérie, De 2015 à 2021

من خلال الجدول والشكل السابق يتضح لنا ان قيمة إعادة التأمين من شركة Trust شهدت تذبذب، ففي سنة 2015 سجلت ما قيمته 1022 مليون دينار لترتفع سنة 2016 وتسجل 1220 مليون دينار، ثم تعود للانخفاض سنة 2017 لتسجل 2017، وترتفع سنة 2018 وتسجل 1297 مليون دينار، ثم تنخفض مرة أخرى خلال سنتي 2019 و2020 وتسجل 930 مليون دينار، لتعود للارتفاع سنة 2021 وتسجل 1191 مليون دينار.

المبحث الثاني: الدراسة الميدانية

سيتم في هذا المبحث تقديم المؤسسة باعتبارها ميدان الدراسة، حيث تم تقسيمه الى أربعة مطالب على النحو التالي:

المطلب الأول: الطريقة والأدوات

من خلال هذا المطلب سنحاول التعريف بالطريقة المنتهجة في هذه الدراسة ألا وهي الاستمارة وأيضا معرفة المراحل التي سنقوم بها من خلال إعداد الاستمارة وطريقة توزيعه وفي الاخير سنتطرق الى العينة المدروسة.

الفرع الأول: الطريقة

يشمل هذا العنصر تحليل مجتمع وعينة الدراسة وكذلك القيام باختبار صدق وثبات أداة الدراسة والمتمثلة في استمارة.

أولا: مجتمع الدراسة

يقصد بمجتمع الدراسة: " جميع وحدات المعاينة التي تنتمي الى مجتمع الدراسة، حيث يتم تحديد وحدة المعينة والخصائص التي نود قياسها والمتغيرات التي نود استخدامها"[1]، فمجتمع هذه الدراسة يتمثل في المحاسبين ومديري المؤسسات ورؤساء المصالح وكل من له بموضوع البحث بولاية الوادي.

ثانيا: عينة الدراسة

تعد العينة الطريقة الأكثر شيوعا في معظم البحوث العلمية، وتعرف بأنها: "نموذجا يشمل ويعكس جانبا أو جزءا من وحدات المجتمع الأصلي المعني بالبحث، تكون ممثلة له بحيث تحمل صفاته المشتركة، وهذا النموذج أو الجزء يغني الباحث عن دراسة كل وحدات ومفردات المجتمع الأصل، خاصة في حالة صعوبة او استحالة دراسة كل تلك وحدات المجتمع المعني بالبحث"[2]، أما عينة الدراسة فقد اقتصرت على المحاسبين ومديري المؤسسات ورؤساء المصالح وكل من له بموضوع البحث بولاية الوادي، وقد تم توزيع 37 استمارة على جميع أفراد العينة، في حين تم استرجاع 32 استمارة وتم استبعاد استمارتين.

[1] فتحي احمد عاروري، المعاينة الإحصائية طرقها واستخداماتها، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 18.

[2] عامر إبراهيم قنديجلي، منهجية البحث العلمي، دار اليازوري العلمية، عمان، 2013، ص 186.

الجدول رقم (02-05): يوضح عدد الإستمارات الموزعة والمسترجعة والغير مسترجعة والمستبعدة والمدروسة

الإستمارات الموزعة	الإستمارات المسترجعة	الإستمارات الغير مسترجعة	الإستمارات الملغاة	الإستمارات المدروسة	نسبة الردود
37	32	05	02	30	%85.71

المصدر: من إعداد الطلبة.

الفرع الثاني: الأدوات

يشمل هذا العنصر الأدوات المستخدمة في جمع المعلومات وكذلك البرامج والأدوات الإحصائية المستعملة في تحليل الدراسة.

أولا: الأدوات المستخدمة في جمع المعلومات

تعتبر الاستمارة من أهم أدوات جمع المعلومات، وتعرف: " أداة لجمع البيانات المتعلقة بموضوع بحث محدد وعادة ما تكون عبارة عن نموذج يحتوي عددا من الأسئلة يطلب من عينة الدراسة الإجابة عنها"[1]، وقد تطلب بناء الاستمارة عدة مراحل هي:

1- مرحلة تصميم الاستمارة

تم إعداد الاستمارة خصصت لجمع المعلومات المتعلّقة بالحوكمة وجودة ونزاهة القوائم المالية، بحيث تغطي هذه المعلومات فرضيات وأهداف الدراسة، وقد اجتهدنا على أن تكون هذه المعلومات واضحة ومفهومة من قبل الأفراد المستجوبين.

شملت المعلومات الواردة في الاستمارة أهم الأسئلة التي يمكن أن تجيب على فرضيات البحث، حيث راعينا أثناء إعداد الاستمارة ترتيب المحاور والأسئلة بما يتناسب مع ترتيب فرضيات الدراسة.

سبقت محاور الاستمارة ديباجة تضمنت موضوع البحث والهدف منه، مع تقديم مختصر للشهادة العلمية المراد الحصول عليها، والمؤسسة الجامعية المانحة لهذه الشهادة والتي ينتمي إليها الباحث، كما تم إعلام الأفراد المستجوبين بأهمية رأيهم في الموضوع ورجائهم للإجابة على أسئلة الاستمارة بدقة وموضوعية، مع التأكيد لهم بأن المعلومات التي يقدموها سوف تحظى بالسرية التامة ولا يتم استخدامها إلا في إطارها العلمي فقط، وفي الأخير تم شكرهم على حسن تعاونهم.

[1] محمود حسين الوادي، علي فلاح الزعبي، أساليب البحث العلمي: مدخل منهجي تطبيقي، دار المناهج، عمان، 2011، ص 205.

2- محتوى الاستمارة

احتوت الاستمارة على مجموعة من الأسئلة يقوم أفراد العينة بالإجابة عنها وفق اختيار بديل من 5 بدائل (غير موافق بشدة، غير موافق، محايد، موافق، موافق بشدة)، وقد تم تقسيمها إلى جزئين على النحو التالي: (أنظر للملحق رقم 01).

❖ **الجزء الأول:** يتكون من أسئلة عامة تتعلق بالبيانات الشخصية لأفراد العينة ويتكون من خمسة فقرات (المستوى التعليمي، الوظيفة، الخبرة).

❖ **الجزء الثاني: متغيرات الدراسة:** يناقش فرضيات الدراسة وقد تم تقسيمه إلى محورين كما يلي:

- **المحور الأول: تلتزم المؤسسة بتطبيق قواعد الحوكمة**، ويتكون من 09 فقرات؛
- **المحور الثاني: تلتزم المؤسسة بعض القوائم المالية ذات نزاهة وجودة**، ويتكون من 11 فقرة.

3- مرحلة صدق الاستمارة

قبل اختبار الفرضيات قام الباحث بالتأكد من موثوقية الأداة المستخدمة في القياس، إذ تعكس الموثوقية درجة ثبات أداة القياس: الثبات الداخلي والثبات الخارجي؛ فالثبات الداخلي فيُقصد به مدى اتصاف عبارات القياس بالتناسق الداخلي، أما الثبات الخارجي فيتعلق بدرجة ثبات أداة القياس بمرور الوقت، وقد اقتصرت هذه الدراسة على اختبار درجة الثبات الداخلي للاستبانة فقط، وذلك بالاعتماد على تحكيمها من قبل مجموعة من الاساتذة وكذلك حساب معامل ألفا كرونباخ.

أ- التحكيم من قبل الاساتذة

بعد الانتهاء من تصميم الاستمارة وصياغة الأسئلة التي تخدم موضوع الدراسة، تم عرضه على مجموعة من الأساتذة المحكمين بغية التأكد من سلامة بنائه، وتصحيح الأخطاء التي قد تحول دون الوصول إلى تحقيق الأهداف المرجوة من البحث، وقد تم الأخذ بالتوجيهات المقدمة من الأساتذة الذين قدموا عدة ملاحظات أهمها:

- إعادة صياغة بعض الأسئلة وتبسيطها حتى تكون مفهومة من طرف الأفراد المستجوبين؛
- تفادي وتجنب استخدام الأسئلة المركبة والطويلة.

ب- حساب معامل الفا كرومباخ: يظهر الجدول التالي معامل الفا كرومباخ لمحاور الاستبانة ولإجمالي فقراتها:

الجدول رقم (02-06): معامل الثبات لفقرات الاستمارة (ألفا كرونباخ).

الرقم	محاور الاستبانة	عدد الفقرات	الثبات	الصدق
09-01	المحور الأول	09	0.834	0.913
20-10	المحور الثاني	11	0.754	0.868
40-01	جميع المحاور	20	0.879	0.937

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج (spss).

من خلال الجدول رقم (02-06) الذي يوضح معامل الثبات لفقرات الاستمارة (معامل ألفا كرونباخ)، نلاحظ بأن أعلى معامل ثبات حققه المحور الاول وذلك بمعامل ثبات قدره 0.834 ومعامل صدق قدره 0.913، يليه المحور الثاني بعامل ثبات قدره 0.754 ومعامل صدق قدره 0.868.

فيما بلغ معامل الثبات لمحاور الاستبانة ككل 0.879 وهي قيمة ممتازة تزيد عن القيمة المقبولة 0.6 مما يدل على توفر درجة عالية جدا من الثبات الداخلي، وهو مؤشر على قدرة الأداة على تحقيق أهداف الدراسة.

4- توزيع الاستمارة

بعد الانتهاء من تصميم وإعداد الاستمارة جاءت مرحلة توزيعها على عينة الدراسة، وقد تمت هذه العملية عن طريق الاتّصال المباشر بأفراد العينة، مع حرص الباحث على التواجد أثناء عملية ملئها من طرف الأفراد المعنيين من أجل إزالة اللبس والغموض اللذان قد يُصادفان الأفراد أثناء عملية ملء الاستمارة، وذلك حتى تكون إجاباتهم أكثر دقة وموضوعية، كما تم ترك الاستمارات عند بعض افراد العينة بسبب تعّذر الحضور أثناء عملية ملئها.

5- مقياس ليكارت

لقد تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي المكون من خمس درجات، وذلك لقياس درجة استجابات أفراد العينة محل الدراسة لفقرات الاستمارة، والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (02-07): يبين درجات مقياس ليكرت

الاستجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الوزن	1	2	3	4	5
الدرجة	1.8-1	2.60-1.80	3.40-2.60	4.20-3.40	5-4.20

المصدر: من إعداد الطلبة.

بما أن قيمة المتوسط المعياري هي متوسط أوزان الدرجات الخمس المشار إليها في الجدول أعلاه فإن:

(1+2+3+4+5) /5 =3 وهي قيمة المتوسط الحسابي المعياري، والتي على أساسها سيتم اختبار فرضيات الدراسة في مراحل لاحقة.

ومن أجل تحديد بداية منطقة كل اجابة في مقياس ليكارت الخماسي تم إتباع الخطوات التالية:

1- حساب المدى وذلك بطرح أصغر قيمة من اعلى قيمة في المقياس (5-1=4)؛

2- قسمة 4 على أكبر قيمة في المقياس (5) والهدف من ذلك تحديد الطول الفعلي لكل خلية وهي (5/4=0.8)؛

3- تكون نهاية الخلية الأولى من مقياس ليكارت الخماسي (0.8+1=1.80)، وهذا يعني أن أي وسط حسابي يقع بين القيمة 1 والقيمة 1.80 يعد ضمن الخلية الأولى " غير موافق بشدة"؛

4- تكون بداية الخلية الثانية من 1.8 ونهايتها تكون (0.8+1.8=2.60)، وهذا يعني أن أي وسط حسابي يقع بين القيمة 1.8 والقيمة 2.60 يعد ضمن الخلية الأولى "غير موافق"؛

5- تكون بداية الخلية الثالثة من 2.60 ونهايتها تكون (0.8+2.60=3.40)، وهذا يعني أن أي وسط حسابي يقع بين القيمة 2.60 والقيمة 3.40 يعد ضمن الخلية الأولى "محايد"؛

6- تكون بداية الخلية الرابعة من 3.40 ونهايتها تكون (0.8+3.40=4.20)، وهذا يعني أن أي وسط حسابي يقع بين القيمة 3.40 والقيمة 4.20 يعد ضمن الخلية الأولى "موافق"؛

7- تكون بداية الخلية الخامسة من 4.20 ونهايتها تكون (0.8+4.20=5)، وهذا يعني أن أي وسط حسابي يقع بين القيمة 4.20 والقيمة 5 يعد ضمن الخلية الأولى "موافق بشدة"؛

ثانيا: الأدوات الإحصائية والبرامج المستخدمة

1- الأدوات الإحصائية

تم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية من أجل القيام بقراءة ودراسة أجوبة عينة الدراسة حول دور الحوكمة في تفعيل جودة ونزاهة القوائم المالية، ومن هذه الأدوات نجد:

-المتوسط الحسابي: يعرف بأنه: " مجموع القراءات مقسوما على عددها، وهو أكثر مقاييس المتوسطات استخداما"[1]؛

-المدى: " وهو البعد بين أكبر وأقل قيمة وهو يتأثر بالقيم الشاذة "[2]؛

-اختبار الطبيعة (Test Of Normality): من أهم الفروض في الاختبارات الإحصائية المعلمية أن يكون التوزيع الاحتمالي للبيانات المستخدمة هو التوزيع الطبيعي حيث يعتبر من اهم التوزيعات في علم الإحصاء بل

[1] حامد الشمري، الأساليب الإحصائية في إتخاذ القرار: تطبيقات في منظمات أعمال إنتاجية وخدمية، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص96.

[2] وليد عبد الرحمان الفرا، تحليل بيانات الإستبيان بإستخدام البرنامج الإحصائي SPSS، الندوة العالمية للشباب الإسلامي، 2008، ص16.

يعتبر أساسا لكثير من النظريات الإحصائية الرياضية ويلعب دورا أساسيا في اختبارات الفروض الإحصائية وفترات الثقة وغير ذلك وأن الكثير من الصفات كالطول والوزن ومستوى الذكاء والزواج وما إلى ذلك إذا قيست لعدد كبير من المشاهدات فإن توزيعها يقترب من التوزيع الطبيعي إن لم يكن يأخذ صورة التوزيع الطبيعي، ويعرف بأسماء مختلفة منها التوزيع الجرسي لكون شكله يشبه الجرس، وبدون ذلك الشرط لا يمكن تطبيق الاختبار من الناحية العلمية[1]؛

–One-Sample T-test هذه الحالة تعد من الحالات الخاصة جدا لاختبار " T "وفيها يتم مقارنة متوسط عينة ما (عينة واحدة) بمتوسط مجتمع معروف[2]؛

2– البرامج المستخدمة في معالجة البيانات:

تم استعمال برنامج spss v21 والذي يعني برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية، حيث كان في بادئ الأمر يستعمل في دراسات العلوم الاجتماعية، إلا أنه تطور استخدامه في فروع العلم الأخرى نظرا لحاجة الباحثين له وهو ما تم القيام به في دراستنا هذه.

المطلب الثاني: النتائج والمناقشة

سيتم هذا المطلب عرض نتائج الدراسة المتوصل إليها من خلال توزيعنا للاستمارة ثم مناقشتها.

الفرع الأول: خصائص عينة الدراسة التطبيقية

سيتم فيما يلي تحليل الخصائص الديمغرافية للعينة محل الدراسة وذلك من حيث المستوى التعليمي، الوظيفة، الخبرة، حيث تساعد هذه الخصائص في التحليل في مراحل لاحقة.

1- تحليل خصائص أفراد حسب المستوى التعليمي

الجدول رقم (02–08): توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي.

البيان	التكرار	النسبة المئوية
ثانوي	-	
تقني سامي	04	%13.3
ليسانس	03	%10
دراسات عليا	23	%76.7
المجموع	30	%100

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مخرجات برنامج (spss).

[1] نفس المرجع اعلاه، ونفس الصفحة.

[2] المرجع نفسه، ص 31.

من خلال الجدول رقم (02-08) الذي يوضح توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي، نلاحظ بأن غالبية أفراد عينة الدراسة هم أصحاب الدراسات العليا بنسبة 76.7%، يليها مستوى تقني سامي بنسبة 13.3%، ثم أصحاب المستوى الليسانس بنسبة 10%، فيما لم نسجل أي فرد في المستوى الثانوي.

الشكل رقم (02-04): توزيع العينة حسب المستوى التعليمي.

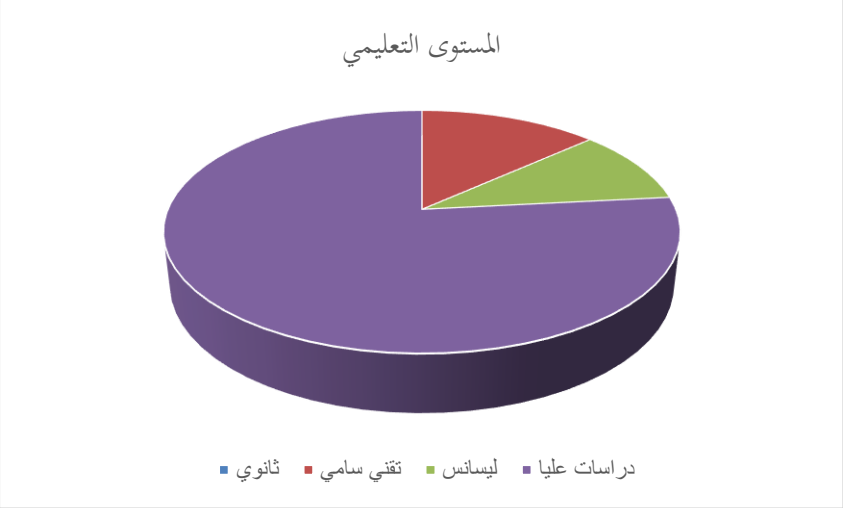

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج (spss).

2- تحليل خصائص أفراد العينة حسب الوظيفة

الجدول رقم (02-09): توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة.

البيان	التكرار	النسبة المئوية
محاسب	09	%09
مدير مؤسسة	01	%03.3
رؤساء المصالح	07	%23.3
وظيفة اخرى	13	%43.3
المجموع	30	%100

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج (spss).

من خلال الجدول رقم (02-09) الذي يوضح توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة، ان اعلى نسبة جاءت لأصحاب الوظائف الأخرى (وقد كان معظمهم أساتذة) وذلك بنسبة 43.3%، يليها المحاسبين بنسبة 09%، ثم رؤساء المصالح بنسبة 23.3%، وفي الأخير مدير مؤسسة بنسبة 03.3%.

الشكل رقم (02-05): توزيع العينة حسب الوظيفة

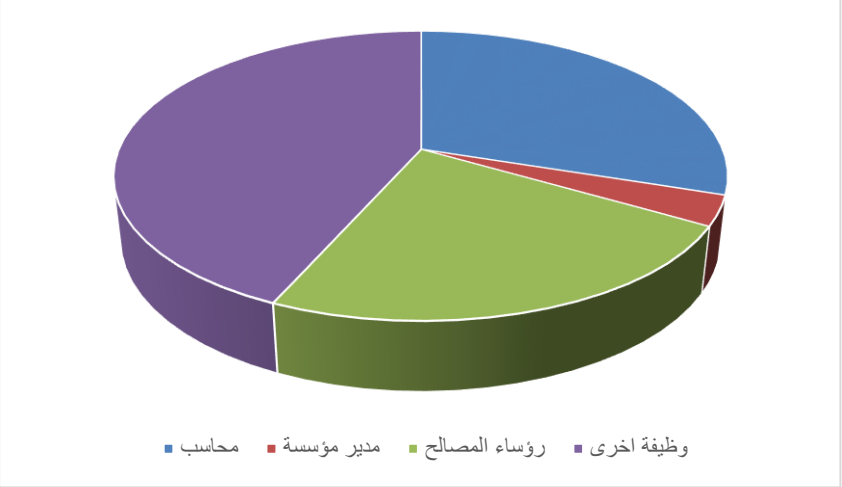

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مخرجات برنامج (spss).

3- تحليل خصائص أفراد العينة حسب الخبرة المهنية

الجدول رقم (02-10): توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية

البيان	التكرار	النسبة المئوية
من 01 إلى 05 سنوات	06	%20
من 06 إلى 10 سنوات	12	%40
من 11 إلى 15 سنة	05	%16.7
من 16 سنة إلى 20 سنة	04	%13.3
من 21 إلى سنوات 25 سنة	02	%06.7
أكثر من 26 سنة	01	%03.3
المجموع	30	%100

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مخرجات برنامج (spss).

من خلال الجدول رقم (02-10) الذي يوضح توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية، نلاحظ ان اكبر فئة هي كم 06 الى 10 سنوات بنسبة 40%، تليها من 06 الى 10 سنوات بنسبة 20%، ثم من 11 الى 15 سنة بنسبة 05 سنوات بنسبة 16.7%، ثم من 16 الى 20 سنة بنسبة 13.3%، تليها من 21 الى 25 سنة بنسبة 06.7%، وفي الأخير الفئة الأكثر من 26 سنة بنسبة 03.3%.

الشكل رقم (02-06): توزيع العينة حسب الخبرة المهنية

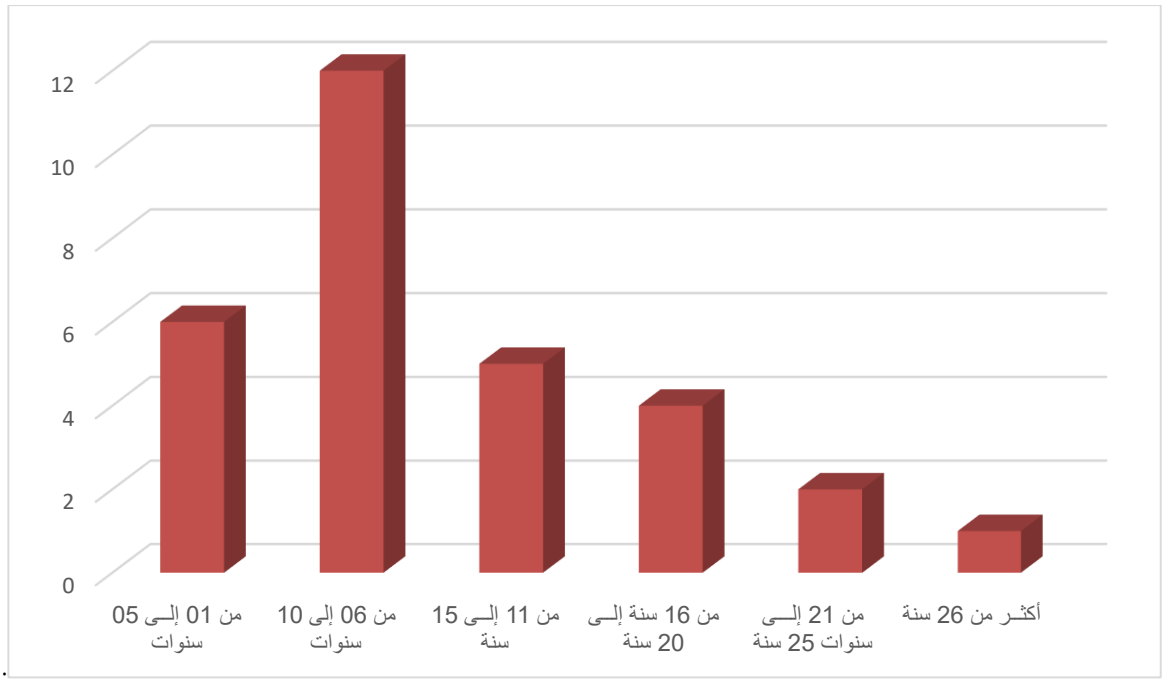

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج (spss).

المطلب الثالث: تفسير وتحليل اتجاهات أفراد العينة نحو متغيرات الدراسة

سيتم من خلال هذا المطلب تفسير وتحليل اتجاهات أفراد العينة نحو متغيرات الدراسة، وذلك بحساب المتوسطات الحسابية، الانحرافات المعيارية واتجاه كل فقرة لكل محور وذلك اعتمادا على مقياس ليكارت الخماسي.

1- تفسير وتحليل اتجاهات الأفراد نحو المحور الأول

الجدول رقم (02-11): يبين تكرارات ونسب ومتوسطات واتجاه فقرات المحور الأول.

المكون	ارقام الفقرات	العبارات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الرتبة	الاتجاه العام
			العدد	العدد	العدد	العدد	العدد			
			%	%	%	%	%			
المحور الأول: تلتزم المؤسسة بتطبيق قواعد الحوكمة	01	المتطلبات القانونية والتنظيمية للإدارة تتماشى مع احكام القانون وتتصف بالشفافية	-	03	01	16	10	4.10	08	موافق
			-	10	03.3	53.3	33.3			
	02	يؤدي تطبيق مبادئ الحوكمة الي تحديد الواجبات والصلاحيات لكل مسؤول في الشركة بشكل دقيق لأغراض المسائلة.	-	-	01	16	13	4.4	03	موافق بشدة
			-	-	03.3	53.3	43.3			
	03	تقوم وحدات المراجعة في الشركة بواجبها وبطريقة موضوعية مما يساهم في تحقيق متطلبات الحوكمة	-	01	-	11	18	4.53	01	موافق بشدة
			-	03.3	-	36.7	60			
	04	تسعى الشركة إلى تطبيق آليات النظم المحاسبية لتساهم في توفير القوائم المالية بشكل يعبر عن الواقع الاقتصادي للمؤسسة.	-	01	-	15	14	4.4	04	موافق بشدة
			-	03.3	-	50	46.7			
	05	توفير نظام رقابة فعال يسمح بتوفير معلومات مالية ذات خاصية ملائمة.	-	01	01	13	15	4.4	05	موافق بشدة
			-	03.3	03.3	43.3	50			
	06	يقوم مجلس الادارة باختيار المسؤولين على أساس الخبرات والمهارات الفنية مع مراعاة المصلحة العامة.	01	02	02	09	16	4.23	06	موافق بشدة
			03.3	06.7	06.7	30	53.3			
	07	يقوم المراجع الخارجي بتقديم التقارير المالية إلى مجلس الادارة بأن القوائم المالية تمثل المركز المالي وأداء المؤسسة.	-	-	03	17	10	4.23	07	موافق بشدة
			-	-	10	56.7	33.3			
	08	تحرص الشركة على تطبيق الحوكمة لأنها توفر معلومات مالية ذات فعالية عالية قادرة على تحقيق أهداف الشركة والمستثمرين.	-	01	03	08	18	4.43	02	موافق بشدة
			-	03.3	10	26.7	60			
	09	يلتزم مجلس الادارة في اجتماعاته باكتمال النصاب القانوني عند اتخاذه القرارات مما يسمح بإطفاء الشفافية في تسيير الشركة	01	01	03	17	08	4	09	موافق
			03.3	03.3	10	56.7	26.7			
مجموع المحور الأول: تلتزم المؤسسة بتطبيق قواعد الحوكمة								**4.3**	**موافق بشدة**	

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج (spss).

بالنظر الى الجدول أعلاه والذي يمثل المحور الأول الخاص بـــ تلتزم المؤسسة بتطبيق قواعد الحوكمة، جاءت الفقرة 03 والتي تنص على "تقوم وحدات المراجعة في الشـــركة بواجبها وبطريقة موضـــوعية مما يســـاهم في تحقيق متطلبات الحوكمة" على المرتبة والأولى بمتوســط حســابي 4.53 أي بإتجاه (موافق بشــدة)، تليها الفقرة 08 والتي تنص على " تحرص الشـــركة على تطبيق الحوكمة لأنها توفر معلومات مالية ذات فعالية عالية قادرة على تحقيق أهداف الشركة والمستثمرين." المرتبة الثانية بمتوسط حسابي 4.43 باتجاه (موافق بشدة)، ثم الفقرة 02 والتي تنص على "يؤدي تطبيق مبادئ الحوكمة الي تحديد الواجبات والصـــلاحيات لكل مســـؤول في الشـــركة بشـــكل دقيق لأغراض المسـائلة." بالمرتبة الثالثة بمتوسـط حسـابي 4.4 واتجاه (موافق بشـدة)، تليها في المرتبة الخامسـة الفقرة 05 والتي تنص على " توفير نظام رقابة فعال يســمح بتوفير معلومات مالية ذات خاصــية ملائمة." بمتوســط حســابي 4.4 واتجاه (موافق بشـــدة)، تليها الفقرة 06 في المرتبة الســـادســـة والتي تنص على "يقوم مجلس الادارة باختيار المسؤولين على أساس الخبرات والمهارات الفنية مع مراعاة المصلحة العامة." بمتوسط حسابي 4.23 واتجاه (موافق بشـــدة)، وفي المرتبة الســـابعة الفقرة 07 والتي تنص على "يقوم المراجع الخارجي بتقديم التقارير المالية إلى مجلس الادارة بأن القوائم المالية تمثل المركز المالي وأداء المؤسسة." بمتوسط حسابي 4.23 واتجاه (موافق بشدة)، وفي المرتبة الثامنة الفقرة 01 والتي تنص على "المتطلبات القانونية والتنظيمية للإدارة تتماشـــى مع احكام القانون وتتصـــف بالشفافية" بمتوسط حسابي 4.10 واتجاه (موافق)، وفي المرتبة التاسعة والأخيرة الفقرة 09 والتي تنص على "يلتزم مجلس الادارة في اجتماعاته باكتمال النصـاب القانوني عند اتخاذه القرارات مما يسـمح بإطفاء الشـافية في تسـيير الشركة" بمتوسط حسابي 4 واتجاه (موافق)

فيما تحصل المحور الأول" تلتزم المؤسسة بتطبيق قواعد الحوكمة"كله على متوسط حسابي قدره 4.3، أي انه جاء باتجاه "موافق بشدة".

2- تفسير وتحليل اتجاهات الأفراد نحو المحور الثاني

الجدول رقم (02-12): يبين تكرارات ونسب ومتوسطات واتجاه فقرات المحور الثاني.

المكون	ارقام الفقرات	العبارات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الرتبة	الاتجاه العام
			العدد	العدد	العدد	العدد	العدد			
			%	%	%	%	%			
المحور الثاني: تلتزم المؤسسة بعرض القوائم المالية ذات نزاهة وجودة	01	تساهم الشفافية في الوصول إلى قوائم مالية ذات جودة	-	-	-	17	13	4.43	07	موافق بشدة
			-	-	-	56.7	43.3			
	02	تساهم الشفافية في الوصول إلى قوائم مالية ذات نزاهة	-	-	01	15	14	4.43	08	موافق بشدة
			-	-	03.3	50	46.7			
	03	تعتبر القوائم المالية الحوصلة النهائية التي تقوم الشركة بإصدارها في نهاية الشركة	-	01	01	10	18	4.5	05	موافق بشدة
			-	03.3	03.3	33.3	60			
	04	تعمل القوائم المالية على مساعدة أصحاب المصالح في اتخاذ القرار	-	-	01	17	12	4.37	09	موافق بشدة
			-	-	03.3	56.7	40			
	05	تظهر القوائم المالية الداء المالي الحقيقي للمؤسسة	-	-	01	14	15	4.47	06	موافق بشدة
			-	-	03.3	46.7	50			
	06	الالتزام بنظام المحاسبي المالي يعزز من مصداقية القوائم المالية	-	-	01	09	20	4.63	02	موافق بشدة
			-	-	03.3	30	66.7			
	07	تفعيل الشركة لسياسة الإفصاح والشفافية يعزز من جودة القوائم المالية	-	-	01	12	17	4.53	04	موافق بشدة
			-	-	03.3	40	56.7			
	08	يعتبر عنصر الزمن والتوقيت المناسب مهم في تعزيز نزاهة وجودة القوائم المالية	01	02	02	10	15	4.2	11	موافق بشدة
			03.3	06.7	06.7	33.3	50			
	09	شمولية القوائم المالية وخلوها من الأخطاء من شأنه تعزيز موثوقيتها	-	03	-	13	14	4.27	10	موافق بشدة
			-	10	-	43.3	46.7			
	10	يؤدي التحديد الدقيق للمسؤوليات من طرف مجلس الإدارة الى الرفع من مصداقية القوائم المالية	-	01	-	09	20	4.6	03	موافق بشدة
			-	03.3	-	30	66.7			
	11	التزام المؤسسات بالإفصاح عن التقارير المالية وفق معايير المحاسبة يساهم في نزاهة القوائم المالية	-	-	01	03	26	4.83	01	موافق بشدة
			-	-	03.3	10	86.7			
مجموع المحور الثاني: تلتزم المؤسسة بعرض القوائم المالية ذات نزاعة وجودة								**4.47**		**موافق بشدة**

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج (spss).

بالنظر الى الجدول أعلاه والذي يمثل المحور الثاني الخاص بـــ تلتزم المؤسسة بعرض القوائم المالية ذات نزاهة وجودة، جاءت الفقرة 11 والتي تنص على " التزام المؤسسات بالإفصاح عن التقارير المالية وفق معايير المحاسبة يساهم في نزاهة القوائم المالية " على المرتبة والأولى بمتوسط حسابي 4.83 أي بإتجاه (موافق بشدة)، تليها الفقرة 06 والتي تنص على " الالتزام بنظام المحاسبي المالي يعزز من مصداقية القوائم المالية" المرتبة الثانية بمتوسط حسابي 4.63 باتجاه (موافق بشـــدة)، ثم الفقرة 10 والتي تنص على " يؤدي التحديد الدقيق للمســـؤوليات من طرف مجلس الإدارة الى الرفع من مصداقية القوائم المالية." بالمرتبة الثالثة بمتوسط حسابي 4.6 واتجاه (موافق بشدة)، تليها في المرتبة الخامســـة الفقرة 03 والتي تنص على " تعتبر القوائم المالية الحوصـــلة النهائية التي تقوم الشـــركة بإصدارها في نهاية الشركة." بمتوسط حسابي 4.5 واتجاه (موافق بشدة)، تليها الفقرة 06 في المرتبة السادسة والتي تنص على "تظهر القوائم المالية الداء المالي الحقيقي للمؤسسة." بمتوسط حسابي 4.47 واتجاه (موافق بشدة)، وفي المرتبة السابعة الفقرة 01 والتي تنص على "تساهم الشفافية في الوصول إلى قوائم مالية ذات جودة." بمتوسط حسابي 4.43 واتجاه (موافق بشدة)، وفي المرتبة الثامنة الفقرة 02 والتي تنص على "تساهم الشفافية في الوصول إلى قوائم مالية ذات نزاهة" بمتوسط حسابي 4.430 واتجاه (موافق بشدة)، وفي المرتبة التاسعة الفقرة 09 والتي تنص على "تعمل القوائم المالية على مساعدة أصحاب المصالح في اتخاذ القرار" بمتوسط حسابي 4.37 واتجاه (موافق بشـــدة)، وفي المرتبة العاشـــرة جاءت الفقرة 09 والتي تنص على "شمولية القوائم المالية وخلوها من الأخطاء من شأنه تعزيز موثوقيتها" بمتوسط حسابي 4.27 واتجاه (موافق بشدة)، وفي الأخير الفقرة 08 في المرتبة الحادي عشـر والتي تنص على "يعتبر عنصـر الزمن والتوقيت المناسـب مهم في تعزيز نزاهة وجودة القوائم المالية" بمتوسط حسابي 4.2 واتجاه (موافق بشدة)

فيما تحصل المحور الأول" تلتزم المؤسسة بعرض القوائم المالية ذات نزاعة وجودة"كله على متوسط حسابي قدره 4.47، أي انه جاء باتجاه "موافق بشدة".

المطلب الرابع: اختبار الفرضيات

أولا: اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات

يعتبـر اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات من أهـــم الفـــروض لمعرفة طبيعة الاختبارات اللاحقة التي يجب استخدامها. من أجل التحقـــق مـــن فرضية التوزيع الطبيعي، تـــم اللجـــوء إلـــى اختبـــار كولمنجروف سمرنوف (Kolmogorov-Smirnov) تمهيدا لاستخدام أسلوب تحليل الانحدار باعتباره أحد الأساليب الإحصائية

المعلمية في اختبار فرضيات الدراسة الحالية؛ لأن الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعيا، ومن خلال برنامج SPSS يمكن إجراء الاختبار المسمى باختبار جودة المطابقة (K.S)[1].

كما يتضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (02-13): اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات

البيان		المحور الاول	المحور الثاني	جميع المحاور
التكرارات		30	30	30
المتوسط		4.3037	4.4788	4.3912
الإنحراف المعياري[a.b]		0.51618	0.36380	0.40879
معظم الاختلافات الشديدة	مطلق	0.237	0.206	0.204
	إيجابي	0.095	0.108	0.084
	سلبي	-0.237	-0.206	-0.204
Kolmogorov-Smirnov Z		1.3	1.130	1.116
مستوى الدلالة		0.068	0.156	0.166

a. Test distribution is Normal.

b. Calculated from data.

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مخرجات برنامج (spss).

الجدول يختبر الفرضيتين التاليتين:

فرضية العدم (H_0): بيانات العينة مسحوبة من مجتمع تتبع بياناته التوزيع الطبيعي.

الفرضية البديلة (H_1) بيانات العينة مسحوبة من مجتمع لا تتبع بياناته التوزيع الطبيعي.

يلاحظ أن مستوى المعنوية لكل المحاور أكبر من 0.05، مما يدعونا إلى قبول الفرضية الصفرية وبالتالي إتباع البيانات للتوزيع الطبيعي، وهذا يمكننا من استخدام الاختبارات المعلمية.

ثانيا: اختبار فرضيات الدراسة

1- اختبار الفرضية الرئيسية:

فرضية العدم (H_0)= ليس هناك دور للحوكمة في تفعيل جودة ونزاهة القوائم المالية.

الفرضية البديلة (H_1) = هناك دور للحوكمة في تفعيل جودة ونزاهة القوائم المالية.

الجدول رقم (02-14): اختبار الفرضية الرئيسية

البيان	ت المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة
اختبار الفرضية الرئيسية	58.836	29	0.000

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج (spss).

[1] رياض عيشوش، مساهمة الثقافة التنظيمية في نجاح تطبيق ادارة المعرفة: دراسة حالة بعض وكالات البنوك العمومية بالمسيلة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير في إطار مدرسة الدكتوراه في الاقتصاد التطبيقي وإدارة المنظمات تخصص: اقتصاد وإدارة المعرفة والمعارف، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2011/2010، ص138

من خلال الجدول رقم (02-14) نلاحظ ان قيمة المحسوبة كانت 58.836 بدرجة حرية 29، ومستوى الدلالة قدر بـــ 0.000 وهي قيمة اقل من 0.05، لذلك فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، أي انه هناك دور للحوكمة في تفعيل جودة ونزاهة القوائم المالية.

2- اختبار الفرضيات الفرعية الاولى:

فرضية العدم (H_0)= لا تلتزم المؤسسة بتطبيق قواعد الحوكمة.

الفرضية البديلة (H_1) = تلتزم المؤسسة بتطبيق قواعد الحوكمة.

الجدول رقم (02-15): اختبار الفرضية الفرعية الاولى

البيان	ت المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة
اختبار الفرعية الاولى	45.667	29	0.000

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مخرجات برنامج (spss).

من خلال الجدول رقم (02-15) نلاحظ ان قيمة المحسوبة كانت 45.667 بدرجة حرية 29، ومستوى الدلالة قدر بـــ 0.000 وهي قيمة اقل من 0.05، لذلك فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، أي انه تلتزم المؤسسة بتطبيق قواعد الحوكمة.

3- اختبار الفرضيات الفرعية الثانية:

فرضية العدم (H_0)= لا تلتزم المؤسسة بعرض القوائم المالية ذات نزاهة وجودة.

الفرضية البديلة (H_1) = تلتزم المؤسسة بعرض القوائم المالية ذات نزاهة وجودة.

الجدول رقم (02-16): اختبار الفرضية الفرعية الثانية

البيان	ت المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة
اختبار الفرعية الثانية	67.617	29	0.000

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مخرجات برنامج (spss).

من خلال الجدول رقم (02-16) نلاحظ ان قيمة المحسوبة كانت 67.617 بدرجة حرية 29، ومستوى الدلالة قدر بـــ 0.000 وهي قيمة اقل من 0.05، لذلك فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، أي انه تلتزم المؤسسة بعرض القوائم المالية ذات نزاهة وجودة.

خلاصة الفصـل الثاني

من الدراسة التطبيقية التي قمنا بها عن طريق اعداد استمارة والتي تهدف إلى التعرف على دور الحوكمة في تفعيل جودة ونزاهة القوائم المالية، حيث تم توزيعها على عينة من محاسبي ومديري المؤسسات ورؤساء المصالح، وبعد تحليل النتائج التي جاءت بها الإستمارة والمدرجة في برنامج (Spss). حيث تم التطرق إلى الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة الميدانية، ثم قمنا بتحليل وتفسير النتائج المتوصل إليها التي تم تلخيصها ومعالجتها. في الاخير تم إختبار صحة فرضيات المدرسة التي وضعها في مقدمة الدراسة، وقد توصلنا إلى نتيجة رئيسة تمثلت في أن "للحوكمة دور في تفعيل جودة ونزاهة القوائم المالية".

خاتمة

خاتمة

تدور إشـــكالية الموضـــوع حول معرفة اثر حوكمة الشـــركات في نزاهة وجودة القوائم المالية، حيث تتناول الدراســـة العلاقة المتداخلة والمتبادلة ذات التأثير المباشـــر بين الحوكمة وجودة ونزاهة المعلومات المحاســـبية في القوائم المالية.

وفي ختام هذه الدراسة بشقيها النظري والتطبيقي برز لنا الدور الواضح والايجابي لبعض آليات الحوكمة في شـركات التأمين ومن خلال الدراســة الميدانية لشـركة ترســت للتأمينات حاولنا معرفة دور الحوكمة في تفعيل جودة ونزاهة القوائم المالية من خلال تصـميم استبيان موجه لمجموعة من إطارات مسيري الشركة محل الدراسة وأصـحاب القرار، وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج والتوصيات سنعرضها فيما يلي:

1-اختبار الفرضيات

-الفرضـــية الرئيســـية: والتي تنص على " هناك دور للحوكمة في تفعيل جودة ونزاهة القوائم المالية" ومن خلال ما تم التوصل اليه في اختبار هذه الفرضية في الفصل التطبيقي وجدنا ان مستوى الدلالة قد قدر بـ 0.000 وهي قيمة اقل من 0.05، لذلك فإننا رفضنا فرضية العدم وقبلنا الفرضية البديلة، أي انه هناك دور للحوكمة في تفعيل جودة ونزاهة القوائم المالية.

-الفرضية الفرعية الأولى: والتي تنص على " تلتزم المؤسسة بتطبيق قواعد الحوكمة" ومن خلال ما تم التوصل اليه في اختبار هذه الفرضـية في الفصـل التطبيقي وجدنا ان مسـتوى الدلالة قد قدر بـــ 0.000 وهي قيمة اقل من 0.05، لذلك فإننا رفضنا فرضية العدم وقبلنا الفرضية البديلة، أي تلتزم المؤسسة بتطبيق قواعد الحوكمة.

-الفرضـــية الفرعية الثانية: والتي تنص على " تلتزم المؤســـسـة بعرض القوائم المالية ذات نزاهة وجودة" ومن خلال ما تم التوصل اليه في اختبار هذه الفرضية في الفصل التطبيقي وجدنا ان مستوى الدلالة قد قدر بـــ 0.000 وهي قيمة اقل من 0.05، لذلك فإننا رفضنا فرضية العدم وقبلنا الفرضية البديلة، أي تلتزم المؤسسة بعرض القوائم المالية ذات نزاهة وجودة.

2-نتائج الدراسة

- يعبر مصـطلح الحوكمة على الحكم الراشـد داخل الشـركات ويمن للشـركة تطبيقها من خلال فرض رقابة للمزيد على اعمالها حفظا لجميع مصالح الأطراف المرتبطة بالشركة، وهو هدف سامي تسعى جميع الشركات الوصول اليه من اجل البقاء والاستمرار والحفاظ على مكانتها في السوق.

-تمثل الحوكمة أداة للرقابة من خلال عدة آليات داخلية وخارجية.

-القوائم المالية هي عملية تزويد المستفيدين بالمعلومات المفيدة اللازمة لاتخاذ القرار.

-تطبيق المبادئ السليمة للحوكمة من شأنه اتخاذ لاحتياطات لمواجهة الفساد المالي والإداري من خلال الرقابة.

-الحوكمة في شركات التأمين تعني النظام الذي يحكم الأطراف الأساسية للشركة مما يؤدي الى تحسين الأداء المالي.

-لمبادئ الحوكمة دور كبير في تفعيل جودة ونزاهة القوائم المالية ويظهر ذلك من خلال تقييمه بمختلف النسب والمؤشرات المالية.

-الإعتماد على آليات الحوكمة التي من شأنها أن تعمل علي زيادة جودة وشفافية القوائم المالية

-التزام الشركات بتطبيق مبادئ الحوكمة يساهم في تطوير الافصاح المحاسبي

-إن تطبيق قواعد وآليات الحوكمة يؤثر إيجابيا في مستوى الشفافية وفي تحديد المسؤولية وفي تحقيق العدالة الاستقلالية وفي تقليل التلاعب عن طريق الالتزام بمبادئ المحاسبة.

-تعد القوائم المالية وظاهرة الحوكمة وجهان لعملة واحدة ويؤثر كل منهما في الآخر ويتأثر به فالمعلومات المالية في ظل الحوكمة تصبح أكثر شفافية ومصداقية وتكون ذات جودة عالية.

-تعمل الحوكمة على زيادة الثقة والمصداقية في المعلومات المحاسبية.

3-التوصيات

-توعية شركات التأمين لدور تطبيق السليم للحوكمة ودورها في تفعيل جودة ونزاهة القوائم المالية وحماية حقوق أصحاب المصالح.

-يستحسن اجراء دورات تكوينية حول تعريف الحوكمة ودورها الفعال في المؤسسات.

-على الهيئات الرقابية للشركات زيادة الدور الرقابي في ظل تطبيق الحوكمة.

-العمل على تحسين مستويات الإفصاح والشفافية فيما يتعلق بالمعلومات الخاصة.

-تحديد أدوار ومسؤوليات كلا من مجلس الإدارة ولجنة التدقيق، والتركيز على ان يكون أعضاؤها مؤهلين بقدر كاف من المعرفة والخبرة لتفعيل إجراءات الرقابة الداخلية بما يعزز من استقلالية مدقق الحسابات الخارجي ومنه جودة ونزاهة القوائم المالية.

4-آفاق الدراسة

حاولنا من خلال هذه الدراسة معالجة هذا الموضوع في حدود الاشكالية المطروحة وحسب المعلومات والمعطيات المتوفرة إلا أنه لا يمكن الإلمام بجميع جوانبه ولهذا نقترح عددا من المواضيع التي يمكن أن تشكّل مواضيع مستقبلية:

-دراسة أثر تطبيق مبادئ حوكمة شركات التأمين.

-متطلبات ومعيقات تطبيق الحوكمة في الشركات.

-دور الحوكمة في تحقيق جودة المعلومات المالية وإنعكاساتها.

المراجع والمصادر

أولا: الكتب

1- أبو بكر محمود الهوش، إدارة الجودة الشاملة في المجالين التعليمي والخدمي، دار حميثرا للنشر والترجمة، مصر، 2018.

2- أمين السيد أحمد لطفي، اعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.

3- بن عيشي بشير، يزيد تقرات، حوكمة الشركات من منظور محاسبي، المكتب الجامعي للحديث، الإسكندرية، 2017.

4- حامد الشمرتي، الأساليب الإحصائية في إتخاذ القرار: تطبيقات في منظمات أعمال إنتاجية وخدمية، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.

5- طارق عبد العال حماد، تحليل القوائم المالية: لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان: نظرة حالية ومستقبلية، الدار الجامعية، مصر، 2006.

6- عامر إبراهيم قنديجلي، منهجية البحث العلمي، دار اليازوري العلمية، عمان، 2013.

7- عبد العظيم بن محسن الحمدي، حوكمة الشركات، ط 1، دار الكتب الوطنية، صنعاء، 2020.

8- فتحي احمد عاروري، المعاينة الإحصائية طرقها واستخداماتها، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2013.

9- فتحي أحمد يحي العالم، نظام إدارة الجودة الشاملة والمواصفات العالمية: دارسة علمية وتطبيقية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

10- ماهر جابر محمد، حوكمة الجامعات العالمية والعربية، دار الكتب المصرية، الجيزة، 2023.

11- مايك بايبر، المحاسبة بمنتهى البساطة، دار حميثرا للنشر والترجمة، مصر، 2023.

12- مايكل جريفين، كيفية قراءة وتفسير القوائم المالية: دليل لفهم ما تعنيه الأرقام حقا، تر. أحمد عبده الصباغ، دار حميثرا للنشر والترجمة، مصر، 2023.

13- محمد الصيرفي، التحليل المالي: وجهة نظر إدارية محاسبية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2014.

14- محمود حسين الوادي، علي فلاح الزعبي، أساليب البحث العلمي: مدخل منهجي تطبيقي، دار المناهج، عمان، 2011.

15- مدحت محمد أبو النصر، الحوكمة الرشيدة: فن إدارة المؤسسات عالية الجودة، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، 2015.

16- مهدي صالح مهدي السامرائي، الفكر الاداري والقيادي الحديث، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2021.

17- مؤيد راضي لخضر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية: مدخل نظري وتطبيقي، ط 2، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

18- ناصر عبد الحميد، حوكمة الشركات في الأسواق الناشئة، ط 1، مركز الخبرات المهنية للإدارة "بميك"، الجيزة، 2014.

19- هيئة الأوراق المالية والسلع، مقدمة في الحوكمة، برنامج التوعية الاستثمارية الخليجي، الامارات العربية المتحدة، 2021.

ثانيا: المذكرات والرسائل الجامعية

20- بكاري جليلة، القوائم المالية البنكية في ظل النظام المحاسبي المالي: دراسة حالة بنك سوسييتي جنرال الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية، تخصص دراسات محاسبية جبائية معمقة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012/2011.

21- بن معمر يمينة، اثر حوكمة الشركات في جودة القوائم المالية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم المالية والمحاسبة، التخصص التدقيق المحاسبي ومراقبة التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2015/2014.

22- خنافيس نسرين، نموذج بنائي لتحديد العوامل المؤثرة على جودة القوائم المالية: عينة من خبراء محاسبين، محافظي الحسابات، مدققين داخليين ومحاسبين العاملين في ام البواقي، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم المحاسبية والمالية، تخصص محاسبة، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، 2018/2017.

23- دنيا ولطاش، اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح والقوائم المالية: دراسة حالة بنك BADR عين فكرون، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة ام البواقي، 2014/2013.

24- رانية بوقندورة، حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومات المالية: دراسة حالة لعينة من الشركات ومحافظي الحسابات في ولاية أم البواقي، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية، تخصص محاسبة، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، 2021.

25- رنا مصطفى دياب، واقع تطبيق معايير الحوكمة المؤسسية في المصارف الإسلامية في فلسطين: دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية العاملة في قطاع غزة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القيادة والإدارة، جامعة الأقصى، فلسطين، 2014.

26- رياض عيشوش، مساهمة الثقافة التنظيمية في نجاح تطبيق ادارة المعرفة: دراسة حالة بعض وكالات البنوك العمومية بالمسيلة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير في إطار مدرسة الدكتوراه في الاقتصاد التطبيقي وإدارة المنظمات تخصص: اقتصاد وإدارة المعرفة والمعارف، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2011/2010.

27- ريان قاسمي، نريمان بوقرزي، دور آليات الحوكمة في تحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة لعينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمدينة شلغوم العيد – ميلة، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، 2018.

28- قسوم حنان، اثر الإفصاح المحاسبي على جودة القوائم المالية في ظل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية: دراسة تطبيقية حول بعض المؤسسات الاقتصادية بولاية سطيف، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، مالية وتدقيق، جامعة فرحات عباس، سطيف 01، 2016/2015.

29- مراد بودياب، دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة القوائم المالية: دراسة لعينة من الخبراء المحاسبيين ومحافظي الحسابات، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص محاسبة وإدارة مالية، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2015/2014.

ثالثا: المجلات والمقالات

30- جمال حلاوة، نداء دار طه، واقع الحوكمة في جامعة القدس، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 02، 2012.

31- حيدر علوان الشمري، شمران عبيد خليف الأمير، أهمية اعداد القوائم المالية لمرحلة التحول النهائي في ظل متطلبات المعيار IFRS 1 في الكليات الأهلية، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 01، العدد 34، 2019.

32- سامي حاتم مطر، عماد غفوري عبود، الآثار المحاسبية لتطبيق محاسبة التضخم على القوائم المالية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 18، العدد 2، 2022.

33- شوي عاشور بورقبة، عبد الحليم عمار غربي، أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات في أداء المصارف الإسلامية: حالة دول منطقة الخليج، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، مجلد 38، العدد 03، 2015.

34- شيخة سلمة، رياض مريم، التدقيق الداخلي كأداة لتحسين جودة القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية: دراسة حالة الشركة ذات المسؤولية المحدودة "س س"، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 06، العدد 01، 2021.

35- طالب عبد العزيز، بلمداني محمد، مساهمة حوكمة الشركات في تحسين جودة القوائم المالية، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة، المجلد 04، العدد 02، 2020.

36- طالب عبد العزيز، بلمداني محمد، مساهمة حوكمة الشركات في تحسين جودة القوائم المالية، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة، المجلد 04، العدد 02، 2020.

37- عدي صفاء الدين، فيحاء عبد الخالق، قياس مستوى تأثير بعض العوامل المؤثرة على جودة القوائم المالية، مجلة دراسات إدارية، المجلد 07، العدد 14، 2015.

38- علي خلف كاطع، سحر ناجي خلف، دور إجراءات الرقابة الداخلية في تعزيز جودة القوائم المالية وتأثيرها في اتخاذ القرارات الاستثمارية، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 13، العدد 01، 2021.

39- علي سايح جبور، التدقيق الخارجي كآلية لحوكمة الشركات وتحسين جودة القوائم المالية: دراسة استطلاعية لآراء عينة من محافظي الحسابات، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 05، العدد 01، ماي 2022.

40- فتيحة أميرة وآخرون، انعكاس تطبيق قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية، مجلة دفاتر بوادكس، المجلد 10، العدد 02، 2020.

رابعا: الملتقيات

41- خيرة الداوي، ربيعة بن زيد، مداخلة بعنوان: الحوكمة في البنوك الإسلامية، الملتقى العلمي الدولي حول: آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، يومي 25-26 نوفمبر 2013، جامعة ورقلة، ورقلة.

42- عمر شريف، بن زروق زكية، مداخلة بعنوان: علاقة الحوكمة بعملية الإفصاح والشفافية في ظل المعايير الدولية للمحاسبة، الملتقى الدولي الأول: حوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع، رهانات وآفاق، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، يومي 07-08 ديسمبر 2010.

43- محمد ياسين غادر، مداخلة بعنوان محددات الحوكمة ومعاييرها، الملتقى العلمي الدولي: عولمة الإدارة في عصر المعرفة، 15-17 ديسمبر 2012، جامعة جنان، لبنان.

44- وليد عبد الرحمان الفرا، تحليل بيانات الإستبيان بإستخدام البرنامج الإحصائي SPSS، الندوة العالمية للشباب الإسلامي، 2008.

خامسا: القوانين

45- الجريدة الرسمية، العدد 19، المجلد 19، 2009.

الملاحق

الملحق رقم 01: الاستمارة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي

كلية الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم : علوم مالية ومحاسبة

التخصص: محاسبة

استمارة الاستبيان

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:

تحية طيبة

في إطار التحضير لإعداد مذكرة الماستر بعنوان "**دور الحوكمة في تفعيل جودة ونزاهة القوائم المالية**" وبغرض إتمام هذه الدراسة أستسمحكم أن تتفضلوا بالمشاركة في إثراء هذا الموضوع من خلال الإجابة على الأسئلة الموجودة بهذه الاستمارة وهذا من أجل التعرف على آرائكم في هذا المجال، حتى نتوصل إلى نتائج دراسة موضوعية نلتمس من سيادتكم الإجابة على جميع الأسئلة بكل عناية ووضوح.

كما أحيطكم علما أن إجابتكم لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي كما يتشرف الطلبة بتزويدكم بنسخة من هذا البحث أو نتائجه في حالة اهتمامكم به إما عن طريق الاتصال المباشر أو عن طريق البريد الالكتروني.

من إعداد الطلبة:

-أنفال جعفري

-ثابت ها لم

-رياض سعداني

-مصطفى ليفة

تحت إشراف الأستاذ المؤطر:

-تجاني محمد العيد

الرجاء إبداء رأيكم بوضع إشارة (✓) داخل المربع المناسب

الجزء الأول: بيانات وصفية

- **المستوى التعليمي:**

ثانوي ( ) تقني سامي ( ) ليسانس ( ) دراسات عليا ( )

- **الوظيفة**

محاسب ( ) مدير المؤسسة ( ) رؤساء المصالح ( ) وظيفة أخرى أذكرها: . . . . .

- **الخبرة:**

من 01 إلى 05 سنوات ( ) من 06 إلى 10 سنوات ( ) من 11 إلى 15 سنوات ( )

من 16 سنة إلى 20 سنوات ( ) من 21 إلى سنوات 25 ( ) أكثر من 26 سنة ( )

الجزء الثاني :أسئلة الاستبيان

المحور الأول: تلتزم المؤسسة بتطبيق قواعد الحوكمة

العبارات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
المتطلبات القانونية والتنظيمية للإدارة تتماشى مع احكام القانون وتتصف بالشفافية					
يؤدي تطبيق مبادئ الحوكمة الي تحديد الواجبات والصلاحيات لكل مسؤول في الشركة بشكل دقيق لأغراض المسائلة.					
تقوم وحدات المراجعة في الشركة بواجبها وبطريقة موضوعية مما يساهم في تحقيق متطلبات الحوكمة					
تسعى الشركة إلى تطبيق آليات النظم المحاسبية لتساهم في توفير القوائم المالية بشكل يعبر عن الواقع الاقتصادي للمؤسسة.					
توفير نظام رقابة فعال يسمح بتوفير معلومات مالية ذات خاصية ملائمة.					
يقوم مجلس الادارة باختيار المسؤولين على أساس الخبرات والمهارات الفنية مع مراعاة المصلحة العامة.					
يقوم المراجع الخارجي بتقديم التقارير المالية إلى مجلس الادارة بأن القوائم المالية تمثل المركز المالي وأداء المؤسسة.					
تحرص الشركة على تطبيق الحوكمة لأنها توفر معلومات مالية ذات فعالية عالية قادرة على تحقيق أهداف الشركة والمستثمرين.					
يلتزم مجلس الادارة في اجتماعاته باكتمال النصاب القانوني عند اتخاذه القرارات مما يسمح بإطفاء الشافية في تسيير الشركة					

المحور الثاني: تلتزم المؤسسة بعرض القوائم المالية ذات نزاهة وجودة

العبارات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
تساهم الشفافية في الوصول إلى قوائم مالية ذات جودة					
تساهم الشفافية في الوصول إلى قوائم مالية ذات نزاهة					
تعتبر القوائم المالية الحوصلة النهائية التي تقوم الشركة بإصدارها في نهاية الشركة					
تعمل القوائم المالية على مساعدة أصحاب المصالح في اتخاذ القرار					
تظهر القوائم المالية الداء المالي الحقيقي للمؤسسة					
الالتزام بنظام المحاسبي المالي يعزز من مصداقية القوائم المالية					
تفعيل الشركة لسياسة الإفصاح والشفافية يعزز من جودة القوائم المالية					
يعتبر عنصر الزمن والتوقيت المناسب مهم في تعزيز نزاهة وجودة القوائم المالية					
شمولية القوائم المالية وخلوها من الأخطاء من شأنه تعزيز موثوقيتها					
يؤدي التحديد الدقيق للمسؤوليات من طرف مجلس الإدارة الى الرفع من مصداقية القوائم المالية					
التزام المؤسسات بالإفصاح عن التقارير المالية وفق معايير المحاسبة يساهم في نزاهة القوائم المالية					

الملحق رقم 02: مخرجات spss

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.879	20

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.834	9

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.754	11

Statistics

	Mean
المتسوى	3.63
الوظيفة	2.80
الخبرة	2.57
المتطلبات القانونية والتنظيمية للإدارة تتماشى مع احكام القانون وتتصف بالشفافية	4.10
يؤدي تطبيق مبادئ الحوكمة الي تحديد الواجبات والصلاحيات لكل مسؤول في الشركة بشكل دقيق لأغراض المسائلة.	4.40
تقوم وحدات المراجعة في الشركة بواجبها وبطريقة موضوعية مما يساهم في تحقيق متطلبات الحوكمة	4.53
تسعى الشركة إلى تطبيق آليات النظم المحاسبية لتساهم في توفير القوائم المالية بشكل يعبر عن الواقع الاقتصادي للمؤسسة.	4.40
توفير نظام رقابة فعال يسمح بتوفير معلومات مالية ذات خاصية ملائمة.	4.40
يقوم مجلس الادارة باختيار المسؤولين على أساس الخبرات والمهارات الفنية مع مراعاة المصلحة العامة.	4.23
يقوم المراجع الخارجي بتقديم التقارير المالية إلى مجلس الادارة بأن القوائم المالية تمثل المركز المالي وأداء المؤسسة.	4.23
تحرص الشركة على تطبيق الحوكمة لأنها توفر معلومات مالية ذات فعالية عالية قادرة على تحقيق أهداف الشركة والمستثمرين.	4.43
يلتزم مجلس الادارة في اجتماعاته باكتمال النصاب القانوني عند اتخاذه القرارات مما يسمح بإطفاء الشافية في تسيير الشركة	4.00
تساهم الشفافية في الوصول إلى قوائم مالية ذات جودة	4.43
تساهم الشفافية في الوصول إلى قوائم مالية ذات نزاهة	4.43
تعتبر القوائم المالية الحوصلة النهائية التي تقوم الشركة بإصدارها في نهاية الشركة	4.50

تعمل القوائم المالية على مساعدة أصحاب المصالح في اتخاذ القرار	4.37
تظهر القوائم المالية الداء المالي الحقيقي للمؤسسة	4.47
الالتزام بنظام المحاسبي المالي يعزز من مصداقية القوائم المالية	4.63
تفعيل الشركة لسياسة الإفصاح والشفافية يعزز من جودة القوائم المالية	4.53
يعتبر عنصر الزمن والتوقيت المناسب مهم في تعزيز نزاهة وجودة القوائم المالية	4.20
شمولية القوائم المالية وخلوها من الأخطاء من شأنه تعزيز موثوقيتها	4.27
يؤدي التحديد الدقيق للمسؤوليات من طرف مجلس الإدارة الى الرفع من مصداقية القوائم المالية	4.60
التزام المؤسسات بالإفصاح عن التقارير المالية وفق معايير المحاسبة يساهم في نزاهة القوائم المالية	4.83

المتسوى

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	تقني سامي	4	13.3	13.3	13.3
	ليسانس	3	10.0	10.0	23.3
	دراسات عليا	23	76.7	76.7	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

الوظيفة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محاسب	9	30.0	30.0	30.0
	مدير مؤسسة	1	3.3	3.3	33.3
	رؤساء مصالح	7	23.3	23.3	56.7
	اخرى	13	43.3	43.3	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

الخبرة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	01-05	6	20.0	20.0	20.0
	06-10	12	40.0	40.0	60.0
	11-15	5	16.7	16.7	76.7
	16-20	4	13.3	13.3	90.0
	21-25	2	6.7	6.7	96.7

	اكثر من 26	1	3.3	3.3	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

المتطلبات القانونية والتنظيمية للإدارة تتماشى مع احكام القانون وتتصف بالشفافية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	3	10.0	10.0	10.0
	محايد	1	3.3	3.3	13.3
	موافق	16	53.3	53.3	66.7
	موافق بشدة	10	33.3	33.3	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

يؤدي تطبيق مبادئ الحوكمة الي تحديد الواجبات والصلاحيات لكل مسؤول في الشركة بشكل دقيق لأغراض المسائلة.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محايد	1	3.3	3.3	3.3
	موافق	16	53.3	53.3	56.7
	موافق بشدة	13	43.3	43.3	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

تقوم وحدات المراجعة في الشركة بواجبها وبطريقة موضوعية مما يساهم في تحقيق متطلبات الحوكمة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	1	3.3	3.3	3.3
	موافق	11	36.7	36.7	40.0
	موافق بشدة	18	60.0	60.0	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

تسعى الشركة إلى تطبيق آليات النظم المحاسبية لتساهم في توفير القوائم المالية بشكل يعبر عن الواقع الاقتصادي للمؤسسة.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	1	3.3	3.3	3.3

	موافق	15	50.0	50.0	53.3
	موافق بشدة	14	46.7	46.7	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

توفير نظام رقابة فعال يسمح بتوفير معلومات مالية ذات خاصية ملائمة.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	1	3.3	3.3	3.3
	محايد	1	3.3	3.3	6.7
	موافق	13	43.3	43.3	50.0
	موافق بشدة	15	50.0	50.0	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

يقوم مجلس الادارة باختيار المسؤولين على أساس الخبرات والمهارات الفنية مع مراعاة المصلحة العامة.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	1	3.3	3.3	3.3
	غير موافق	2	6.7	6.7	10.0
	محايد	2	6.7	6.7	16.7
	موافق	9	30.0	30.0	46.7
	موافق بشدة	16	53.3	53.3	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

يقوم المراجع الخارجي بتقديم التقارير المالية إلى مجلس الادارة بأن القوائم المالية تمثل المركز المالي وأداء المؤسسة.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محايد	3	10.0	10.0	10.0
	موافق	17	56.7	56.7	66.7
	موافق بشدة	10	33.3	33.3	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

تحرص الشركة على تطبيق الحوكمة لأنها توفر معلومات مالية ذات فعالية عالية قادرة على تحقيق أهداف الشركة والمستثمرين.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	1	3.3	3.3	3.3
	محايد	3	10.0	10.0	13.3
	موافق	8	26.7	26.7	40.0
	موافق بشدة	18	60.0	60.0	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

يلتزم مجلس الادارة في اجتماعاته باكتمال النصاب القانوني عند اتخاذه القرارات مما يسمح بإطفاء الشافية في تسيير الشركة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	1	3.3	3.3	3.3
	غير موافق	1	3.3	3.3	6.7
	محايد	3	10.0	10.0	16.7
	موافق	17	56.7	56.7	73.3
	موافق بشدة	8	26.7	26.7	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

تساهم الشفافية في الوصول إلى قوائم مالية ذات جودة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق	17	56.7	56.7	56.7
	موافق بشدة	13	43.3	43.3	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

تساهم الشفافية في الوصول إلى قوائم مالية ذات نزاهة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محايد	1	3.3	3.3	3.3
	موافق	15	50.0	50.0	53.3
	موافق بشدة	14	46.7	46.7	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

تعتبر القوائم المالية الحوصلة النهائية التي تقوم الشركة بإصدارها في نهاية الشركة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	1	3.3	3.3	3.3
	محايد	1	3.3	3.3	6.7
	موافق	10	33.3	33.3	40.0
	موافق بشدة	18	60.0	60.0	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

تعمل القوائم المالية على مساعدة أصحاب المصالح في اتخاذ القرار

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محايد	1	3.3	3.3	3.3
	موافق	17	56.7	56.7	60.0
	موافق بشدة	12	40.0	40.0	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

تظهر القوائم المالية الداء المالي الحقيقي للمؤسسة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محايد	1	3.3	3.3	3.3
	موافق	14	46.7	46.7	50.0
	موافق بشدة	15	50.0	50.0	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

الالتزام بنظام المحاسبي المالي يعزز من مصداقية القوائم المالية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محايد	1	3.3	3.3	3.3
	موافق	9	30.0	30.0	33.3
	موافق بشدة	20	66.7	66.7	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

تفعيل الشركة لسياسة الإفصاح والشفافية يعزز من جودة القوائم المالية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محايد	1	3.3	3.3	3.3
	موافق	12	40.0	40.0	43.3
	موافق بشدة	17	56.7	56.7	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

يعتبر عنصر الزمن والتوقيت المناسب مهم في تعزيز نزاهة وجودة القوائم المالية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	1	3.3	3.3	3.3
	غير موافق	2	6.7	6.7	10.0
	محايد	2	6.7	6.7	16.7
	موافق	10	33.3	33.3	50.0
	موافق بشدة	15	50.0	50.0	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

شمولية القوائم المالية وخلوها من الأخطاء من شأنه تعزيز موثوقيتها

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	3	10.0	10.0	10.0
	موافق	13	43.3	43.3	53.3
	موافق بشدة	14	46.7	46.7	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

يؤدي التحديد الدقيق للمسؤوليات من طرف مجلس الإدارة الى الرفع من مصداقية القوائم المالية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	1	3.3	3.3	3.3
	موافق	9	30.0	30.0	33.3
	موافق بشدة	20	66.7	66.7	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

التزام المؤسسات بالإفصاح عن التقارير المالية وفق معايير المحاسبة يساهم في نزاهة القوائم المالية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محايد	1	3.3	3.3	3.3
	موافق	3	10.0	10.0	13.3
	موافق بشدة	26	86.7	86.7	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

a. Based on availability of workspace memory.

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test

		محوراول	محورثاني	محوركل
N		30	30	30
Normal Parameters[a,b]	Mean	4.3037	4.4788	4.3912
	Std. Deviation	.51618	.36280	.40879
Most Extreme Differences	Absolute	.237	.206	.204
	Positive	.095	.108	.084
	Negative	-.237	-.206	-.204
Kolmogorov-Smirnov Z		1.300	1.130	1.116
Asymp. Sig. (2-tailed)		.068	.156	.166

a. Test distribution is Normal.

b. Calculated from data.

One-Sample Test

	Test Value = 0					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
محوراول	45.667	29	.000	4.30370	4.1110	4.4964
محورثاني	67.617	29	.000	4.47879	4.3433	4.6143
محوركل	58.836	29	.000	4.39125	4.2386	4.5439